اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

العولمة وأسواق العمل في منطقة إسكوا

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/2001/5
23 August 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

العولمة وأسواق العمل في منطقة إسكوا

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٢

02-0333

المحتويات

الصفحة

ملاحظات توضيحية ..... •
مقدمة ١

أولاً- عملية العولمة ٢

ألف- تعريف العولمة ٢
باء- خصائص العولمة ٣
جيم- الاقتصاد العالمي الجديد ٥
دال- الجهات الفاعلة الجديدة ٧

ثانياً- العولمة والقوى العاملة العالمية ١٣

ألف- مزايا العولمة وسيئاتها ١٣
باء- القوى العاملة الناشئة ١٥
جيم- أحوال العمالة العالمية ١٧
دال- تأثير العولمة في العمل ١٨
هاء- التحديات التي تواجه البلدان النامية ٢٣

ثالثاً- تحديات العولمة في منطقة إسكوا ٢٦

ألف- بطء اندماج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي ٢٦
باء- الصعوبات التي تواجهها القوى العاملة خلال المراحل الانتقالية ٢٨
جيم- الشروط اللازمة لاندماج مناسب في العولمة ٢٨
دال- أسواق العمل في المنطقة: المخاطر والفرص ٤١

رابعاً- دراسات حالة: النهج المتبع في بعض بلدان إسكوا حيال العولمة ٤٢

ألف- مصر ٤٢
باء- الأردن ٤٤
جيم- لبنان ٤٨
دال- بلدان مجلس التعاون الخليجي ٥١
هاء- الجمهورية العربية السورية ٦٢
واو- اليمن ٦٦

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات ٦٩

المراجع ٨٩

قائمة الجداول

١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ١٩٨٧-١٩٩٢ و١٩٩٣-١٩٩٨ ..... ٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢- حالة أعضاء إسكوا ودول مجلس التعاون الخليجي من حيث المتطلبات الأساسية للعولمة ٢٩
٣- عمالة القطاع العام في غير بلدان مجلس التعاون الخليجي ٣٠
٤- النفاذ إلى المعلومات والاتصالات في بلدان إسكوا ٣٣
٥- معدلات البطالة في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ٣٤
٦- عدد طلاب الجامعات حسب المجال الدراسي، ١٩٩٠/١٩٩١ و١٩٩٨/١٩٩٩ ..... ٤٠
٧- مصر: البطالة حسب مستويات التعليم، ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٤-١٩٩٥ ..... ٤٣
٨- نمو القوى العاملة المحلية والوافدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٥-١٩٩٥ ..... ٥٤
٩- عُمان: توزع المهن ٥٥
١٠- عمالة القطاعين العام والخاص في عمان، ١٩٩٥-١٩٩٩ ..... ٥٧
١١- طلاب الجامعات في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حسب المجال الدراسي ٦٠

قائمة الأطر

١- تعريف العولمة ٢
٢- دور الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر ١٠
٣- العولمة والتهميش الاجتماعي ١٣
٤- وظائف المستقبل ١٨
٥- بنغالور: مثال على مدينة من مدن التكنولوجيا المتطورة ٢١
٦- منشأ مزايا الولايات المتحدة ٢٥
٧- العولمة والعالم العربي ٢٨
٨- نمو القوى العاملة العربية ٣٦
٩- تطبيق تكنولوجيا المعلومات في التعليم ٤٧
١٠- تغير الثقافة العمانية بفعل العولمة ٥٣
١١- إحلال العمانيين محل الأجانب ضمن القوى العاملة ٥٥
١٢- جهود ناجحة تتصل بالعولمة في الإمارات العربية المتحدة ٥٩
١٣- البحث عن عمل عن طريق الإنترنت في كندا ٦١
١٤- رؤية يمنية للعولمة ٦٦

المرفقات

الأول- الفجوة الرقمية ٧٢
الثاني- تصنيف البلدان حسب المخاطر ٧٥
الثالث- المرأة والعولمة ٧٦

ملاحظات توضيحية

استُخدمت الرموز التالية في الجداول التي وردت في كل المطبوع: النقطتان (..) تشيران إلى أن البيانات ليست متاحة أو لم ترد منفصلة. والشرطة الطويلة (—) تشير إلى ان المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر. والوصلة (-) تشير إلى ان البند غير منطبق. والقوسان ( ) يشيران إلى وجود عجز أو نقص، ما لم يُذكر غير ذلك. والشرطة المائلة (/) بين السنوات تشير إلى سنة دراسية أو سنة مالية (مثال ذلك: ١٩٨٢/١٩٨١).

واستخدام الواصلة (-) بين السنوات، مثلاً ١٩٨١-١٩٨٣، يعني شمول الفترة المعنية بكاملها، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية. والتفاصيل والنسب المئوية لا تتفق بالضرورة مع المجاميع، بسبب التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

وفي كل من متن الدراسة وجداولها، تعني الإشارة إلى "الدولار" ($) الدولار الأمريكي، ما لم يُذكر غير ذلك.

وقد جرى التحقق من المراجع الببليوغرافية وغيرها حيثما أمكن.

مقدمة

هذه الدراسة هي محاولة أولية لتوجيه اهتمام أصحاب القرار السياسي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) إلى ما ترتّبه عملية العولمة من آثار في أوضاع المنطقة الاجتماعية-الاقتصادية، ولا سيما في مستقبل أسواق العمل فيها.

لقد كان لسياسات الرعاية الاجتماعية، خلال الأعوام العشرين المنصرمة، دور أساسي في تأخير تلبية الحاجة إلى إعادة التنظيم الهيكلي. لكن مدى قدرة السياسات على تدارك وطأة التطورات الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن العولمة، وعن تسارع التطور التكنولوجي، هو أمر فيه نظر. فالعولمة ستضعف قدرة البلدان على الاحتفاظ بالمستويات الحالية لتقديم الخدمات الاجتماعية. ومن المنتظر، في الفترة الراهنة، ان يتقلص دور الدولة في قطاعات الإنتاج إلى حده الأدنى، وأن يشتد الاعتماد على المبادرة الخاصة ويزداد الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولا تؤدي العولمة إلى تفاقم الاستبعاد من المجتمع فقط، بل إنها تعرقل قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات التي تخفف من الأثر السلبي لهذا الاستبعاد.

وتحدد هذه الدراسة الأهداف التي ينبغي السعي إلى تحقيقها، وتسلّط الضوء على دور التعليم والمعرفة في هذا المجال. وتُعتبر العولمة قوة إيجابية خارجية تستهدف التشجيع على اتباع سياسات اجتماعية-اقتصادية إقليمية متكاملة فيما يتعلق بالعمالة وتنمية المهارات والاستثمار والتجارة.

أولاً- عملية العولمة

ألف- تعريف العولمة

الإطار ١- تعريف العولمة

للعولمة أبعاد كثيرة، منها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وطوال قرون، وُجدت أشكال محدودة من هذه الظاهرة. على ان المصطلح يشير هنا إلى أنماط جديدة للتجارة العالمية والاستثمار والمالية، وبصورة أخص إلى المرونة في تصميم السلع والخدمات وتصنيعها وإنتاجها وبيعها في جميع أنحاء العالم. ويشجع تخصيص بلدان شتى بمراحل مختلفة من دورة الإنتاج أو الخدمات على التخصص من أجل الانتفاع بوفورات الحجم الكبير. والعولمة تعني الكفاءة: كفاءة السوق والمعايير القياسية التي تتمخض عنها. وقد قيل في مناقشة جرت أثناء انعقاد الجلسة العامة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة: "يبدو وكأن كل شيء يدل على ان لا مفر من العولمة، وعلى ان العولمة أمر من واقع الحياة، وليست خياراً؛ وهي قوة إيجابية عالمية الأبعاد، لا قوة سلبية، لكن فعلها قد يكون، في بعض الظروف، عشوائياً. ويجب، لتفادي هذا الاحتمال، توجيهها بطريقة متأنية على الصعيدين الوطني والدولي".

ولا شك في ان العولمة هي أهم ظاهرة اجتماعية واقتصادية في هذا الجيل. ومع كل يوم ينقضي، تقلص التجارة والتكنولوجيا وعصر المعلومات حدودنا الوطنية، وتحوِّل كوكبنا إلى حاضرة مترامية الأطراف، تربط شبكة الإنترنت بين أجزائها.

ليس هناك توافق رسمي على تعريف العولمة، إلاّ ان هناك، رغم ذلك، اتفاقاً واسع النطاق على أنها شكل متسارع من أشكال النشاط الاقتصادي عبر الوطني، يتجسد في تنامي حركة المعلومات ورؤوس الأموال والسلع والخدمات. وهي عملية دينامية، لا ظاهرة من الظواهر، يندرج ضمنها، ويتحول بها، عدد كبير من أوجه النشاط المالي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والجيوسياسي. وهذه العملية آخذة في التحول إلى مؤسسة، ومرد ذلك إلى سياسة الانفتاح الدولية؛ وهي تنفذ بموجب اتفاقات دولية تختص بالتجارة والتكنولوجيا وحركات رؤوس الأموال التي يؤثر في إطارها ملايين من أصحاب القرار في الأسعار ويخصصون الموارد، وضمنها القوى العاملة، بطريقة تتضاءل معها سيطرة السلطات الوطنية[(١)].

ويُستدل من دراسات أُجريت مؤخراً ان العولمة تذهب، فيما تنطوي عليه، الى أبعد من الالتزام بتحرير التجارة، وذلك لما لها من طابع التكامل والتوجه تبعاً للتكنولوجيا، الذي يشمل الحوسبة، والتصغير، والتعبير الرقمي، والاتصالات بالساتل، والألياف الضوئية والإنترنت. وهي تستتبع انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل بلد من بلدان العالم، ويترتب عليها أن كفاءة الاقتصادات ونجاحها مرهونان بدرجة تحكّم قوى السوق وانفتاح الاقتصاد على حرية التجارة والمنافسة. غير أن العولمة هي نظام معقد إلى حد لا يتيسر معه تفسيرها بالنظريات وحدها؛ وبعدها الاقتصادي هو، بين أبعادها الكثيرة، أغناها بالمعلومات. وهنا ينطوي الأمر على ثلاثة عناصر أولها مدى تحرر الاقتصاد، الآخذ في الانتشار في أنحاء العالم؛ وثانيها تسارع الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات؛ وثالثها ترابط العنصرين الأولين.

---

(١) ورد هذا بشكل أبسط في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الذي يصف العولمة بأنها أكثر من حركة الأموال أو السلع: فهي، بالأحرى، الصورة التي يتجلى بها الترابط المتزايد بين شعوب العالم. وأفضل وصف للعولمة هو أنها عملية تكامل الاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا والحكم عن طريق سلسلة من المبادلات السريعة. وهذه المبادلات، التي تحدث في إزاء خلفية تحرير الاقتصاد وإزالة الضوابط والخصخصة، تزايدت في السنوات القليلة الماضية إلى حد تغيرت معه الطريقة التي تتوزع بها سلطة اتخاذ القرار في الاقتصاد العالمي.

ففيما يتعلق بالعنصر الأول، تنتشر العولمة بسرعة في جميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى الدخل. فقبل عام ١٩٧٠، لم يكن يجتاز الحدود إلا السلع والخدمات، وإلى حد أدنى رؤوس الأموال. أما اليوم فيجري تبادل أكثرية عوامل الإنتاج، وضمنها التكنولوجيا والمهارات وتدفقات الأموال، التي تزداد سهولة تنقلها وتنشأ معها جغرافيا اقتصادية تستوعب حدود البلدان القائمة[٢].

وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، تؤدي سرعة وتيرة الابتكار في مجالات الاتصالات والإلكترونيات الدقيقة إلى استحثاث العولمة بطريقة لم يسبق لها مثيل. فالأساليب الرقمية الرفيعة التقنية التي تستخدمها الإنترنت والهواتف الخلوية وشبكات السواتل ارتقت بالاتصالات إلى مستوى جديد. وهذه الابتكارات تسهِّل تبادل الأفكار والسلع والخدمات على الصعيد العالمي، وهي أبرز جوانب العولمة. والصفقات التي كان إنجازها فيما مضى يستغرق أسابيع وكانت تحتاج إلى بنية أساسية معقدة أصبحت تجهَّز الآن في جزء من الثانية. وقد أوجد هذا شبكة اتصالات متكاملة تؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية لكل مجتمع.

ويتصل العنصر الثالث بترابط العنصرين الأولين. فالابتكارات التكنولوجية سهّلت حركة رأس المال تسهيلاً كبيراً أسفر عن نشوء سوق أسهم عالمية تعمل بلا انقطاع وتنقل رؤوس أموال متزايدة من مكان إلى مكان، وقد قدرت صحيفة وول ستريت جورنال (Wall Street Journal) أن نحو ١٥٠٠ مليار دولار أمريكي تنتقل يومياً حول العالم. وأدى هذا إلى ترابط متزايد بين الشركات، بصرف النظر عن مواقعها. ومثل هذه العملية لا يمكن إلا أن يفضي إلى عالم مترابط ومجتمع عالمي لا بد لهما، في سبيل البقاء، من ان ينتجا باستمرار أشكالاً جديدة من التنظيم الاجتماعي والمعرفة والخبرة. وهذا مفروض على جميع مستويات المجتمع، التي يجب أن تتكيف بصورة متواصلة حتى تستطيع مواكبة الاتجاهات العالمية. وأدى اجتماع آثار هذه العناصر إلى تعزيز تأثير العولمة على مجتمعات العالم كله.

باء- خصائص العولمة

موجة العولمة الراهنة متعددة الأبعاد وتتداخل فيها قضايا متنوعة. ففي الاتجاه العمودي، تؤثر العولمة في الأفراد والفئات الاجتماعية والكيانات والدول والنظم والمنظمات والمؤسسات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وفي الاتجاه الأفقي، تؤثر العولمة في مجموعة من المجالات تشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والمجتمع المدني والسيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعمالة والمشاركة المحلية والبيئة.

ولن يتوسع هذا التقرير في تاريخ عملية العولمة ولا في التأويلات المختلفة التي ينجم عنها جدال عالمي متعاظم[٣]، بل إن المناقشة ستقتصر على جوانب العولمة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في القوى العاملة، وضمن ذلك

---

(٢) يُقدر أن أقل من ٢ في المائة من العملات الأجنبية المتبادلة في الأسواق المالية تُستخدم للمدفوعات التجارية. Martin Khor, "Globalization and the South: Some critical issues", United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Discussion Paper, No. 147 (2000).

(٣) عُقدت، في العامين الماضيين، عدة مناقشات دولية كان منها ندوة البنك الدولي، على الشبكة مباشرة، لمناقشة العولمة والتنمية والفقر، وذلك في أيار/مايو ٢٠٠٠. وضمت المناقشة زهاء ٥٠٠٠ مشارك، أكثريتهم من البلدان النامية التي لا توافق على مبادئ البنك الدولي الأساسية الخاصة بحرية السوق. وكان في صفوف المشاركين باحثون، واختصاصيو تنمية، وعلماء اقتصاد، وناشطون، وموظفون في البنك الدولي. وظهرت اختلافات حادة على المبادئ الأساسية لحرية السوق، ولكن حتى أشد الليبراليين الجدد في صفوف المشاركين شاطروا معارضيهم الرأي في أن كثيراً من البلدان الفقيرة والناس الفقراء مستبعدون، عملياً، عن كل فوائد العولمة، وأنه ينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية أن تتخذ تدابير لتخفيف أضرار العولمة على الفقراء ولمساعدتهم في اكتساب هذه الفوائد. وضرب كثيرون أمثلة عن الطريقة التي تفضي بها العولمة إلى تردي مستوى معيشتهم وزيادة تهميشهم. انظر: Globalization@worldbank.org.

الإنتاجية، والمنافسة، وأسواق العمل الناشئة. وأوثق سمات العولمة اتصالاً بهذا السياق هي: السرعة، والمنافسة، والتجانس، وعدم المساواة، على نحو ما سيرد فيما يلي.

وتقتضي العولمة أن تتحرك المجتمعات بخطى أسرع وأن تعمل بصورة أكفأ وأن تجازف أكثر مما جازفت في أي وقت مضى. وقد ترتب على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات توسيع نطاق الأنشطة وتسريعها على كل مستويات المجتمع(٤). ولا بد، للمحافظة على القدرة التنافسية، من الاستجابة واتخاذ القرارات بصورة أسرع. والطريقة التقليدية للاضطلاع بوظائف التحكم والتنسيق الإداريين بطيئة جداً وغير قادرة إطلاقاً على التجاوب، في الزمن الحقيقي، مع سرعة وحجم المعلومات الوافدة عبر الإنترنت. والزمن، في عصر المعلومات الجديد، هو السلعة الحاسمة: فالسنة في عالم الفضاء السيبري تمثل ما يقارب الأبدية. وزيادة سرعة أي مجتمع إلى ما يساير السرعة اللازمة للعولمة هي مهمة هائلة.

وبفضل مرونة النظام العالمي، يَسهل ربط كل ما هو مفيد بما هو سائد من القيم والمصالح، مع استبعاد كل ما ليس بذي فائدة أو كل ما تناقصت قيمته. وهذه القدرة المتزامنة على دمج واستبعاد الناس والمنتجات والشركات والأنشطة، وحتى البلدان، هي التي تبرز أهمية المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد. ومن هنا أنه يمكن الاستمرار في المنافسة ـ التي تُعرَّف بأنها القدرة على مواصلة نمو الدخل في إطار منفتح، إلا إذا تمكنت الصناعات من تغذية أنشطة جديدة، ذات قيمة مضافة أعلى، ومن إنتاج سلع وخدمات تحافظ على مكانتها في أسواق عالمية منفتحة.

والإنترنت هي، في الفترة الراهنة، أقرب ما يكون إلى نموذج للمنافسة الحرة: فلا حواجز تحول دون النفاذ إليها، ولا حماية من الفشل في ذلك، كما ان للمستهلكين وللمنتجين، على حد سواء، حرية الوصول بحرية إلى جميع المعلومات. ولذلك يجب على كل مؤسسة أعمال أن "تحافظ على تفوقها وهوامش الربح التي ستستفيد منها إذا أرادت أن تتبع مساراً أسرع وأن تكبر أو تزداد حنكة"، وإلا تعرضت، بين عشية وضحاها، لفقدان قدرتها على الاستمرار(٥). والعامل الوحيد الذي يميّز بين الشركات المتنافسة هو المعلومات.

وتنجم عن عولمة الأسواق حالة "يغنم فيها الرابح كل شيء"، وتهيمن بعض أسماء "الماركات"، في كل قطاع اقتصادي، على السوق العالمية، بينما تُهمَّش(٦) منتجات أخرى مماثلة. ويضمن الإعلان والدعاية، بمساعدة "اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" وغيره من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، استمرار سيطرة هذه الماركات على السوق العالمية. ويشجع هذا النظام، الذي تتعاظم قوته يوماً بعد يوم، شيوع ما يمكن تسميته بـ "نموذج تطور"، يشمل عادات الاستهلاك، وأشكال الإنتاج، وأساليب المعيشة، والمؤسسات، ومعايير النجاح الاجتماعي والأيديولوجيات، والمرجعيات الثقافية، وحتى أشكال التنظيم السياسي. وينجم عن ذلك أن العولمة، الى جانب كونها تتحرك بحسب الأهداف الاقتصادية أولاً، تُحدِث آثاراً تتجاوز الاقتصاد كثيراً:

---

(٤) كان الوقت اللازم للاتصال بـ ٥٠ مليون مستخدم عبر تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتلفزيون، والراديو، والهاتف، ٤ و١٣ و٣٨ و٧٤ عاماً، على الترتيب.

(٥) Thomas L. Freidman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York, Farrar, Straus and Giroux, 1999), p. 67.

(٦) في هذه القرية العالمية، يمكن للاعبين الرئيسيين – الذين يستطيعون تقديم أفضل منتج – أن يكسبوا أرباحاً طائلة، في حين أن ذوي المهارات الدنيا، التي لا تعدو أن تكون هامشية، يحصلون في كثير من الأحيان على فوائد أقل بكثير، وأن أداء ذوي المهارات القليلة أو معدومي المهارات يكون هزيلاً جداً. وبذا تصبح الفجوة بين المرتبة الأولى والمرتبة الثانية أوسع، والفجوة بين المرتبة الأولى والمرتبة الأخيرة هائلة... وكلما ازدادت عولمة تلك السوق المختلفة وأصبحت رابحاً يغنم كل شيء، ازداد التفاوت تفشياً داخل البلدان وفيما بينها (Robert H. Frank and Philip J. Cook, *The Winner-Take-All Society*" quoted in Friedman, op. cit., p. 250).

فهي تجبر الشعوب والدول والمجتمعات والثقافات والحضارات الموجودة منذ قرون على التكيف مع نموذج تطور وحيد.

ونتيجة لخصائص العولمة الثلاث المذكورة آنفاً، تتوزع الفرص والمكافآت حالياً توزعاً غير متكافئ وغير منصف بين جماعات شتى، وتتركز السلطة والثروة في يد فئة مختارة من الناس والأمم والشركات، بينما يحظى الآخرون جميعهم بالتهميش. وتزيد من حدة هذا التفاوت منظمة التجارة العالمية واتفاقات دولية منها اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، واتفاق التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة. فعلى سبيل المثال، سيتيح تنفيذ الاتفاق المذكور للشركات المتعددة الجنسيات أن تهيمن على السوق العالمية بسهولة أكبر فتحد من الفرص المفتوحة للبلدان النامية. وهذه الترتيبات مجحفة، لا سيما عندما يوضع في الاعتبار أنه كان للبلدان المتقدمة النمو، فيما مضى، بيئة أكثر حرية عندما أنشأت صناعاتها الوطنية[٧] (انظر الإطار ٢-٩ في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

وقد أثار التفاوت في فوائد العولمة سجالاً حامياً على مدى السنوات القليلة الماضية، وأدى إلى مظاهرات احتجاج صاخبة نُظِّمت أثناء مؤتمرات منها المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد بسياتل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. فالمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني تطالب بنصيب أعدل للبلدان النامية من خلال شروط تجارية أكثر إنصافاً، وكذلك من خلال الإعفاء من الديون، وجباية ضرائب كضريبة توبين[٨] من المستفيدين الرئيسيين، وبينهم الشركات المتعددة الجنسيات، لتمويل التنمية الاجتماعية.

وفجوة الدخل الآخذة في الاتساع هي نتيجة لظاهرة استئثار الرابح بكل شيء، التي يسيطر الرابحون فيها على السوق العالمية، بينما ينحصر مبيع الآخرين في أسواقهم المحلية الخاصة، التي هي أقل ربحاً. وفي الانفتاح وسهولة التنقل اللذين لم يسبق لهما مثيل ما يزوِّد الشركات والصناعات والمهنيين بالقدرة والجرأة على التنافس للسيطرة على السوق العالمية، بل ان فيهما ما يجبرهم على ذلك. والعولمة، إذ تفتح السوق العالمية وتؤمن السيطرة عليها لحفنة من الجهات الفاعلة، تؤدي دوراً ملموساً في انتشار التفاوت. وسيكون هذا موضوع مزيد من البحث في الفصل الثاني.

جيم- الاقتصاد العالمي الجديد

يتضح مما تقدم أن العولمة توجد الآن اقتصاداً عالمياً جديداً يختلف اختلافاً كبيراً عن الاقتصاد التقليدي الموصوف في كتب الاقتصاد التقليدية. وهي تتطور بسرعة، ويضيف مهندسوها باستمرار قواعد لم تكن

---

(٧) ورد في Branko Milanovic, in "Income, inequality and poverty during the transition from planned to market economy" (World Bank, 1998), quoted in the *United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) News* No. 22, Spring/Summer 2000 أن التفاوت داخل البلدان وفيما بينها ارتفع في عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣، وكان التزايد على أشدّه فيما بينها. وسجل أن متوسط دخل فئة الـ ٥ في المائة من سكان العالم ذوي المستويات العليا، الذي كان أكبر بـ ٧٨ مرة من دخل فئة الـ ٥ في المائة ذوي المستويات الدنيا في عام ١٩٨٨، ارتفع بمعدل ١١٤ مرة عام ١٩٩٣. وازداد فقر الـ ٥ في المائة الدنيا، بينما كسب الخمس الأغنى ١٢ في المائة، بالقيم الحقيقية. ويساوي هذا أكثر من ضعفي زيادة متوسط الدخل العالمي. وكان دخل أغنى ١ في المائة من سكان العالم مساوياً لدخل نسبة الـ ٥٧ في المائة التي يشكلها أفقرهم.

(٨) أول مَن اقترح هذه الضريبة جيمس توبين (Tobin)، في عام ١٩٧٨، كضريبة صغرى تُجبى على صفقات العملات الأجنبية لردع المضاربات القصيرة الأجل بالعملات. واكتسبت هذه الفكرة مزيداً من الزخم مع ارتفاع الصفقات المالية في التسعينات. ويقدّر أنه إذا جُبيت ضريبة بنسبة ٠٫٢٥ في المائة على الصفقات التي تزيد قيمتها عن ١ مليون دولار، فستكون حصيلة الضريبة بين ١٥٠ و٣٠٠ مليار دولار سنوياً. وهذا المبلغ يكفي للقضاء على جميع أشكال الفقر والتلف البيئي في جميع أنحاء العالم.

معروفة، ويستحدثون تدابير وشروطاً جديدة. وتُهيأ القواعد الجديدة للعولمة بواسطة الاتفاقات المتعددة الأطراف وسائر الاتفاقات التي يجري التفاوض عليها حالياً، والتي تشمل اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، واتفاق التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة، والاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (GATS)، وهي اتفاقات لا تأثير فيها للبلدان النامية، التي يقيم فيها أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم. ويجد كثير من هذه البلدان صعوبات في فهم القواعد الجديدة أو حتى في تأمين تمثيله في الاجتماعات، في حين أن الاتفاقات نفسها ملزمة للحكومات الوطنية التي تفرض قيوداً شديدة[٩]. فعلى سبيل المثال، كان معظم البلدان النامية، في السابق، يُعفي المنتجات الزراعية والأدوية ومنتجات أخرى من تطبيق القوانين الوطنية المتعلقة ببراءات الاختراع، ولكن اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية[١٠] يُخضع كل المنتجات القائمة على المعرفة، تقريباً، لحماية صارمة وموحدة عالمياً للملكية الفكرية. ويُضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق غير متوازن: فهو يوفر بيئة تمكينية للشركات عبر الوطنية ويحكم سيطرتها التكنولوجية ويزيد، في الوقت نفسه، تكاليف شراء أنواع التكنولوجيا الجديدة، فيحد من قدرة البلدان النامية على تطوير صناعات كصناعة المستحضرات الصيدلية وعلى التنافس في مجالها[١١].

ومع تقدّم العولمة وظهور أشكال جديدة للبنى التنظيمية، لم تعد المؤشرات الاقتصادية التقليدية تفي بهدفها الأصلي. فهناك مؤشرات جديدة تنشأ وتحل محلها، لكن المجتمع الدولي لم يطورها بعد تماماً. ومن الأمثلة على ذلك: الاتجاه إلى استعمال عبارتي "العالم السريع" و "العالم البطيء" لبيان الانقسام بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا تستند المنهجية الجديدة لقياس استعداد البلدان للعولمة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل إلى شكل جديد من الحساب يقيس استعداد البلدان للتغير. فالناتج المحلي الإجمالي لم يعد كافياً، لأنه لا يظهر مصادر النمو. والبلدان تُرتَّب حالياً على أساس نوعية حكمها، ونظامها القضائي، وما لديها من إجراءات تسوية المنازعات وشبكات الأمان الاجتماعي وحكم القانون، لا على أساس مستوى دخلها. وثمة مؤشرات جديدة للقدرة التنافسية تتصل بدرجة الترابط، ومستوى إتقان الحوسبة، والجوانب القانونية التي تشمل القوانين المنظمة للتجارة وقوانين الشركات التي تسهِّل تدفق الأموال، والحوافز الضريبية التي تشجع على إقامة شركات جديدة.

وثمة عاملان لهما أهمية فائقة في الوصول بالعمالة إلى حدها الأمثل على الصعيد العالمي، وهما: المهارات والمرونة. فالمهارات تشكل مورداً أساسياً في عصر المعلومات الجديد، بينما تعني مرونة القوى العاملة سرعة التحرك وبطء التجزؤ ووجود حد أدنى من الضوابط، ويمكن أن تكون حاسمة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة القدرة التنافسية. وتدعو الحاجة إلى استحداث أساليب لقياس هذه المؤشرات في البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ايلاء الاعتبار لتكامل هذين العاملين، لأن المهارات لا تكفي إذا انعدمت المرونة، والعكس صحيح.

وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هما مثالان مناسبان على هذا التكامل. فأوروبا تتمتع بمزايا نسبية (comparative advantage) فيما يتعلق بالمهارات، لكن أسواق العمالة فيها غير مرنة. وينتج من ذلك أن قدرتها التنافسية أضعف من القدرة التنافسية للولايات المتحدة. والبلدان الأوروبية هي أقل مرونة بسبب ارتفاع تكاليف نظم الرعاية الاجتماعية فيها. وباستثناء هولندا، حيث يبلغ معدل البطالة الرسمي ٤ في المائة[١٢]، تناهز البطالة

---

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص ٣٤.

(١٠) للاطلاع على تاريخ اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، انظر UNRISD, "ICTs and social development. The global policy context", discussion paper, October 1999. وللاطلاع على الأثر الذي يصيب بلدان إسكوا، انظر *Proceedings of the Expert Group Meeting on the Challenges and Opportunities of the New International Trade Agreement WTO for ESCWA Member Countries in Selected Sectors* (E/ESCWA/ED/1999/12).

(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص ٦٩.

(١٢) Lauren Comiteau, "Europe's jobs challenge", *Time Europe*, 8 May 2000.

في أوروبا ضعفي معدلها في الولايات المتحدة، كما ان فترات البطالة أطول فيها. وفي عام ١٩٩٩، أزالت هولندا الضوابط عن سوق العمل فيها وزادت مرونة هذه السوق، فأصبح أكثر من ٤٠ في المائة من أفراد قواها العاملة يشتغلون بدوام جزئي، وأكثر من ١٠ في المائة يشتغلون على أساس عقود مرنة، و٢ر٣ في المائة توظفهم وكالات عمل مؤقت[١٣]. وفضلاً عن ذلك، خفضت الحكومة الفترة التي تدفع خلالها تقديمات البطالة من تسع سنوات إلى أربع، كما شرعت في تنفيذ برنامج تؤمن في إطاره إعانة لدعم توظيف الشباب[١٤]. وثمة اعفاءات ضريبية تقدم لذوي الدخل المحدود، ومرافق إضافية لرعاية الأطفال غايتها تسهيل عمل المرأة[١٥]. والنتيجة هي أن أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتحاد الأوروبي موظف في هولندا. أضف إلى ذلك أن ٧٥ في المائة من مجموع المقار الرئيسية الأجنبية في أوروبا موجودة في هذا البلد. وفي عام ١٩٩٨، صنّف مسح "الايكونومست انتليجانس يونيت" (EIU) هولندا كأنسب بلد من حيث أجواء العمل في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١.

وليست معرفة القراءة والكتابة من المهارات اللازمة للعولمة، كما ان التحلّي بالقدرة في هذا المجال ليس كافياً[١٦]. ذلك أن الموارد البشرية اللازمة للاستفادة من ثورة المعلومات هي الآن أهم المؤشرات. وثمة معيار أساسي جديد للارتباط المعلوماتي هو عدد الحواسيب لكل أسرة معيشية والنسبة المئوية للمرتبطين بالشبكة مباشرة. وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء هي منطقة العالم الوحيدة التي تتدنى فيها نسبة الارتباط عنها في منطقة إسكوا.

وفي القسم التالي تعريف بالجهات الفاعلة الرئيسية التي تنشأ الآن في الاقتصاد العالمي الجديد، وهي الشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتكنولوجيا الاتصال. ويُبرز البحث أيضاً دور الحكومات الوطنية الآخذ بالتقلّص.

دال- الجهات الفاعلة الجديدة

في عصر العولمة، تكتسب الشركات عبر الوطنية وصناديق المعاشات التقاعدية والمصارف ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية[١٧] نفوذاً طاغياً. فعلى سبيل المثال، أسندت إلى صندوق النقد الدولي مهمة الإشراف على اشتغال النظام النقدي الدولي. وللبنك الدولي مسؤولية خاصة هي مسؤولية وضع الاستراتيجيات والمشاريع ومساعدة البلدان النامية على الحد من الفقر الذي تولّده العولمة، في حين أن منظمة

---

(١٣) Netherlands Foreign Investment Agency. "The Dutch workforce: How flexible is it", *Labour Flexibility in the Netherlands,* 2000, www.nfia.com/flexlabor. انظر أيضاً United States Embassy, "Netherlands Investment Climate Statement", United States Embassy, the Netherlands, Economic Section, August 1999.

(١٤) اتبعت المملكة المتحدة مساراً مماثلاً بإصدار برنامج "السياسة الجديدة" الذي يتضمن إسداء مشورة مكثفة حول الوظائف يستغرق تقديمها ٤ أشهر وتؤدي إلى الحصول على وظيفة مدعّمة في القطاع الخاص، أو على وظيفة في القطاع العام، أو إلى التفرغ للتدرّب أو التعلّم.

(١٥) Lauren Comiteau, op. cit., http://www.nfia.com/flexlabor/hague.html.

(١٦) من مؤشرات العولمة في أي بلد متقدم النمو: مدى معرفة الحوسبة؛ وفي مقابل ذلك، لا تزال منطقة إسكوا تعاني من الأمية الأساسية. ولمعرفة الحوسبة أهمية حيوية لسد الثغرة التكنولوجية في المنطقة. ولا بد من تحسين التدريب الفني والمهني.

(١٧) المهمة المنوطة بالأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة) هي مساعدة البلدان النامية على إجراء مفاوضات تجارية، وليس له ما لصندوق النقد الدولي أو لمنظمة التجارة العالمية من نفوذ عالمي. وهو، في مراتب الحكم على الصعيد العالمي، أقرب إلى أن يكون مهمشاً في المحافل الدولية.

التجارة العالمية مسؤولة عن تناول قواعد التجارة العالمية، وهدفها الرئيسي هو ضمان تدفق التجارة بأقصى ما يمكن من السلاسة وقابلية التكهن والحرية.

وفي هذا الإطار، تُنتج العولمة ثلاثة أنواع من الجهات الفاعلة: الذين يعولِمون، أو أصحاب المبادرة في العولمة، والذين يعولَمون، وأخيراً الذين يُتركون خارج العولمة. ويمكن ان ينطبق هذا التقسيم على البلدان والمناطق والأقاليم الفرعية، وحتى على الأفراد. وبحسب القواعد الجديدة المحددة في الاتفاقيات المتعددة الأطراف، يركّز المعولِمون، أي الشركات عبر الوطنية، وما يتفرع عنها من مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة، على الموارد الرأسمالية والمعارف والتحكم بالإعلام. أما الذين يعولَمون فهم مستهلكون لمنتجات العولمة يفتقرون إلى المعلومات والمعارف. والذي يُتركون خارج العولمة لا يستفيدون إلا قليلاً، أو لا يستفيدون إطلاقاً، من المعلومات والمعارف، وليس لديهم، بصفتهم مستهلكين، أي قدرة على الاستيعاب، ولا علاقة لهم بالإنتاج التكنولوجي. وهذان التجزيء والتقسيم للمجتمعات وللأسرة الدولية برمتها يزدادان بروزاً يوماً بعد يوم. والأفراد والجماعات الذين تتألف منهم هذه الجهات الفاعلة موجودون في كل بلد. والذين يعولِمون هم، وسيبقون في راجح الظن، أقلية، لكن المجتمعات الأخرى تشعر بنفوذهم.

١- دور الشركات عبر الوطنية

للإنتاج الدولي محله في صميم مسار العولمة. فالشركات عبر الوطنية تشمل حالياً أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ فرع أجنبي أنشأتها الشركات الأم، البالغ عددها نحو ٦٠ ٠٠٠[١٨]. وفي السنوات الأخيرة، ازداد عدد فروع الشركات عبر الوطنية الى أكثر من ضعفيه: من زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٤ الى أكثر من نصف مليون في عام ١٩٩٨. وفي غضون نفس الفترة، ازدادت مبيعات الفروع الخارجية من ٦،٦ تريليونات إلى ١١،٤ تريليون دولار. ويتسع النطاق العالمي لهذه الشركات، لا بسيطرتها المباشرة على الفروع وحسب، بل أيضاً، وعلى نحو متزايد، عبر المشاريع المشتركة، والتحالفات الاستراتيجية، وعمليات الدمج والشراء، والمقاولات، والاعتماد على الموارد الخارجية. ويبدو، استناداً إلى البيانات المتعلقة بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، أن معظم الإنتاج الدولي في البلدان المتقدمة النمو يوجّه، أكثر فأكثر، إلى خدمات التكنولوجيا المتطورة، في حين أن معظم الإنتاج الدولي في البلدان النامية يحصل في الصناعة التحويلية. ويظهر في هذا الاتجاه حصول تغيّرات في بنية الاقتصاد العالمي، والمزايا المقارنة المتنوعة للشركات، ومزايا مواقع مختلف البلدان، وردود فعل الشركات عبر الوطنية على العولمة.

٢- دور الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل عام ١٩٨٠، كان لدى العديد من البلدان النامية واقتصاديي التنمية تحفظات هامة وشعور بعدم الاطمئنان إزاء الاستثمار الأجنبي. ومع فترة الركود وما تلاها من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية في الثمانينات، تعززت النظرة الإيجابية إلى الاستثمار الأجنبي. وفي التسعينات، اشتد تدفق رأس المال الخاص إلى البلدان النامية وأصبح أبرز مصدر لتمويل التنمية في هذه البلدان. وحلّت تدفقات رأس المال الخاص محل المساعدة الإنمائية الرسمية وقروض المؤسسات المالية الدولية، وأصبحت هي أول مصدر للاستثمار الأجنبي، كما أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر للتمويل الخاص. وبقدوم عام ١٩٩٩، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، على نطاق العالم، ٨٠٠ مليار دولار، مما يمثل زيادة

---

(١٨) تجاوزت الإيرادات السنوية للشركات الخمس الأولى ضعفي مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأفقر ١٠٠ بلد (انظر الجدول ٥-١ في UNRISD, "Visible hands", Geneva, 2000).

بنسبة ١٦ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٨. وهناك دلائل على أن هذا الاستثمار قد يتجاوز بكثير ١ تريليون دولار، في عام ٢٠٠٠[١٩]. وتدنى نصيب البلدان النامية في هذا الاستثمار من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وفي منطقة غربي آسيا، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ٦,٧ مليارات دولار، أي ٠,٨ في المائة فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، بينما تلقت منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٧٤ مليار دولار.

الجدول ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ١٩٨٧-١٩٩٢ و١٩٩٣-١٩٩٨ (المتوسط السنوي)
(بمليارات الدولارات وبالنسب المئوية)

المجموع العالمي (الأرقام المطلقة)	١٩٨٧-١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	١٥٩	٢١٩	٢٥٦	٣٣٢	٣٧٨	٤٧٣	٦٨٠	٨٦٥
التوزع بالنسبة المئوية								
البلدان النامية	١,٢٢	٣٥,٩	٣٩,٩	٣٢,٣	٣٧,٧	٣٧,١	٢٥,٨	٢٤,٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٧,٨	٩,١	١٢,٤	١٠,٠	١٢,٩	١٤,٧	١١,١	١٠,٥
جنوبي آسيا، شرقي آسيا، جنوب شرقي آسيا	١٢,٣	٢٥,٠	٢٥,١	٢٠,٧	٢٢,٨	٢٠,٦	١٣,٢	١١,١
أفريقيا	١,٩	١,٦	٢,١	١,٣	١,٦	١,٦	١,٢	١,٠
بلدان منطقة إسكوا	٠,٨	١,٦	٠,٨	-٠,٣	٠,١	٠,٩	٠,٧	٠,٨

المصدر: UNCTAD، المرجع السابق، و2000 *World Investment Report*.

وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية مرهون باستقرار بيئة الاقتصاد الكلي فيها، وبامتلاكها بنى أساسية قانونية ملائمة وقدرات ومهارات تكنولوجية قوية. ولما كان هذا الاستثمار يشارك مباشرة في عملية الإنتاج، فإن دوره يتجاوز مجرد توفير الموارد المالية إلى المشاركة مباشرة في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية. وتتراوح مزاياه من نقل التكنولوجيا والدراية وأساليب الإدارة والتسويق إلى التأثير الإيجابي في الطاقة الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية. كما انه يخلق فرص عمالة أكثر وأفضل. وتشمل معرقلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع تكاليف الصفقات، أي تكاليف إنشاء المرافق وتشغيلها، واستيراد وتصدير السلع والخدمات، ودفع الضرائب والرشوات، والتعامل مع السلطات بصورة عامة. وعندما تتساوى سائر العوامل، تؤثر هذه التكاليف تأثيراً بالغاً في الموقع التنافسي للبلد المضيف. وعلى هذا الأساس، يتشكل جزء هام من أي استراتيجية تنافسية من تخفيض تكاليف التشغيل غير الضرورية والمنطوية على هدر، بما فيها التكاليف الإدارية والبيروقراطية. كما ان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يستلزم فقط تخفيض تكاليف الصفقات وحسب، بل يستلزم أيضاً جعل هذه التكاليف مستوفية للمعايير التي تستوفيها في سائر البلدان المضيفة[٢٠].

(١٩) UNCTAD, *World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*, Geneva, 1999.

(٢٠) Khor، المرجع السابق.

الإطار ٢- دور الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

دور الشركات عبر الوطنية كما يُرى من خلال عملياتها

في عام ١٩٩٧، بلغ مجموع الأصول الأجنبية لدى أضخم ١٠٠ شركة عبر وطنية غير مالية في العالم ٨ر١ تريليون دولار، وحققت هذه الشركات مبيعات خارجية بقيمة ٢,١ تريليون دولار، ووظفت نحو ٦ ملايين شخص في فروعها الخارجية. ومثلت هذه الأصول ١٥ في المائة تقريباً من الأصول الأجنبية لجميع الشركات عبر الوطنية، و٢٢ في المائة من مبيعاتها. وكان ما يناهز ٩٠ في المائة من هذه الشركات يقع في مثلث البلدان الشامل لأوروبا والولايات المتحدة واليابان، في حين أن شركتين منها فقط كانتا في بلدين ناميين هما فنزويلا وكوريا الجنوبية. وبين المجالات التي تعمل فيها، كانت الهيمنة للصناعات التالية: السيارات، الإلكترونيات، التجهيزات الكهربائية، النفط، الكيميائيات، المستحضرات الصيدلية.

وفي مجال الإنتاج، تمثل قيمة ناتج الشركات الأم عبر الوطنية وفروعها الخارجية ٢٥ في المائة من الناتج العالمي. ويحقَّق ثلث هذا الإنتاج في بلدان مضيفة. وفي عام ١٩٩٨، بلغت قيمة مبيعات الفروع الخارجية من السلع والخدمات في الأسواق المحلية والدولية نحو ١١ تريليون دولار، مقابل صادرات عالمية ناهزت قيمتها ٧ تريليونات دولار في نفس العام. وبذا يكون الإنتاج العالمي أهم من التجارة الدولية في تزويد الأسواق الخارجية بالسلع والخدمات. وخلال العقد الماضي، كان نمو الناتج العالمي والمبيعات العالمية للفروع الخارجية أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جميع البلدان بما يناهز ٤٠ في المائة، ووصلت إلى ٦٤٤ مليار دولار. وقد أُجري معظم هذه الاستثمارات في البلدان المتقدمة النمو، وظهر فيه، بصورة رئيسية، ارتفاع حجم عمليات دمج الشركات وشرائها. لكن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية هبط، في عام ١٩٩٩، من ١٧٣ إلى ١٦٦ مليار دولار. ورغم ذلك، تتسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسواق الناشئة باستقرار ملحوظ في مقابل هبوط الإقراض المصرفي. ومن المحتمل أنها تمثل ٧٥ في المائة من مجموع التمويل الخارجي الذي أُتيح للبلدان النامية في عام ١٩٩٩؛ وهي تحل، كما أفاد معهد التمويل الدولي، محل المساعدة الإنمائية الرسمية. وثمة خمس أسواق ناشئة تلقت ٥٥ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية، بينما لم يتجاوز نصيب ٤٨ من أقل البلدان نمواً ١ في المائة من هذا المجموع.

ويتزايد توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الأنشطة الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، وتتعاظم يوماً بعد يوم، بالنسبة للشركات عبر الوطنية، أهمية الأصول التكنولوجية بالنسبة لحفظ قدرتها التنافسية وتعزيزها.

والابتكار والبحث والتطوير هي في صميم مزايا الملكية التي تدفع بالشركات إلى الانخراط في الإنتاج الدولي. ويبدو، بالاستناد إلى البيانات المتعلقة باليابان والشركات عبر الوطنية الدولية، أن الشركات الأم تضطلع بمعظم أعمال البحث والتطوير. أما الفروع فتميل إلى إجراء تخفيض كبير للإنفاق في هذا الميدان، ولا سيما بالقياس إلى إنفاق البلدان المضيفة، وتُستثنى من ذلك، خصوصاً، ايرلندا وسنغافورة. وهذه العوامل تحد من حصة البحث والتطوير المخصصة للبلدان النامية.

المصدر: UNCTAD, Annual trade and development reports and *World Investment Report 1998, 1999 and 2000*.

يتضح إذن أن الشركات عبر الوطنية، يساعدها الاستثمار الأجنبي المباشر، هي الموجهة الرئيسية لعملية العولمة. وللبيئة الجديدة سمة بارزة هي ان هذه الشركات ستجوب كل أنحاء العالم بحوافظ الأصول المنقولة التي هي بحوزتها بغية العثور على أفضل ما يضاهي عوامل الإنتاج غير المنقولة. وبالتالي تصبح القدرة على توفير هذه العوامل مكوناً حاسماً من مكونات القدرة التنافسية للبلدان النامية. وتشمل هذه العوامل:

البنية الأساسية المتطورة، والقوى العاملة الماهرة والمنتجة، وقدرات الابتكار، ومؤسسات الدعم والخدمات اللازمة. وتبقى الأيدي العاملة الرخيصة غير الماهرة مزية تنافسية لأي من البلدان النامية، لكن أهميتها آخذة في الانحسار في العصر الجديد القائم على المعرفة. والقول نفسه ينطبق على الموارد الطبيعية.

٣- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يذهب كثير من الباحثين إلى أن العولمة ليست ظاهرة حديثة العهد: فهي مستمرة منذ الثورة الصناعية الأولى. غير أن التحول الراهن جديد تماماً لأنه يستمد أدواته من تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات تشكل قاعدة لمصادر إنتاج جديدة وأشكال تنظيمية جديدة ولظهور اقتصاد عالمي تحركه التكنولوجيا لا التجارة. ونتيجة ذلك هي أن العالم كان، في نهاية القرن العشرين، موجهاً نحو شبكات الحاسوب، كما ان مجال النشاط البشري بكامله يعتمد الآن على المعلومات وعلى سلسلة من الابتكارات التكنولوجية التي تسرِّع وتيرته كل يوم[٢١]. والكثيرون يميلون إلى اعتبار الثورة الرقمية الراهنة مساوية، في الأهمية، لاختراع الكهرباء في الصناعة.

ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز التنمية الاقتصادية هو دور حاسم يتيح للبلدان أن تتخطى بعض مراحل النمو الاقتصادي من خلال تحديث قطاعاتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية بطريقة أسرع مما مضى، على غرار ما حدث في اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إلا أن البلدان غير القادرة على التكيف مع النظام التكنولوجي الجديد تزداد حرماناً. والقدرة على الانتقال إلى عصر المعلومات مرهونة بحصول المجتمع كله على التعليم وبتمكنه من فهم المعلومات المعقدة ومعالجتها. وهذا، بدوره، يتوقف على نظام التعليم برمته، من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، وعلى المستوى العام للتطور الثقافي، بما فيه مستوى المعرفة الوظيفية للقراءة والكتابة ومضامين وسائل الإعلام ونشر المعلومات في صفوف السكان.

ومن جهة ثانية، تحد التجارة الإلكترونية من أهمية المسافة المادية وتكلفة النقل باعتبارهما معرقلين للنفاذ إلى أسواق المنتجات العالمية، فتتيح حتى للشركات الصغيرة تسويق منتجاتها وخدماتها في جميع أصقاع العالم متمتعة بقدرة تنافسية. وقد أدى ذلك الى ان ناتج ساعة العمل الواحدة ارتفع في الولايات المتحدة، خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، بنحو ٢,٥ في المائية سنوياً، أي ما يناهز ضعفي متوسط وتيرته في الأعوام الـ ٢٥ السابقة. ويرجع ثلثا هذه الزيادة إلى تكنولوجيا المعلومات[٢٢].

---

(٢١) تتقدم الهندسة الوراثية بسرعة هائلة بفضل القدرة على معالجة المعلومات. وهي تيسر للبشر كشف أسرار المادة الحية والتلاعب بالحياة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خارقة للعادة. Manuel Castells, "Information technology, globalization and social development", UNRISD discussion paper, September 1999. وقد أثمر التقدم في تكنولوجيا الرقائق الصغريّة قوة حاسوبية كانت تتضاعف تقريباً كل ١٨ شهراً طوال الأعوام الـ ٣٠ الماضية. وبفضل التقدم في تكنولوجيا ضغط الملفات، تزداد، منذ عام ١٩٩٩، كمية البيانات التي يمكن تخزينها على إنش مربع بنسبة ٦٠ في المائة في كل عام. وفي الوقت نفسه، هبطت تكاليف التخزين من ٥ دولارات إلى ٥ سنتات لكل ميغابايت، فأصبحت قدرة الحاسوب تزداد حجماً يوماً بعد يوم. وبفضل ابتكارات الاتصالات، تنخفض باطراد تكاليف الاتصال ونقل البيانات، ويرافق ذلك حصول زيادة مطّردة في سرعة ونطاق وكمية المعلومات التي يمكن نقلها. والنتيجة هي أن ثورة المعلومات ستعتبر، في نهاية المطاف، إحدى القفزات الكبرى إلى الأمام في مجال التكنولوجيا، على غرار اكتشاف الكهرباء، الذي يمثل مفترقاً أساسياً عن العصر الذي سبقه. لمزيد من المعلومات عن نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انظر ع.ع. قبرصي، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم ١٠ (E/ESCWA/SD/1999/5).

(٢٢) S. Oliner and D. Sichel, "The resurgence of growth in the late 1990s: Is information technology the story?" *Journal of Economic Perspectives*, vol. 14, No. 4 (2000).

٤- دور الحكومات

من التأثيرات الأساسية للعولمة أنها تعيد تحديد دور الحكومات وتؤثر في أعمالها. وقدرة الحكومات على التحكم بالأسواق المالية الداخلية محدودة لأن هذه الأسواق تتشكل بعوامل خارجية مرهونة بالمعلومات الواردة من مصادر شتى. وفي سبيل الاحتفاظ بشيء من القدرة على إدارة تدفقات رؤوس الأموال والمعلومات، تميل الحكومات الوطنية إلى التكاتف لإنشاء مؤسسات تتخطى الحدود القومية، من قبيل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي وغيرهما من منظمات التعاون الإقليمي. ويقول كاستلز[٢٣] إن هذه الاتفاقيات تفيد في تكوين شكل جديد من أشكال السيادة يربط بين الدول في "شبكة تفاعل واشتراك في اتخاذ القرارات تصبح هي الشكل السياسي السائد لعصر المعلومات: أي الدولة-الشبكة". ومع انتشار العولمة، أخذت الشركات عبر الوطنية تضعف سلطة الحكومات. ففي الاقتصاد العالمي، حيث تفلت الصفقات، إلى حد بعيد، من سيطرة الدول، تتقلص قدرة الحكومات على توجيه اقتصادها وتفقد الحدود الجغرافية أهميتها بفعل الثورة التكنولوجية في النقل والاتصالات.

وتحوِّل الاتفاقات التجارية الدولية الجديدة سلطة سياسية متزايدة من الدولة القومية إلى الشركات عبر الوطنية. وفي رأي رفكين[٢٤] ان منظمة التجارة العالمية واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومعاهدة ماستريخت تبرز تغيّر أنماط السلطة في المجتمع الدولي. فهذه الاتفاقات تبطل مئات القوانين التي تسري على شؤون الدول القومية ذات السيادة إذا عُرِّضت للخطر حرية الشركات عبر الوطنية في مزاولة التجارة الدولية. وهذا التقلص في دور الدولة يترك فراغاً في السياسات الدولية. ومن الواضح أكثر فأكثر أنه يجب تكملة الدول القومية، أو في بعض المجالات، الاستعاضة عنها بهيئات عالمية قادرة على التصدي للمشاكل العالمية، بما فيها مشاكل البيئة العالمية والاقتصاد العالمي وعدم التكافؤ العالمي وعولمة الثقافة[٢٥].

ويتطور دور الدولة في العصر الجديد وفق درجة اندماج بلدها في الأسواق العالمية. وفي المرحلة الأولى، أو مرحلة إعادة الهيكلة، لا بد، عند انفتاح البلد على العولمة، من تدابير مالية حازمة تشجع القطاع الخاص على الاضطلاع بالدور القيادي، وتحدّ من دور الدولة الرعائي، وتبني المؤسسات اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولضمان الاندماج الناجح في العولمة، ينبغي للحكومات أن تركّز على العوامل الأساسية التالية: الشفافية، والمعايير القياسية، ومكافحة الفساد، وحرية الصحافة، لإتاحة تدفق المعلومات بحرية وقيام نظام قضائي مستقل. ومتى انضم البلد الى الأسواق العالمية، يتحول دور الحكومة إلى المحافظة على القدرة التنافسية بإقامة الأطر القانونية والضريبية المرنة والضرورية للتوسع السريع. وفي هذه المرحلة، تكون الحكومات مسؤولة عن التنظيم القانوني للأسواق، وتشجيع المبادرة في المشاريع والمنافسة، والقضاء على البيروقراطية، فضلاً عن تأمين خدمات التعليم والخدمات الصحية للفقراء. والمهم في عصر العولمة ليس حجم الدولة، بل نوعية نظمها القانونية والدولية وإدارتها للاقتصاد.

والتحدي الذي تواجهه حكومات البلدان التي صارت مندمجة في عملية العولمة هو تحدي تقليص ما تسببه العولمة من فوارق وعدم استقرار. وغالبية وظائف الدولة التقليدية، باستثناء وظائف إعادة التوزيع، يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص أو أن تؤدَّى بواسطة السوق. وتشمل وظائف إعادة التوزيع جمع نسبة ملائمة من الأرباح وإعادة توزيعها بين السكان، وفقاً لمعايير الصالح العام وتأمين الرفاه للجميع وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وهناك حاجة حيوية إلى توفير التعليم والرعاية الصحية للمعوزين والحفاظ على مستوى دخلهم. وفي المستقبل، مع استفحال أوجه التفاوت بسبب العولمة، ستتزايد الأهمية الجوهرية لهذه الوظائف فيما يتعلق بالمحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

---

(٢٣) المرجع السابق، ص ٥.

(٢٤) Jeremy Rifkin, *The End of Work. The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era* (New York, Tarcher/Putnam, 1995), p. 237.

(٢٥) Cynthia Hewitt de Alcantora, *Global Vision* (Blackwell, Oxford and Cambridge, 1996), p. 65.

ثانياً- العولمة والقوى العاملة العالمية

ألف- مزايا العولمة وسيئاتها

الإطار ٣- العولمة والتهميش الاجتماعي

تهيئ العولمة الآن فرصاً جديدة استثنائية هي القوة الدافعة الرئيسية لتسريع نمو الاقتصاد العالمي. والطابع الاستثنائي لعدم تكافؤ الفرص هو نفسه داخل البلدان وفيما بينها على السواء. ومن الواضح أكثر فأكثر أن فوائد العولمة لا تصل إلى عدد كافٍ من الناس. فكثيرون من الأهل الذين حققوا مستوى معيشياً لائقاً يتخوفون من أن معيشة أولادهم لن تكون أفضل من معيشتهم. وفي العديد من البلدان، يسفر اشتداد المنافسة العالمية عن فقد الوظائف أو عن اتخاذ ترتيبات مرنة للعمالة كثيراً ما تكون أقل أماناً وأقل توفيراً للفوائد الاجتماعية من وظائف ذات الدوام الكامل. ويُضاف إلى ذلك أن سرعة التقلب في حركات رأس المال يسبب أزمات مالية واقتصادية تؤدي إلى ارتفاع حاد للبطالة والفقر. وجميع هذه العوامل تسهم في إثارة شعور متنامٍ بعدم الأمان هو السبب في مقاومة الكثير من البلدان والمجموعات السكانية للعولمة في مختلف أنحاء العالم.

المصدر: International Labour Organization (ILO), World Labour Report: Income Security and Social Protection in a World (ILO, Geneva 2000).

وبوجه الإجمال، تزيد العولمة من فرص خلق الثروات، مع أن منافعها تبدو حكراً على الاقتصادات الأقوى. وهي تستحث الإنتاجية والابتكار، مدعومة في ذلك بسرعة الاتصالات وقلة التكاليف. كما انها تحفز المنافسة بين البلدان بتعزيز الفعالية ورفع مستوى القدرات البشرية. والنتيجة هي أن غالبية فوائد العولمة تتكون من مكاسب تتحقق في الإنتاجية ويشجعها التخصيص الكفوء للموارد في جميع أصقاع العالم. وقد تتيح هذه الحالة لكثير من الجماعات الاقتصادية التي كانت في السابق معطلة القوى أن تحسِّن مداخيلها. فعلى سبيل المثال، يمكن للملمّ بالحاسوب أن يسبق بأشواط مَن لا يسعهم التكيف مع وتيرة التطور في تكنولوجيا المعلومات.

ومع أن مزايا العولمة تبدو نقدية فقط ومحصورة بالاقتصادات الأقوى[٢٦]، تبدو المساوئ أكثر تنوعاً بكثير وشاملة مجموعة واسعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وتختلف الأضرار الاجتماعية للعولمة بحسب النمو الاجتماعي-الاقتصادي للبلد أو المنطقة المدروسين. ففي المناطق المتقدمة النمو، تؤدي العولمة وسرعة الأخذ بالتكنولوجيا إلى تكاثر المشاكل الصحية المتصلة بالإجهاد، بما فيها الانهيار العصبي والتوتر والقلق. ومن المشاكل الاجتماعية عدم الاستمتاع بخصوصيات الحياة، والاستلاب، وتلاشي الثقافات التي لا تناسب "النموذج المثالي"، والتوتر الاجتماعي الناتج من اشتداد استقطاب المجتمعات[٢٧]. وبين القوى العاملة الأقل مهارة، ستؤدي العولمة إلى انخفاض الأجور، وتسارع وتيرة العمل بطريقة لا تضبط، وتفاقم

(٢٦) منافع العولمة آخذة في الانتشار بسرعة كبيرة في البلدان المتقدمة النمو، وخصوصاً لدى بلدان المثلث الشامل لأوروبا والولايات المتحدة واليابان، التي تنعم الآن بمعدلات نمو يتوقع لها أن ترفع مستويات المعيشة إلى أربعة أضعافها خلال جيل واحد. UNCTAD, *World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development,* Geneva, 1999.

(٢٧) تبحث دراسة بعنوان "Mental health in the workplace: introduction (October 2000)" أعدتها منظمة العمل الدولية، في هذه الأعراض في أوروبا والولايات المتحدة، وتخلص إلى أن الصحة العقلية في عالم العمل هي في خطر.

البطالة الطويلة الأمد التي تولّد الجريمة والعنف[٢٨]. وعندما يقع الضرر على الموسرين وغير المهرة المقيمين في نفس المنطقة، يزداد التماس الموسرين للأمن الشخصي ويتجنبون الاحتكاك بمن هم أقل منهم حظاً[٢٩].

وفي البلدان النامية، تحدث العولمة أضراراً اقتصادية أشد وأسرع في آن معاً. فالتضخم، وتدني قيمة النقد، وسرعة التقلب المالي، وانعدام الأمن الاقتصادي، هي كلها أخطار محتملة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحوافظ المالية والقروض الخارجية وأموال المضاربات هي أهم فئات رؤوس الأموال التي ترد من الخارج. ويُضاف إلى ذلك عدم أهمية هذه البلدان في السوق العالمية، وضعفها، ليس فقط في مواجهة قرارات المؤسسات التي تحدد حجم وتوقيت تدفق الأموال، بل كذلك في مواجهة عمليات التلاعب التي تقوم بها بعض الجهات الفاعلة التي تجري المضاربات على الصعيد العالمي[٣٠].

ولم تتضح بعد الآثار الاجتماعية المحتملة للعولمة في البلدان النامية. لكن مزيج البناء والهدم الذي ينطوي عليه النمو يزداد وضوحاً مع تسارع العولمة، فلا يستبعد أن يكون هناك رابحون وخاسرون في أي مجتمع. ومن المساوئ الاجتماعية الرئيسية التي تفرزها العولمة اشتداد تفاوت المداخيل، إذ تزداد الأقلية الغنية غنى والأكثرية الفقيرة فقراً (استقطاب)؛ وتهميش غير القادرين على الاستفادة؛ وانتشار الاستهلاك الفاحش لدى أقلية صغيرة، بحيث تشتد عوامل التوتر؛ والاستبعاد الاجتماعي لغير المهرة؛ وبروز الانقسام الطبقي للمجتمعات؛ وسرعة تقلب الأسواق وضعفها في مواجهة القوى الخارجية وأضرارها الاقتصادية؛ ونمو اقتصاد السوق السوداء والأنشطة غير القانونية فيما يتصل بالمخدرات وتبييض الأموال والفساد؛ ووهن دولة الرعاية من جرّاء الضغوط المالية. ويمكن، نتيجة لذلك، استبانة بعض الاتجاهات التي تشمل استفحال التفاوت بين البلدان بصورة عامة. وبينما يتناقص التباين في بعض البلدان، كالهند وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ وإسبانيا، يتزايد هذا التباين في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بريطانيا) والبرازيل. أما الاستقطاب فهو على ارتفاع في كل مكان[٣١]. وفي عام ١٩٩٤، قفزت نسبة مداخيل شريحة الـ ٢٠ في المائة العليا من سكان العالم إلى مداخيل شريحة الـ ٢٠ في المائة الدنيا من ١/٣٠ في عام ١٩٦٠ إلى ١/٧٨. وفي غضون ذلك، أصبحت الأصول الشخصية لأغنى ٣٠٠ ملياردير في العالم أكبر من مجموع الدخل السنوي لمجموعة بلدان يشكل عدد سكانها ٥٠ في المائة من عدد سكان العالم[٣٢]. والنتيجة هي أن عدد العائشين في فقر يزداد كثيراً في كل مكان، كما ان شريحة العائشين في فقر مدقع صارت أسرع شرائح السكان تزايداً في كل بلد تقريباً[٣٣].

---

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

(٢٩) رفكين، المرجع السابق، ص ٢١٠-٢١٤.

(٣٠) يمكن سحب رأس المال بين عشية وضحاها، فيبقى الناس بلا عمل، كما حدث في شرقي آسيا في عام ١٩٩٧، عندما أفادت كل البلدان عن تآكل النسيج الاجتماعي وعبء حصول اضطرابات اجتماعية، مع ارتفاع مستويات الجرائم والعنف المنزلي (انظر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩، ص ٤ وخور المذكور سابقاً ص ٣٢).

(٣١) كاستلز، المرجع السابق، ص ٧.

(٣٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص ٣٦.

(٣٣) يجب أن نميز، في تحليل الاتجاهات الاجتماعية الناشئة مع العولمة، بين أربعة عوامل هي التفاوت، والاستقطاب، والفقر، والفقر المدقع أو البؤس. فالتفاوت يعني تملك أفراد أو فئات اجتماعية للثروة بصورة غير متكافئة. والاستقطاب هو عملية محددة للتفاوت تحدث عندما ينمو أعلى وأسفل سلّم توزع الثروة، كلاهما، نمواً أسرع من نمو وسط السلّم. والفقر هو معيار معرف مؤسسياً يحدد مستوى الدخل الذي يعتبره المجتمع ضرورياً للعيش وفقاً لمستوى قياسي مقبول. أما الفقر المدقع أو البؤس، الذي جرت العادة على تعريفه بأنه نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من خط الفقر، فهو مستوى معرّف مؤسسياً تواجَه عنده مشاكل في البقاء على قيد الحياة (انظر كاستلز، المرجع السابق ص ٦ و٧).

والتهميش هو، كما ذُكر آنفاً، مشكلة خطيرة، لا سيما في البلدان النامية. والفجوة آخذة في الاتساع بين البلدان القادرة على جني فوائد العولمة والبلدان التي لا تستفيد منها أو التي تجد التعولم صعباً. وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي، كان الخمس الغني من سكان العالم يسيطر على ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و٨٢ في المائة من الصادرات العالمية، و٦٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مقابل ١ في المائة فقط من كل من الثلاثة، للخمس الأفقر[٣٤]. وإذا استمر هذا الاتجاه، فستزيد العولمة من اتساع الفجوة بين البلدان المعولمة والبلدان الأخرى.

باء- القوى العاملة الناشئة

هناك استقطاب للآراء في المناقشات التي تدور حول طبيعة وأنشطة القوى العاملة العالمية الجديدة التي توجدها العولمة. فإحدى المدارس الفكرية تقول بأن الثورة الصناعية الثالثة ستفتح من فرص العمل أكثر مما ستزيل، وبأن الزيادات الهائلة في الإنتاج ستضاهيها مستويات مرتفعة من طلبات الاستهلاك، وأسواق عالمية جديدة تستوعب الفيض المتاح من السلع والخدمات الجديدة المتاحة[٣٥]. لكن هناك نقاداً أخذوا يتساءلون عن الطريقة التي يمكن بها خلق وظائف جديدة. وفيما مضى، كانت العملية البطيئة لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة تؤمن فرص عمل في البلدان النامية لعدة أجيال.

ومن الأفضل، لفهم تأثير العولمة في القوى العاملة العالمية، الانطلاق من وضع الولايات المتحدة لاستخلاص أوضاع سائر بلدان العالم. ففي هذا البلد، ينقسم المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين: النخبة العالمية وباقي السكان. والنخبة العالمية، بصرف النظر عن محل إقامتها، تتبع نفس الأنماط الاستهلاكية الأساسية ولا تخفي تفضيلها لنفس الماركات التجارية العالمية. ويتصاعد الضغط من أجل الإنفاق التنافسي، وقد أصبحت "مضاهاة الغير في مستوى المعيشة" تعني في الوقت الحاضر اتباع أساليب عيش الأغنياء والمشاهير على النحو المصور في الأفلام والتلفزة. ويذهب رايش إلى أن هذه النخبة العالمية تتكون من ثلاث فئات[٣٦]. فأقل من نصف واحد في المائة من سكان الولايات المتحدة؛ وهم ذوو الغنى الفاحش، يتحكمون بـ ٥٦ في المائة من مجموع الأصول التجارية الخاصة في الولايات المتحدة، وأربعة في المائة من السكان العاملين هم من ذوي المعارف الذين يديرون اقتصاد المعلومات الجديد، اقتصاد التكنولوجيا العالية؛ وأفراد هذه الفئة يكسبون ما تكسبه نسبة الـ ٥١ في المائة التي تقع في أدنى مستوى ذوي الدخل في الولايات المتحدة. وهناك أيضاً نسبة ١٦ في المائة تتكون من العاملين ذوي المعارف الذين يزداد دخلهم سنوياً بغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي. وهذه الفئات متماثلة في استعمالها لآخر مستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتشخيص المشاكل ومعالجتها وحلها؛ وأفرادها هم مبتكرو ومشغلو ومتعهدو فيض المعلومات الذي يتكون منه الاقتصاد العالمي لفترة ما بعد الصناعة وما بعد الخدمات. وفي أدنى الطبقات الاجتماعية تقع المجموعة الأخرى الأقل حظاً من الثروة، وهي تتكون من سكان المدن الذين تتمثل وظيفتهم الجماعية في تقديم الخدمات للعاملين في المراتب العليا.

وقد يبدو هذا السيناريو، للوهلة الأولى، بعيداً عن الواقع، لكنه سيزداد وضوحاً بعد التمعّن في الأنشطة التي تُبذل حالياً لتجميع رؤوس الأموال. فأقل من ٣ في المائة من سعر أشباه الموصلات يذهب إلى مالكي المواد الخام والطاقة، ونسبة ٥ في المائة منه تذهب إلى مالكي التجهيزات والمرافق، و٦ في المائة إلى القوى العاملة

---

(٣٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، ص ٣.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل عن أسلوب معيشة الطبقة الأولى، انظر ريفكين، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٣٦) Robert Reich, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st century Capitalism* (Random House, New York, 1992), quoted in Rifkin, op. cit., p. 174.

العادية. وأكثر من ٨٥ في المائة من التكاليف يذهب إلى خدمات التصميم والهندسة المتخصصة ولتغطية تكاليف براءات الاختراع وحقوق النشر. ولذلك أصبحت حقوق الملكية الفكرية، في بعض الصناعات، أهم حتى من الأموال. والمشهد العام خارج الولايات المتحدة، حيث تصل فوائد العولمة إلى حدها الأقصى، هو مشهد كئيب. وبصورة عامة، بات اتساع فجوة الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء في البلد الواحد وبين البلدان والمناطق يتهدد الاستقرار الاجتماعي للعالم. وكما استنتج ع. قبرصي: "يصعب أن يُعتقد أن بالإمكان إحباط آثار الفقر والبطالة والتوتر الاجتماعي الناجمة عن العولمة. وفي نهاية الأمر ستحصل هجرة واسعة النطاق وغير شرعية، وسيكون هناك لاجئون تائهون في البحار، وتعاطٍ للمخدرات وإرهاب وعنف سياسي واجتماعي. والدنيا المتعولمة مستمرة في التحول إلى حيز عالمي أقل استقراراً وأماناً"[٣٧].

وترتبط القدرة التنافسية للقوى العاملة، على المستوى العالمي، ارتباطاً مباشراً بالإنتاجية. وفي الدنيا المعولمة، يمكن للفرد، إما أن يكون مؤهلاً للتنافس مع قطاع السوق العالي الإنتاجية، الذي يتسم ببيروقراطية تتضاءل وبهيكلية تقل فيها درجات التراتب، وتحل فيه الآلات الذكية محل العمل الجسدي التكراري، وإما أن ينضم إلى القوى العاملة المنخفضة الأجور والمنقوصة العمالة. ويقول كاستلز ان من خصائص هذا التحول في البنية الوظيفية بروز فئات اجتماعية ذات مستوى تعليمي رفيع تضم علماء ومديرين لهم أهمية بالغة ويُتوقع أن تزداد أعدادهم المطلقة ازدياداً ملموساً وأن يكتسبوا أهمية استراتيجية في المنظمات والمجتمع[٣٨].

وهناك عدة بحوث مستفيضة تتناول طبقات القوى العاملة العالمية الناشئة[٣٩]. فعلى سبيل المثال، تكهّن راتينوف (Ratinoff) بظهور أربع طبقات تكوّنها شبكات العمال. فالشبكة الأولى تضم الذين يسيِّرون الأعمال على المستوى العالمي في الشركات المتعددة الجنسيات، وهؤلاء سيستمرون في كسب أعلى معدلات العائدات، وتقاضي أكبر الأجور، واستخدام أفضل الموظفين، والعمل من دون قيود يفرضها عليهم محيطهم المباشر. والفئة الثانية تتكون من إداريين حسني المؤهلات ومقدمي خدمات إنتاجية محلية توظفهم الشركات المتعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم. أما الشبكة الثالثة فتتكون من مجموعة أنشطة جغرافية التوجه لا بد منها لإمداد المستهلكين المحليين بالسلع والخدمات. وتبقى أخيراً شبكة قليلة الإنتاج تؤمن الإمدادات لمجموعة كبيرة من الأيدي العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة[٤٠].

وتختلف الأهمية النسبية لكل من الشبكات وفقاً لمرحلة التقدم التقني التي يكون قد بلغها البلد المحدد، ولقدرة هذا البلد في مجالي الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا، ولطبقاته الاجتماعية. وفي البلدان الأكثر تقدماً، تمثل القطاعات العالمية جزءاً من الاقتصاد أهم مما تمثله في البلدان النامية. أما في البلدان المتقدمة النمو، فالروابط التي تربط بين الشبكة العالمية الكثيرة الإنتاج وشبكة الإنتاج الموجه محلياً تظهر بصورة أوضح، وتعزز الوحدة الطبيعية للمصالح، في حين لا تنشأ في البلدان النامية إلا روابط قليلة يتضاءل معها الازدهار العام الذي تحفزه العولمة. وتتصل غالبية الوظائف التي تخلق في هذه البلدان بتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي، وتواجه تحديات هائلة عند تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية. ولذلك لن يكون هناك مفر من أن تؤدي العولمة إلى تهميش هذه البلدان.

---

(٣٧) قبرصي، المرجع السابق، ص ٢٦.

(٣٨) كاستلز، المرجع السابق.

(٣٩) هناك عدة نماذج من القوى العاملة الناشئة موصوفة في: Abdul Rahman Embong. "Globalization and transnational class relations: Some problems of conceptualization", *Third World Quarterly: Journal of Emerging Areas*, vol. 21, No. 6, December 2000.

(٤٠) Luis Ratinoff, "Global insecurity and education: the culture of globalization", *Prospects*, vol. XXV, No. 2, June 1995, p. 158.

جيم- أحوال العمالة العالمية

عند نهاية التسعينات، كانت أوضاع العمالة تتردى في أكثرية البلدان، باستثناء أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا والصين والهند. فعلى أثر الأزمة الآسيوية، تضاعفت معدلات البطالة في البلدان التي أصابتها الأزمة أشد إصابة. وفي عام ٢٠٠٠، كانت البطالة في أمريكا اللاتينية عند أعلى مستوى بلغته طوال ١٥ عاماً، وتصاعدت في المنطقة العربية إلى مستويات جديدة[٤١].

وبسبب نقص الطلب على الأيدي العاملة في الأنشطة الرسمية، اضطر معظم الوافدين حديثاً إلى سوق العمل إلى البحث عن وظائف غير رسمية تتدنى ظروف العمل فيها عن المستوى المتوسط. وكانت هذه هي الحال في أمريكا اللاتينية، حيث ارتفعت نسبة القوى العاملة في وظائف غير رسمية من ٤٠ إلى ٥٥ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥. والتجربة هي نفسها في الاقتصادات الأوروبية المارة بمرحلة انتقالية. ففي بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، مثلاً، يشتغل ثلث القوى العاملة في اقتصاد الظل، بينما يستمر في النمو، في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، اقتصاد غير رسمي يمثل ثلثي الوظائف على الأقل.

والوظائف المؤقتة أو ذات الدوام الجزئي هي من السمات النموذجية لأسواق العمل الناشئة: ففي أمريكا اللاتينية تشكل هذه الوظائف ٨ من أصل كل ١٠ وظائف جديدة، بينما كانت هذه النسبة، في أوروبا الغربية، ١٨ في المائة في عام ١٩٩٧.

والأجور منخفضة نسبياً في سوق العمل الراهن. ففي معظم البلدان، لا يُبقي التنافس الحاد على الوظائف إلا القليل من القدرة التفاوضية. والنتيجة هي أن الأجور الحقيقية في أكثرية بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط يجب أن ترتفع لتعود إلى المستويات التي كانت تُعتبر طبيعية قبل ٢٠ عاماً.

وهناك نتيجة أخرى للعولمة وما يتصل بها من إعادة الهيكلة، وهي أن ملايين العمال يتقاضون أجوراً مخفضة أو يُكرهون على أخذ إجازات. وفي تقرير نشرته مؤخراً منظمة العمل الدولية واستشهدت به صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، تبين تقديرات متحفِّظة أن ١٣٠ ٠٠٠ وظيفة على الأقل فُقدت في أوروبا الغربية بسبب أنشطة الدمج التي أُضطلع بها في التسعينات. ويتكهن التقرير بفقد ٣٠٠ ٠٠٠ وظيفة، بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، في القطاع المصرفي الأوروبي وحده، بسبب توحيد الأسواق الوطنية ورفع القيود التنظيمية عنها. وفي الصين، يُعطى الآن ملايين من العاملين في مؤسسات الدولة والمشاريع الجماعية إجازات بنصف مرتب أو أقل. وفي الاتحاد الروسي، حيث يبلغ معدل البطالة الرسمي ١٠ في المائة، استُبقي ١١ في المائة من القوى العاملة في وظائفهم إنما بأجور دنيا، أو حُملوا على الذهاب فيما زُعم أنه عُطل وهو في الحقيقة شكل مقنع من أشكال فقد الوظائف[٤٢].

وتتعاظم فوارق الأجور داخل البلدان والمهن. وفي غالبية أنحاء العالم، يأتي نمط النمو مفيداً للعمال المهرة الذين تُدفع لهم مكافآت متزايدة، ولا يستفيد منه العمال غير المهرة؛ وتتعاظم فوارق الأجور على الصعيد الدولي أيضاً، وهو اتجاه يشجع هجرة أكثرية القوى العاملة الماهرة من البلدان النامية إلى المناطق المتقدمة النمو في آسيا وأمريكا الشمالية أو أوروبا. ولا تقتصر تبعات ذلك على أن البلدان النامية تتكبد خسائر

---

(٤١) ILO, *Life at Work in the Information Economy* (ILO, Geneva, 2001).

(٤٢) UNRISD, "Visible hands" (Geneva, 2000).

في مجال الاستثمار في الموارد البشرية، بل انه يعني أيضاً أن موارد هذه البلدان تُسهم في جعل المناطق المتقدمة تزداد تقدماً، فيزداد تهميش البلدان النامية[٤٣].

دال- تأثير العولمة في العمل

تحدث العولمة الآن تحولاً سريعاً في الوظائف والأسواق، وحتى في المجتمعات المحلية، لأنها توجد وظائف جديدة وتلغي أساليب معيشية وأسواقاً وصناعات قديمة. وفي الماضي، عندما كانت تحصل ثورة تكنولوجية تتهدد وظائف أحد القطاعات الاقتصادية، كان يظهر قطاع جديد يستوعب القوى العاملة الفائضة. فبعد المكننة السريعة للزراعة، مثلاً، استوعبت الصناعة التحويلية الكثير من الوظائف التي فُقدت، وكانت بالملايين. وبين خمسينات وثمانينات القرن الماضي، أعاد قطاع الخدمات، المتنامي بسرعة، استخدام عدد كبير من موظفي المكاتب الذين صُرفوا نتيجة للأتمتة. أما في الفترة الراهنة، فقطاعات الاقتصاد التقليدي الثلاثة جميعها، أي الزراعة والصناعة والخدمات، تشهد عمليات صرف تكنولوجية المنشأ تدفع بالملايين إلى البطالة. ولم ينشأ، ولا يتوقع أن ينشأ، أي قطاع جديد ذو شأن يستطيع استيعاب الملايين الذين سيتركون العمل، ومعظمهم في البلدان النامية، وذلك بسبب سرعة إعادة الهيكلة والأتمتة. والقطاع الوحيد الذي يُحتمل له أن يفلح في ذلك هو قطاع المعلومات، المكوّن من نخبة صغيرة من منظمي المشاريع واختصاصيي العلوم والتقنيين ومبرمجي الحاسوب وأصحاب المهن الحرة والمربين والخبراء الاستشاريين. وهذا القطاع، رغم كونه آخذاً في النمو، لا يتوقع له أن يعوّض إلا نسبة من الوظائف ستُفقد في العقود المقبلة، في إثر التطورات الثورية التي ستحصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإطار ٤- وظائف المستقبل[*]

١- الوظائف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وهي تمثل أكثر من نصف وظائف المستقبل):

(أ) اختصاصي في أمن شبكة الإنترنت: بسبب فيروسات الحاسوب واعتداءات المتلاعبين، أصبح الأمن اختصاصاً هاماً. وتتجه متطلبات التحقيق الصارم في خلفية المرشحين إلى جعل شغل الوظائف أمراً عسيراً؛

(ب) مهندسو الربوطات: ستدعو الحاجة إلى مهندسين لبناء ربوطات تقوم بكل عمل، من تجميع الآليات إلى رعاية المسنين؛

(ج) اختصاصيو اتصالات وحوسبة: يشير هذا المصطلح إلى الصناعة الجديدة القائمة على تجهيز السيارات بقدرات إلكترونية. ويتكهن المحللون بأن ٨٤ في المائة من السيارات التي ستُباع في عام ٢٠٠٥ ستهيأ بهذه الطريقة. وتقتضي وظائف هذا الاختصاص الجمع بين مهارات الاتصالات والحوسبة؛

(د) مبتكرون في مجال الاتصالات اللاسلكية: سيصبح الاتصال بالإنترنت لاسلكياً، والطلب يزداد على مبرمجين ومهندسين ملمّين بهذا الترميز الغامض بعض الشيء؛

(•) موظفو الدعم التكنولوجي: ليست التكنولوجيا بلا عيوب، وهناك حاجة دائمة إلى عاملين مهرة يستطيعون التصدي للمشاكل المحبطة. ويُقدّر أن وظائف الدعم المحوسب ستزداد بنسبة ٢٢٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨؛

(و) مستخرجو بيانات: ستدعو الحاجة إلى باحثين لاستخراج معلومات مفيدة من أكداس أنواع البيانات على أنواعها.

(٤٣) UNRISD, "Visible hands" (Geneva, 2000), p. 10, and "International migration 2000", *International Social Science Journal,* issue 165, September 2000 (Blackwell Publishers/UNESCO).

الإطار ٤ (تابع)

٢- وظائف غير متصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتمد غالبيتها على التكنولوجيات الجديدة:

(أ) مهندسو اختصاصات قائمة على المعرفة: سماسرة للذكاء الاصطناعي يحوّلون الدراية إلى برمجيات؛

(ب) مهندسو أنسجة: الجلد الاصطناعي موجود الآن في الأسواق، والغضاريف الاصطناعية ستليه عما قريب، والباحثون استحدثوا أنواعاً جديدة من الأمعاء في بطون الحيوانات، وقد بدأ العمل على بناء أنسجة الكبد والقلب والكلية؛

(ج) فنانو برمجة: يستلزم فن الرسوم المعتمد على أحدث التقنيات والمنتشر استعماله في مجال الصور المتحركة في هوليود، كما تستلزم ألعاب الحاسوب، فنانين هم في الوقت نفسه مبرمجو حواسيب. وتتكهن وزارة العمل في الولايات المتحدة بأن استخدام الفنانين التجاريين سيزداد، بحلول عام ٢٠٠٨، بنسبة ٢٥ في المائة، مدفوعاً، جزئياً، بازدياد الطلب على مواهب المعالجة الرقمية؛

(د) مدرّسو تكنولوجيا: مع تزايد استخدام التكنولوجيا في جميع الصناعات، هناك حاجة إلى معلمين إضافيين للبالغين يلقنون العمال مهارات الاستمرار في العيش؛

(●) مبرمجو جينات: ستتيح خرائط الجينوم الرقمية للفنيين إيجاد مواصفات "على الطلب"، مع تغيير الجينات الفردية باعتماد كتابة جديدة لسطور الرموز المحوسبة. وبعد فحص مسحي للحمض النووي (DNA) للوقوف على أوجه الخلل، يستخدم الأطباء علاج الجينات والجزيئات "الذكية" للوقاية من أمراض متنوعة، منها بعض أنواع السرطان؛

(و) صيادلة زراعيون: يهيئون محاصيل ومواشي مهندسة جينياً لانتاج بروتينات علاجية. ويشمل العمل الجاري الآن نوعاً من الطماطم المحتوية على لقاح، وحليباً حاملاً للأدوية ومستخرجاً من البقر والنعاج والماعز.

٣- الوظائف التي ستزول:

(أ) سماسرة البورصة ووكلاء السيارات وسعاة البريد ووكلاء شركات التأمين والعقارات. فالإنترنت ستقضي على وظائف الوسطاء بالملايين، ولن يبقى إلا قلة شجاعة لخدمة جاهِلي الحوسبة؛

(ب) المدرسون: يزداد التعلّم عن بُعد رواجاً. ومع أن التحول الكامل غير محتمل، فقد يتبين أن اعتماد نظام التعليم على موارد خارجية هو خيار فيه ادخار؛

(ج) الطابعون: مع تحوّل الصحف اليومية والمجلات إلى صحائف رقمية، تتسابق شركة زيروكس (Xerox) وغيرها من الشركات التي لها قدرة جيدة على التوقع إلى إنتاج مادة لها مرونة الورق العادي وتعدد الإمكانات المتنوعة التي تنطوي عليها شاشة الحاسوب؛

(د) المختزلون: ستحل البرامج المتطورة لتمييز الصوت آلياً محل كتبة محاضر المحاكم وكثير من السكرتيرين ومساعدي المسؤولين التنفيذيين؛

(●) الموظفون التنفيذيون الرئيسيون: سيكون اتخاذ القرار في أعلى قمة الهرم الوظيفي عملية مربكة؛ وسيضطلع فريق عالمي من الخبراء السريعي التفكير بنقل الشركات إلى عصر الإنترنت وما بعده؛

(و) الأسفار: سيكون في الطرق العامة الرئيسية مجازات "ذكية" تتيح لمركبات موجهة بالحاسوب أن تسافر متلاصقة في تتابعها وسريعة جداً. وسيزول الازدحام من طرق ضواحي المدن، لأن السيارات ستستخدم أجهزة لاستشعار الازدحام ترشدها إلى مسارات بديلة.

(*) بالاستناد إلى مسوح أجرتها مجلتا تايم ونيوز ويك (Rawe, 2000 وStone, 2001).

١- أثر إعادة تنظيم أساليب الإنتاج

توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوقت وتكاليف الأيدي العاملة لأنها تهيئ المنتجات حسب الطلب. وفي الوقت الحاضر، تؤمن الحواسيب، بصورة متزايدة جميع المعلومات اللازمة للعملية الاقتصادية، مزيلة الحاجة إلى موظفي البيع، وكبار موظفي الحسابات وأعمال المناولة، وموظفي الشحن وتنظيم الفواتير. ويضاف إلى ذلك أن جميع أساليب الإنتاج الجديدة مرنة في البلدان المتقدمة النمو. وهذا النوع من الإنتاج يغير تنظيم العمل الصناعي وملامح الاختصاصات. فهو يدمج بين الأدوار الوظيفية التقليدية، ويقلل درجات التراتب، ويحقق لامركزية المسؤوليات ويُشرك الموظفين، مهما كانت مستوياتهم، باستراتيجية عمل الشركة. كما ان نطاق وظائف العاملين في المستوى الأدنى يوسع بحيث يشمل بعض وظائف الإشراف والتخطيط والصيانة والتصليح والدعم التي كانت توكل في السابق إلى المديرين والاختصاصيين.

والهدف المتوخى في إطار هذا النظام الجديد المرن هو تهيئة المنتجات حسب طلب الزبائن، مع الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج بالجملة. ومعنى ذلك هو الانتقال من الأسواق الموجهة نحو الإنتاج إلى الأسواق الموجهة نحو الناتج والزبون، الأمر الذي يضغط على عملية الإنتاج بجميع مستوياتها لكي تزداد تجاوباً مع طلبات السوق. ويتكاثر تصنيع المنتجات بما يوافق احتياجات المستهلك، وتتحول خدمات الصيانة والمتابعة إلى جزء أصيل من القيمة المضافة في عملية الإنتاج. وهذه الفكرة كانت تطبق أصلاً في قطاع الصناعة التحويلية، لكنها تنطبق على الخدمات أيضاً. ففي القطاع المصرفي، مثلاً، أفضى اجتماع الحوسبة والمنافسة إلى تأمين الخدمات المالية حسب طلب الزبائن، وغيّر الخدمات المصرفية. وتستند جميع أساليب الإنتاج الجديدة المرنة إلى تسليم سلع وخدمات جيدة النوعية، مع سرعة في الأداء وانخفاض في التكاليف، ومع الاستعانة بتسريع الابتكار.

وفي هذا النوع من النظم، يقل الاعتماد على الإشراف المباشر. ولكن بالرغم من ذلك، تدعو الحاجة إلى عمال يتحلّون بمهارات عملية أوسع نطاقاً، ويتخذون مبادرات أكثر، ويستطيعون تحسين معالجة المشاكل. لكن هذه التغيرات تقلل الوظائف المتاحة لمن يملكون مهارات أقل، وتملي ما يحتاج العاملون إلى معرفته وكيفية انتفاعهم بهذه المعرفة وقيمة خبرتهم على المدى البعيد. وفي رأي ريفكين أن إعادة تنظيم الشركات لا تزال في طور الطفولة. ومن المحتمل، في نهاية المطاف، أن تتفاقم مشكلة فقد الوظائف الكثيرة لأن الشركات تواجه منافسة عالمية شديدة فتستعين بتكنولوجيا تتطور باستمرار لزيادة إنتاجها وتقليل احتياجاتها إلى القوى العاملة(٤٤).

٢- تأثير الابتكار المتواصل

يؤدي الابتكار المتواصل إلى تجسيد سريع للأفكار في منتجات. وتنتج شركات الحواسيب سنوياً ثلاثة نماذج مختلفة لكل من حواسيبها، وكل نموذج منها أكثر تطوراً من سلفه. غير أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تواجه، جميعها، مزيداً من البطالة التكنولوجية إذ تقوم الشركات عبر الوطنية ببناء مرافق إنتاج على أحدث طراز في جميع أنحاء العالم، فتدفع إلى البطالة القسرية ملايين العمال الذين لا يعود بإمكانهم منافسة ما تحققه الصناعة التحويلية المؤتمتة من فعالية التكلفة ومراقبة الجودة وسرعة الأداء. وتبين المسوح الراهنة أن أقل من ٥ في المائة من الشركات بدأت تنتقل إلى الثقافة الجديدة للآلة وتكنولوجيا المعلومات. ويعني هذا ضمناً أن من الممكن توقع حصول بطالة، في المستقبل القريب، تصل إلى حدود لم يسبق لها مثيل. ويُضاف إلى ذلك أن تنفيذ اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية واتفاق التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة يرجِّح كفة

(٤٤) ريفكين، المرجع السابق، ص ١٠٥ و١٠٦.

العنصر الفني والفكري في الإنتاج على عنصر الوظيفة المكتبية. ولا يزال عنصر الأجور في مجموع حساب الإنتاج يتقلّص بالنسبة إلى التكاليف الأخرى. وإزاء ذلك، تصبح اليد العاملة الرخيصة الواردة من العالم الثالث عاملاً أقل أهمية في مجمل عملية الإنتاج. ومع أنه يبقى من الممكن للقوى العاملة الرخيصة أن تشكل مزية تنافسية في صناعات كصناعة المنسوجات والإلكترونيات، فإن مزية العمل البشري على التكنولوجيا تتضاءل بسرعة.

٣- تأثير الاعتماد على الموارد الخارجية

أتاح نظام التجارة الدولي الذي ظهر بعد جولة أوروغواي قيام عدد متزايد من الشركات بعولمة بنى الإنتاج بفضل الاستثمار في الخارج، وهذا الاستثمار شكل بدوره حافزاً إضافياً للتجارة. والنتيجة هي أن كل شركة تضطر إلى أن تحافظ على قدرتها التنافسية بتنويع سلسلة إنتاجها والبحث فيما يتعلق بكلٍ من أجزاء المنتجات، عن موارد خارجية في البلد الذي يستطيع إنتاج هذا الجزء بأدنى كلفة. ويؤدي ذلك إلى ازدياد الشركات عبر الوطنية التي تستثمر، في جميع أنحاء العالم، في مرافق إنتاج تعمل بكلفة أقل. وقد أصبح الاعتماد على الموارد الخارجية سمة دائمة من سمات الاقتصاد الياباني، وهو يزداد رواجاً في الولايات المتحدة وفي أوروبا. والبلدان النامية التي تستطيع أن توفر أساليب إنتاج رخيصة وتقدم خدمات الدعم اللازمة، بما في ذلك الارتباط بالسواتل، تستفيد من هذه الترتيبات. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مدينة بنغالور في الهند. فهي قد نمت خلال السنوات القليلة الماضية من قرية متواضعة المداخيل إلى مركز للبرمجيات يؤمّن احتياجات شركات الحاسوب. (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥- بنغالور: مثال على مدينة من مدن التكنولوجيا المتطورة

تقع بنغالور في ولاية كارناتاكا الهندية، التي تدعم العلم والتكنولوجيا منذ عام ١٩١١. ومنذ خمسينات القرن العشرين، صارت هذه الولاية موقعاً للكثير من صناعات التكنولوجيا المتطورة التابعة للقطاع العام في الهند.

ويعتمد تجمّع صناعتي الإلكترونيات والطيران في بنغالور على الـ ٢٠ ٠٠٠ فني الذين يتخرجون كل عام من تسع جامعات، و٥١ كلية هندسية، و١٦٩ معهداً متعدد الفنون، و٣٥ معهداً للتدريب المهني.

وتساهم أوساط بنغالور الأكاديمية في توليد الحركة النابضة بالحياة للأنشطة الخلفية والأمامية المرتبطة بالصناعتين الإلكترونية والحاسوبية. وقد عزّز المناخ والبيئة النظيفة صناعة تكنولوجيا المعلومات. ومع حلول تطوير البرمجيات محل إنتاج الأجهزة الحاسوبية في الهند، أصبحت بنغالور موقعاً أساسياً لصناعة هذه الأجهزة في البلد.

وبنغالور هي عاصمة الولاية، ولذلك استفادت من جوار أصحاب القرار في تذليل العقبات البيروقراطية الهادرة للوقت. كما شجع الطابع والثقافة العالميان للمدينة، بالإضافة إلى انخفاض الايجارات ومستويات التضخم والأجور، على انتقال شركات القطاع العام الكبيرة وفروع الشركات المتعددة الجنسيات إلى هذا الإقليم الهندي.

وثقافة بنغالور القائمة على طلب العلم والتسامح والانفتاح هي مزية إضافية تجتذب صناعات البرمجيات، التي يشكل عنصر الشباب وذوي التعليم العالي غالبية القوى العاملة فيها.

الإطار ٥ (تابع)

وتشجع القاعدة الصناعية المتينة في بنغالور على طلب العلم والابتكار من خلال تقاسم التكنولوجيا والمعلومات. كما ان

إقامة الشبكات وتنقل القوى العاملة بين الصناعات المتنافسة يشجعان انتشار التكنولوجيا.

وقد استحقت بنغالور اسم "سيليكون فالي الهند" لما تتمتع به من نظام تعليمي قوي، لا سيما في مجال العلوم النظرية والهندسية، ولكون القوى الماهرة العاملة فيها ناطقة بالإنكليزية، ولأسلوب معيشتها العالمي. وهناك عدد كبير من شركات الولايات المتحدة العاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة، بينها تكساس انسترومنتس (Texas Instruments)، وهولت – باكرد (Hewlett Packard)، وآي.بي.إم.، وأوراكل (Oracle)، ونوفيل (Novell)، وفوجيتسو (Fujitsu)، وديجتل إكويبمنت (Digital Equipment)، أقام فروعاً له في بنغالور، وبغيته التوسع إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبنغالور هي، فوق ذلك، المكان الذي تلتمس فيه شركات متعددة الجنسيات كثيرة، منها سيمنز ودويتشي بأنك وموتورولا وسيتي كورب وفيري فون، الموارد الخارجية اللازمة لتطوير جزء كبير من برمجياتها.

وإثر وصول هذه الصناعات، اتخذت تدابير عديدة لاجتذاب الاستثمار تمشياً مع سياسة سلطات الولاية الرامية إلى تشجيع الصناعات التكنولوجية المتطورة. كان من هذه التدابير إقامة علاقات مستقرة وقابلة للتكهن بين حكومة الولاية والقطاع الخاص، وحوار دائم بين ممثلي الشركات المنفذة الرئيسية ورئيس الوزراء؛ وتوفير البنية التحتية اللازمة (بما في ذلك مطار)؛ وضمان الإمداد بالكهرباء ومرافق الاتصالات والتدريب الفني؛ وإعطاء حوافز ضريبية وتقديم أراض بسعر منخفض بغية اجتذاب وتشجيع الاستثمار في الصناعات الإلكترونية في "المدينة الإلكترونية" المعروفة بـ "كيونيكس" (KEONICS)، التي أُنشئت مؤخراً في ضاحية بنغالور. واتخذت مبادرة أخرى رائدة هي إنشاء "شركة ولاية كارناتاكا للاستثمار والتنمية الصناعيين (KSIIDC)"، في عام ١٩٦٤، وهي وكالة لتشجيع الاستثمار مسؤولة عن تحديد المشاريع، وتقديم المساعدة في مجالي المعلومات والتمويل، وتسهيل الحصول على الموافقات اللازمة.

لكن من المنصف أن يُفترض أن الاستثمار الأجنبي هو الذي أدى إلى ازدهار صناعة البرمجيات في التسعينات. فقد كان انتقال شركة تكساس أنسترومنتس، أولى الشركات التي افتتحت فرعاً لها في بنغالور، هو الذي استرشد به أصحاب القرار في تركيزهم على هذه الصناعة ضمن مجموعة الحوافز والتسهيلات المقدمة للاستثمارات الصناعية الجديدة في كارناتاكا" خلال فترة ١٩٩٣-١٩٩٨. وقد شملت التسهيلات المذكورة إعانات الاستثمار وتسهيلات الضريبة على المبيعات المخصصة لتكنولوجيات المعلومات ذات الطاقة الفعالة وغير المسببة للتلوث.

وطوال التسعينات، نجحت الحكومة في الترويج لبنغالور. وتمخّض التعاون بين اللجنة الأوروبية وإدارة الإلكترونيات التابعة لحكومة الهند عن مشروع مركز البرمجيات والخدمات والدعم والتعليم، المحدود المسؤولية، الذي بوشر به في عام ١٩٩٤. ويقدم هذا المشروع إلى الشركات الأوروبية خدمات إعلامية عن الشركات الهندية للبرمجيات، ويشجعها على البحث عن موارد خارجية، أو على التحالف مع شركات أخرى، في بنغالور. وهو يمد أيضاً مستخدمي البرمجيات الهنود بمعلومات حول منتجات الشركات الأوروبية. وبفضل هذه الجهود، ازداد التشجيع على توريد منتجات الصناعات الأوروبية إلى بنغالور إلى حد أتاح لهذه المدينة أن توسع باستمرار بنيتها التحتية المادية وبنيتها التحتية الخاصة بالاتصالات.

المصدر: ILO, International Institute for Labour Studies, *Linking Up with the Global Economy. A Case Study of Bangalore Software Industry,* 1997. Available at http://132.236.108.39:8050/public/english/bureau/inst/papers/1997/dp96/ch.4.htm .

ومن الصواب أن يُفترض أن العولمة ستؤدي إلى مزيد من التخصص، الذي يقتضي، بدوره، تكيفاً وتغيراً اقتصاديين داخليين. وأثناء هذه العملية، ستكون بعض فئات المجتمع في وضع حرمان تتحدد ضمنه تكاليف التكيّف بطول المدة التي يحتاجها العمال المصروفون للعثور على وظائف مماثلة في أمكنة أخرى أو للتدرُّب مجدداً واكتساب مهارات جديدة. وتنشأ مشاكل خاصة عندما يحصل تركّز إقليمي للنشاط الآخذ في التدهور، وينجم عن ذلك ركود اقتصادي يتفشى في بلدان أو مدن أو مناطق برمتها. ومع تسبب التكنولوجيات وعمليات الإنتاج الجديدة بتحوّل الاقتصاد الكلي، يغدو نجاح البلدان، كل بمفرده، مرهوناً أكثر منه في أي وقت مضى بمدى قدرته على اكتساب المعرفة ونقلها وتطبيقها. ولا تعود خدمات الصناعة التحويلية والخدمات

المرتفعة القيمة تنتقل بأحجام ضئيلة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية على أساس تكاليف اليد العاملة وحدها. وبسبب السلع الجديدة، وضمنها إلكترونيات الاستهلاك والعمليات الجديدة التي منها تشغيل الآلات المكنية المراقبة رقمياً والتصميم بمساعدة الحاسوب والتصنيع، يصبح موقع الصناعات والخدمات المرتفعة القيمة، مرهوناً، أكثر فأكثر، بمدى قدرة المنتجين على التحكم بالنوعية وإدارة النظم المرنة القائمة على المعلومات. والمزية النسبية فيما بين البلدان هي في طريقها إلى أن تصير رهناً بنوعية القوى العاملة بقدر ما هي رهن بتدني الأجور.

وستهيئ الثورة الصناعية الثالثة وظائف قليلة ومتخصصة للطبقة الجديدة المكونة من نخبة العمال ذوي المعرفة، وبطالة طويلة الأمد لملايين غيرهم. والبلدان النامية معرّضة للخطر في المجال الاقتصادي لأن الوظائف الموجودة فيها تتحول بسرعة أو تُقلل أو تُبسَّط أو تتقادم بسبب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ كما ان العولمة والمنافسة العالمية تلزمان الحكومات بإجراء التخفيضات رغم عدم وجود شبكة أمان. وفي رأي شيكن (Shaiken) أن الاتجاه الواضح هو إلى "استمرار استقطاب المداخيل على نطاق واسع وتهميش ملايين الناس"[٤٥]. والصورة المتوقعة لمستقبل البلدان النامية صورة قاتمة. فمن الضروري إيجاد أكثر من مليار وظيفة في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات العشر المقبلة، بغية توفير دخل لجميع الوافدين حديثاً إلى سوق العمل في البلدان المتقدمة والبلدان النامية في آن معاً. ومع تسبّب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وصناعة الربوطات والأتمتة بإلغاء وظائف في كل صناعة وقطاع، يضعف احتمال العثور على عمل كافٍ لمئات الملايين من المنضمين الجدد إلى القوى العاملة[٤٦].

هاء- التحديات التي تواجه البلدان النامية

تواجه البلدان النامية عقبات في الحصول على التكنولوجيا التي لها أهمية حاسمة بالنسبة لقدرتها التنافسية في السوق العالمية. وهي بلدان مستهلكة، لا منتجة، للتكنولوجيا، في حين أن البنية العالمية الحالية للملكية الفكرية، المكونة من براءات الاختراع والماركات التجارية وحقوق النشر، تعطي الشركات عبر الوطنية قوة احتكارية في الأسواق. ويُضاف إلى ذلك أنه، مع التقدم التكنولوجي الذي يخفض قيمة الوظائف التي لا يلزمها في الوقت الحاضر إلا القليل من المهارة، ويخلق وظائف جديدة وكثيفة الاستخدام للمعارف، تؤدي تغيرات الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج إلى فقد البلدان النامية لمزاياها النسبية.

ومن المعضلات التي تواجهها البلدان النامية الآن معضلة البتّ فيما إذا كان ينبغي اعتناق العولمة أو اعتماد نهج أكثر حذراً. والمسألة المطروحة هي ما إذا كان بمستطاع البلدان النامية الاستفادة من عملية العولمة وتحرير الاقتصاد، التي تفرضها عليها، إلى حد بعيد، منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي الوقت نفسه تخفيف الآثار المخلّة بتوازن مجتمعاتها. والنهج الانتقائي الذي يستهدف إقامة توازن دقيق بين فتح السوق الداخلية وحمايتها هو أنسب من نهج تحرير الاقتصاد بسرعة. ويُستفاد من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن القدرة على إدارة هذا التحرير ستكون، من الآن فصاعداً، جانباً حاسماً من جوانب صنع السياسات الوطنية. وتُبدى الآن اعتراضات تجريبية وتحليلية على الرأي التقليدي الذي يقول بأن تحرير التجارة ضروري وبأنه سيُحدِث، تلقائياً، تأثيراً ايجابياً في التنمية[٤٧].

---

(٤٥) مقابلة مع هارلي شيكن أُجريت في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ واستشهد بها ريفكين في المرجع المذكور آنفاً.

(٤٦) ريفكين، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٤٧) خور، المرجع السابق.

ويرى الاقتصادي داني رودرك[٤٨]، وهو من خبراء جامعة هارفرد، أن على البلدان النامية أن تشارك في الاقتصاد العالمي بشروطها الخاصة وليس بالشروط التي تمليها عليها الأسواق العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف. وبعد ملاحظة المقدمة المنطقية التي مفادها أن تقليل حواجز الاستيراد والانفتاح على تدفقات رأس المال من شأنهما تعزيز النمو والحد من الفقر، تخلص دراسة رودرك إلى نتيجة مؤداها: ان المشكلة هنا هي في عدم وجود دلائل مقنعة على أن الانفتاح، بمعنى تخفيض الحواجز المفروضة على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، يحدث هذه النتائج دائماً. والعبرة المستخلصة من التاريخ هي أن كل البلدان الناجحة توجد في نهاية المطاف أنواعاً خاصة بها من الرأسمالية. ثم ان الدول التي حققت أفضل أداء في فترة ما بعد الحرب قد صممت خططاً استثمارية للانطلاق في النمو وأنشأت مؤسسات لإدارة المنازعات. والنظام التجاري المنفتح لا يكفي بحد ذاته لوضع الاقتصاد في مسار النمو المستدام".

ولذلك ينبغي عدم السعي تلقائياً أو بسرعة إلى تحرير التجارة كغاية لذاتها؛ بل ان المهم هو نوعية التحرير وتوقيته وتسلسل مراحله ومداه، وكيفية مواكبة العوامل الأخرى للعملية. ويجب إعطاء الأولوية لعوامل حاسمة الأهمية منها تعزيز المشاريع المحلية، والموارد البشرية، وتطوير التكنولوجيا، والقدرة على التصدير، والأسواق. والنتيجة المنطقية هي أنه إذا لم تتوفر حالياً ظروف النجاح في بلد ما، فقد يكون لتحرير التجارة آثار سلبية محددة، بل انه قد يسبب ركوداً متمادياً.

وللعولمة جانب آخر يؤثر في البلدان النامية تأثيراً جذرياً، وهو التحرير المالي الذي، رغم كونه ظاهرة جديدة نسبياً، يندرج بين العوامل التي تسهم في تفاقم الاضطرابات الخطيرة والخسائر الاقتصادية الفادحة التي تتحملها عدة بلدان التحقت بالسوق المالية العالمية. فالتحرير عملية لا رجوع عنها، وتوفر مصادر تمويل إضافية، لكن سرعة تقلّب هذه المصادر يمكن أن يكون لها عواقب اجتماعية وخيمة. والمخاطر المحدقة واضحة خصوصاً فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، التي زادت أصولها في طفرة الازدهار وتواجه الآن شروطاً جديدة صارمة في مجال خدمة الديون أثناء فترة الكساد، عندما تظهر آثار تذبذب رأس المال بأبرز صورها. ولا بد، لتلافي المجازفة، من إخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر لعملية تقييم للآثار الاجتماعية والبيئية كجزء من عملية الطلب والاختيار والموافقة. ولا ينبغي الموافقة إلا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يكون تقييمها إيجابيا، مع إضافة بعض الشروط إذا لزم. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُطلب من المستثمرين الأجانب، ليس فقط أن يحترموا القوانين المحلية في عملهم، بل أيضاً أن يساهموا مساهمة إيجابية في التنمية الاجتماعية والبيئية[٤٩].

ومع ان من المهم، فيما يتعلق باكتساب المهارات، تعزيز التعليم العام، يجب، في الوقت ذاته فتح فرص الحصول على المعارف والمهارات المتطورة من أجل الإمساك بزمام أنواع التكنولوجيا الجديدة. والقدرة التكنولوجية، أي المقدرة على تقييم التكنولوجيات الجديدة واختيارها وتطويعها واستخدامها وتطويرها، تتحول الآن إلى عامل حاسم من عوامل القدرة التنافسية لأي بلد. ولا بد من تعزيز مؤسسات التعليم العالي والتدريب لتزوِّد الأفراد بمعارف متطورة ولتكون قنوات لتحصيل ونقل وتكييف ونشر المعارف التي تتولد في أي مكان

---

(٤٨) ذُكر في خور، المرجع السابق، ص ١٣.

(٤٩) ينبغي الاعتراف بحق البلدان النامية في طلب وفاء المستثمرين الأجانب ببعض الالتزامات. وقد يشمل ذلك: نقل التكنولوجيا، وتدريب وتوظيف العمال والفنيين والموظفين التنفيذيين المحليين، وإقامة روابط مع القطاعات المحلية، وإتاحة مشاركة محلية أو شراكة في ملكية الأسهم العادية. ويجب على الحكومات أن تنظر بدقة في طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء الأهداف الاجتماعية والبيئية الوطنية، وأن تثبط أو ترفض أي مشروع قد يسيء إلى هذه الأهداف. ويجب أيضاً رفض المشاريع أو المبادرات التي تؤدي إلى خسارة صافية للوظائف، وتعرض للخطر صحة العمال أو سلامتهم، وتروج أنماط استهلاك وأساليب عيش غير مستدامة، وتؤثر تأثيراً سلبياً في معايير الثقافة المحلية أو تضر بالبيئة.

آخر في العالم. والتحدي الذي تواجهه هذه المؤسسات هو تحدي الآخذ بمناهج جديدة في ميادين العلوم، والرياضيات، وإدارة المعلومات والتكنولوجيا، وإقامة صلات جديدة بين الجامعات والصناعة. والبلدان النامية الأوفر حظاً بالاستفادة من ذلك هي البلدان الغنية بمجموعة من القوى العاملة الماهرة القادرة على العمل عند حدود تكنولوجيا الحاسوب أو قريباً منها. وحالة بنغالور، الهند، التي تستفيد فعلاً من تصدير المواد الإلكترونية، هي مثال على ذلك. وهذه الاتجاهات العالمية تعني أن بلدان إسكوا لا يسعها أن تتخذ موقفاً سلبياً من تنافس البلدان النامية على الأسواق التي فتحت مؤخراً في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وإلا فسيؤدي التنفيذ التدريجي لاتفاقات منظمة التجارة العالمية إلى نشوء صعوبات كبرى أمام صناعات المنطقة غير القادرة على المنافسة. ويستكشف الفصل الثالث كيفية مواجهة بلدان إسكوا لمقتضيات العولمة، مع إشارة خاصة إلى أسواق العمل في هذه البلدان.

الإطار ٦- منشأ مزايا الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة منظومة من قوانين ومحاكم الإفلاس تشجع الأشخاص الذين يخفقون في مشاريع الأعمال على إعلان إفلاسهم وتجديد المحاولة. ويُعتبر الإفلاس واحداً من مخاطر الابتكار لا مفرّ من مواجهته.

والدخول متاح بمرونة لذوي المهارات الوافدين من جميع أنحاء العالم، دون تمييز بسبب العرق أو اللون. وهذا أمر لازم للوصول إلى القوى العاملة العالية المهارة ولاجتذابها.

وحتى الآن قامت شركات الولايات المتحدة بالجزء الأكبر من عمليات تقليص الحجم، والخصخصة، والتشبيك، وإلغاء القيود التنظيمية، وإعادة التنظيم، والتبسيط، وإعادة الهيكلة، اللازمة للتكيف التام مع العولمة واستغلالها.

ولدى الولايات المتحدة ثقافة انفتاحية. ونظام الرعاية الاجتماعية فيها هو عند الحدود الدنيا، في حين أن النظم المطبقة في اليابان وأوروبا الغربية تجعل من الرأسمالية نظاماً أقل ابتكاراً وإثراء.

المصدر: فريدمان، المرجع السابق، ص ٣٠٠-٣٠٤.

ثالثاً- تحديات العولمة في منطقة إسكوا

يجب، مع تحقق العولمة، أن تكون القطاعات الاقتصادية فعالة ومنتجة لتتوفر لها أسباب البقاء. وقد لا يتسنى ذلك مباشرة، لأن من مقتضيات المنافسة انخفاض تكاليف التشغيل، وارتفاع القدرة الإنتاجية، وتدني تكاليف اليد العاملة والضرائب. ولا بد من وجود مؤسسات قوية تدعم آليات اقتصاد السوق وتؤمن فعالية القطاعين الخاص والعام كليهما. والقطاعات التابعة للحكومة في منطقة إسكوا هي أقرب إلى أن تكون عديمة الفعالية، وفي معظم الأحيان متخمة بالموظفين إلى حد مفرط. وفي القطاع الخاص، تفرض الفعالية أن تكون أسواق العمل مرنة جداً والشركات قادرة على توظيف القوى العاملة وصرفها وفقاً لاحتياجات السوق. وأسواق العمل في منطقة إسكوا تفتقر بعض الشيء إلى المرونة، وإذا لم تتخذ التدابير المناسبة لزيادة مرونتها فستؤدي العولمة في نهاية المطاف إلى زيادة البطالة[٥٠]. وعلاوة على ذلك، يفضي تغير البيئة العالمية إلى تثبيط السياسات التي تعتمد على ملكية الدولة للمشاريع، والمراقبات البيروقراطية، والحماية من المنافسة الخارجية. ويقتضي هذا التغير أيضاً أن يصبح تسيير الأعمال أكثر مرونة وشفافية، وهذا يستدعي تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وكشف الحقائق، مدعومة بنظام قانوني جدير بالثقة. وعلى الحكومات أن تهيئ بيئة مؤاتية تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزيل تشوهات سوق العمل[٥١]، وتكبح الفساد، وتزيل ما للأقلية التي تسيطر على الاقتصاد من احتكارات ومصالح متطورة.

ألف- بطء انضمام المنطقة العربية الى الاقتصاد العالمي

البلدان العربية عامة، وبلدان منطقة إسكوا خاصة، متخلفة عن الركب من حيث الصلات الاقتصادية التي تربطها بباقي بلدان العالم والتي تشمل، مثلاً، التدفقات التجارية أو القدرة على اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال، كما انها متخلفة من حيث النمو الاقتصادي. ومنذ عام ١٩٨٢ وأوضاع هذه البلدان تتردى بالقياس إلى سائر بلدان العالم، وهي معرّضة لأن تزداد تهميشاً. وتبيّن مقارنة الأهمية الاقتصادية النسبية للمنطقة العربية في عامي ١٩٩٩ و١٩٨٠ أنّ نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انخفض من ٣،٣ إلى ١،٥ في المائة، بينما انخفضت نسبة صادراتها إلى مجموع الصادرات العالمية بنسبة أكبر: من نحو ١٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢،٨ في المائة في عام ١٩٩٩. ويعني هذا أن المنطقة آخذة في التهمّش على النطاق الاقتصادي العالمي، إضافة إلى أنّ الحروب والمنازعات الداخلية التي تجري فيها تضعف أداءها الاقتصادي. ثم أن حساب الميزانيات المالية مكشوف باستمرار بسبب الإنفاق المفرط على البيروقراطيات وإعانات الدعم والمخصّصات العسكرية الضخمة. وقد كانت نتيجة ذلك استمرار العجز المالي طوال الثمانينات والتسعينات، حتى ناهز متوسطها ٧،٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمجملها.

واندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي لا يتعدّى حدّه الأدنى، إلاّ فيما يخص تجارتها بالنفط؛ وصادراتها غير النفطية تمثل أقل من ١ في المائة من الصادرات العالمية، وهي نسبة تتضاءل منذ ٢٠ عاماً. وقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة، بصورة تدريجية، خلال الفترة المذكورة، لكنه لا يزال صغيراً، وتركّز معظمه في المملكة العربية السعودية ومصر. ويؤثّر التوتر الإقليمي المتزايد، الناجم عن

---

(٥٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع تركيز خاص على البطالة، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩ (E/ESCWA/SD/1999/4).

(٥١) مرونة القوى العاملة شرط رئيسي من شروط العولمة. ومجلس التعاون الخليجي يعاني من جمود قوي جداً في سوق العمل بسبب العوائق الكثيرة التي تعترض تنقلات الأيدي العاملة، ومن ذلك المنافع الوفيرة والأنظمة الحكومية المرهقة. ولمزيد من التفاصيل، انظر E/ESCWA/SD/1999/4.

الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وعن الحصار المفروض على العراق، تأثيراً سلبياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة (انظر المرفق الثاني المتصل بتصنيف البلدان حسب المخاطر). وفي عام ١٩٩٥، هبطت حصة منطقة إسكوا من هذا الاستثمار إلى ١,٦ في المائة، بعد أن كانت ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ و٣,٩ في المائة في عام ١٩٨٥. وبحلول عام ١٩٩٧، كانت هذه النسبة قد هبطت إلى ما لا يتجاوز ١,٣ في المائة. والنتيجة هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة لم يواكب مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. ويفيد تقرير الأونكتاد عن الاستثمارات العالمية، ٢٠٠٠، (World Investment Report 2000) بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زادت خلال عام ١٩٩٩ بنسبة ١٥ في المائة عما بلغته في عام ١٩٩٨، وهي زيادة مشابهة لزيادة الـ ١٥,٦ في المائة الملاحظة في البلدان النامية بمجملها، لكنها أدنى بكثير من الزيادة العالمية التي بلغت ٤٨ في المائة. غير أن الأداء لم يكن هو نفسه في جميع البلدان[٥٢]. وفي سبيل اجتذاب المستثمرين الأجانب، خفضت الحكومة اللبنانية الضرائب المباشرة (الضريبة التصاعدية)؛ ومع أن ورود رأس المال إلى هذا البلد لم يبدأ بعد بتحقيق التوقعات، ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيه من ١٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧ إلى ٢٣٠ مليوناً في عام ١٩٩٨. وسجّلت إيران والمغرب زيادات كبيرة جداً، في حين أفاد الأردن وعمان وقطر عن حصول هبوط. وسجّلت مصر أعلى رقم مطلق في شمال أفريقيا، نتيجة لإلغاء القيود التنظيمية وللخصخصة، إذ اجتذبت استثمارات أجنبية مباشرة بلغ مجموعها ١,٥ مليار دولار، مما يمثّل ارتفاعاً بنسبة ٤٠ في المائة بالقياس إلى العام السابق. أما المملكة العربية السعودية فكانت هي في مقدمة المستفيدين في المنطقة بمجملها، إذ تدفّقت إليها استثمارات أجنبية بلغت ٤,٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٩. ويؤدي توظيف معظم الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات إلى الحد من تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العمالة ونقل التكنولوجيا والإدارة. وهذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى أنه لم يؤدّ الدور المرتقب له كمحرّك للنمو، كان مسؤولاً عن انتكاسات في المنطقة تتمثّل في ما يلي:

(أ) لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ضعيفة قياساً بها في المناطق النامية الأخرى، وحتى في البلدان المصنّفة مؤاتية للاستثمار؛

(ب) لم تشهد بلدان المنطقة عملية إبدال الواردات ونقل التكنولوجيا الأجنبية على نحو ما جرى في بعض بلدان آسيا؛ وهي لا تزال تعتمد بقوة على استيراد التكنولوجيا والخبرة؛

(ج) في دول مجلس التعاون الخليجي، تستأثر المواد البتروكيميائية بمعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ ونتيجة ذلك هي التقلب السريع في تدفق هذه الاستثمارات؛

(د) لا تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعات الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والموجّهة نحو التصدير، التي تعزّز ما للمنطقة من قدرة إنتاجية، بل تركيزها في قطاعات الخدمات غير الموجهة نحو التصدير، وضمنها تجارة الأغذية بالتجزئة، والفنادق، والتأمين، والمصارف. وتنطلق هذه الظاهرة من الزيادة المتواصلة في استهلاك المواطنين، المرتفع بشكل واضح، للسلع الأجنبية، مما يؤثر تأثيراً سلبياً بارزاً في الادخار. ولذلك سبب آخر هو ان الأجور أعلى في منطقة إسكوا منها في البلدان المنافسة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كإيران وتركيا، وأنه لا توجد أنظمة بسيطة وشفافة واستقرار سياسي، وجميعها عوامل حاسمة للاستثمار.

---

(٥٢) The Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey (ERF), "Economic trends in the MENA region", *ERF Indicators*, ERF, Cairo, 2000.

باء- الصعوبات التي تواجهها القوى العاملة خلال المراحل الانتقالية

الإطار ٧- العولمة والعالم العربي

العولمة عملية ليس منها مناص، ولا يمكن وقفها أو تجاهلها. والقوى الجبارة التي تحرك العولمة تتقدّم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مستقلة، إلى حد بعيد، عن الحكومات. وليست المشاركة في العولمة اختيارية، بالنظر إلى ما يطرأ من تطورات لا رجوع عنها في البيئة الخارجية التي تواجه كل بلد نامٍ. وأي تأخر في التكيّف مع ما يلائم القوى العالمية يجعل من الأصعب على البلد المعني أو مجموعة البلدان المعنية أن تنضم إلى المسار لاحقاً، عند النظر إلى المنطقة العربية إزاء خلفية عالم سريع التحوّل. ويسود في هذا المجال إحساس غريب بالهدوء والاستقرار، ويمكن التخوف من حصول ركود. وقد تناقصت الأهمية الاقتصادية للمنطقة وقدرتها على المنافسة الدولية، ولم يتيسر لبلدانها أن تجني فوائد العولمة لأنها لم تجر الإصلاحات اللازمة أو لأنها لم تتهيأ للتغيّر.

وحتى فترة وجيزة، كان باستطاعة أي بلد ان يستفيد من تحرير التجارة إذا كان متمتعاً بمزية نسبية في قطاع معيّن. لكنّ الحال لا تكون كذلك عندما تكثر تنقلات مؤسسات الأعمال التجارية، ويكون للشركات عبر الوطنية مقار شتى في مناطق مختلفة، مما يجعل الهدف تحقيق مزية مطلقة في جميع أنحاء العالم، لا مزية نسبية.

وفيما يتعلق بأسواق العمل، تترتب على الانتقال من اقتصاد محمي من المنافسة الخارجية إلى اقتصاد منفتح أمام هذه المنافسة آثار ملموسة في القوى العاملة. فعلى الشركات أن تخصّص الموارد البشرية والرأسمالية بكفاءة أكبر بغية زيادة القدرة الإنتاجية. وإذا اضطرت الشركات المحلية إلى دخول حلبة المنافسة الدولية، وجب عليها أن تنمّي مواردها البشرية وأن تصبح أنضج تكنولوجياً وإدارياً. ولا بد من بيئة اقتصادية أقدر على المنافسة، تستطيع التكيّف مع تغيرات الطلب على نوع المنتج ونوعيته؛ وسيصير من الأصعب التكهن بماهية الاختصاصات اللازمة في المستقبل وبمدة لزومها؛ وسيتعيّن أيضاً وجود قوى عاملة أسهل تنقلاً، تتحلى بمرونة عالية في التكيّف مع المهارات الجديدة. وبسبب تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، سيزداد الضغط على بلدان إسكوا لمواجهة تحديات التنافس في مجالات سهولة الحركة والتشبيك والتعلّم، ولإعادة توجيه الإنتاج بغرض زيادة الإنتاجية. ومن غير المحتمل، على المدى القريب، أن يُفلح العمال في التكيف بسرعة مع مقتضيات اقتصاد عالمي ذي قدرة تنافسية أكبر. وقد يُستبعد المفتقرون إلى مهارات التعليم العام اللازمة لاكتساب الخبرات الجديدة بسرعة، وقد يحصل نقص في العمال المؤهلين لتطبيق أساليب الإنتاج الجديدة. واختلال التوازن هذا بين عرض وطلب المهارات يُفضي، في آنٍ معاً، إلى قوى عاملة تعاني بطالة جزئية وإلى اقتصاد يعتمد اعتماداً متزايداً على أساليب الإنتاج الكثيفة الاستخدام لرأس المال.

جيم- الشروط اللازمة لاندماج مناسب في العولمة

على بلدان منطقة إسكوا، لكي تستفيد من الاقتصاد العالمي الجديد ومن الفرص التي تتيحها العولمة، أن تهيئ بيئة تمكينية للاقتصاد الكلي، وتوفر البنى الأساسية المادية والمؤسسية اللازمة وقوة عاملة قادرة على المنافسة. وعندما تُستوفى هذه المتطلبات جميعاً في قطاع ما، يستطيع الاقتصاد التقدم، وإلا فلن يكون هناك بد من مواجهة عواقب التهميش في السياق العالمي. وليس من قطاع في المنطقة تتحقق فيه جميع الشروط في الوقت ذاته، وقد يستثنى من ذلك قطاع البتروكيميائيات في دول مجلس التعاون الخليجي وقطاع السياحة في الأردن ومصر، وهما القطاعان الوحيدان اللذان يجتذبان الاستثمار الأجنبي المباشر ويبشران بمستقبل زاهر في عصر العولمة. ويظهر الجدول ٢ حالة بلدان منطقة إسكوا فيما يتعلق بالشروط الأساسية للعولمة.

الجدول ٢- حالة أعضاء إسكوا ودول مجلس التعاون الخليجي

من حيث المتطلبات الأساسية للعولمة

المجال اللازم	درجة التهيؤ		
	جيدة	متوسطة	متدنية
بيئة مؤاتية للاقتصاد الكلي	دبي	الأردن، لبنان، مصر	بلدان مجلس التعاون الخليجي، العراق، اليمن، الجمهورية العربية السورية
الاعتماد على مصادر الدخل المتقلبة هو عند أدنى الحدود			
القطاع العام كمنظِّم	دبي	لا ينطبق	الجميع[أ]
قطاع خاص معزّز	دبي	الأردن، لبنان، مصر	بلدان مجلس التعاون الخليجي، الجمهورية العربية السورية، العراق، اليمن
البنى التحتية المادية	بلدان مجلس التعاون الخليجي	الأردن، لبنان، مصر	الجمهورية العربية السورية، العراق، اليمن
الإصلاح المؤسسي			
نظام قانوني مغرٍ للاستثمار الأجنبي	بلدان مجلس التعاون الخليجي (في الصناعات النفطية)	الأردن، لبنان، مصر	الجمهورية العربية السورية، العراق، اليمن
شفافية متزايدة وفساد متناقص	لا ينطبق	الأردن، لبنان، مصر	بلدان مجلس التعاون الخليجي، الجمهورية العربية السورية، العراق، اليمن
القدرة التنافسية للقوى العاملة	لا ينطبق	لا ينطبق	الجميع
إنتاجية القوى العاملة المحلية	الأردن، لبنان	الجمهورية العربية السورية، مصر	بلدان مجلس التعاون الخليجي، العراق، اليمن
مرونة الأجور	لا ينطبق	لا ينطبق	الجميع
مرونة أسواق العمل والمهارات	الأردن، لبنان	مصر	بلدان مجلس التعاون الخليجي، الجمهورية العربية السورية، العراق، اليمن

المصدر: بالاستناد إلى الفصل الرابع.

(أ) يشكل لبنان استثناءً من حيث حجم الدولة، لكن بيروقراطية حكومته هي عقبة في سبيل العولمة.

وفي لبنان قوى عاملة ماهرة تضمّ عدداً كبيراً من خريجي الجامعات الذين يملكون المهارات اللازمة لقوى عاملة قادرة على المنافسة عالمياً. لكن الافتقار إلى بيئة اقتصاد كلي مؤاتية وإلى الإصلاحات المؤسسية اللازمة يحول دون استخدام هذه القوى على نحو منتج. ونتيجة ذلك هي أن أكثرية الخريجين الجدد يهاجرون، وسيسهمون في حصول العولمة، بينما يزداد تهميش لبنان.

ومنطقة الخليج تمتلك رؤوس أموال للاستثمار، لكن عدم تنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة لاجتذاب رؤوس الأموال هذه يحرم المنطقة من فوائدها. والنتيجة هي أن مبلغاً يقدر بـ ٧٠٠ مليار دولار تُستثمر في الخارج، في حين أن المنطقة بمجملها تسعى جاهدةً إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وستكون البلدان الأقل تهيؤاً معرّضة لخطر الفقر والتهميش. ويبيّن الجدول ٢ أن الجمهورية العربية السورية واليمن والعراق تندرج ضمن هذه الفئة. وإذا لم تتخذ تدابير مناسبة لإنعاش اقتصادها، فسيكون تأثير العولمة على أشدّه فيها، وسيتفاقم مع الأيام. ومع أن العولمة قد لا تهيئ فرص عمل لجميع الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فإن العملية بذاتها تضع بلدان المنطقة أمام تحدّ يقتضي منها إعداد قواها العاملة لمواجهة منافسة عالمية. وسيُناقش في الأجزاء التالية كل من المجالات اللازمة فيما يخص منطقة إسكوا بمجموعها، بينما سيُنظر، في الفصل الرابع، في كل بلد على حدة.

١- البيئة المؤاتية للاقتصاد الكلي

تحتاج بلدان منطقة إسكوا إلى تهيئة بيئة اقتصاد كلي مؤاتية للاستثمار، تشجع التنافس، وتحدّ من تشتت السوق ومن البنى السياسية الخاضعة للمجموعات الاحتكارية الضئيلة، وتعزّز الوكالات المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية. ولما كان معظم صادرات المنطقة من النفط أو من الغاز، فهي تتأثر بالتقلبات الخارجية في الأسعار وفي أسعار الصرف وظروف السوق. ثم أن كون هذه الصادرات من المواد الخام يحرم المنطقة من فوائد مكونات القيمة المضافة(٥٣).

الجدول ٣- عمالة القطاع العام في غير بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية من مجموع العاملين)

البلد/المنطقة	الحكومة المركزية	الحكومة المحلية	القطاعات الاجتماعية: التعليم	الإدارات العامة: الصحة	الإدارات العامة: المجموع	القوات المسلحة
	الخدمة المدنية الحكومية العامة					
الأردن	٣،٣	٣,٣	٦,٥	٢,٠	١٥,٢	١٠,٣
الجمهورية العربية السورية	٤,٢	١,٢	٧,١	١،١	١٣,٧(أ)	٠٠
لبنان	١,١	١,٦	٥,٠	٠,٥	٨,١	٦,٩
مصر	٧,٢	١١,١	٣,٨	٣,٠	٢٥,٨	٣,١
اليمن	١٤,٥	٤,٤	١,٩	١,٣	٢٢,١	١,٩
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٦,٦	٠٠	٧,٦	٢,٠	١٦,٦	٠٠
المتوسط	٦,٦	٣,٩	٥,١	١,٩	١٧,٥	٣,٢

المصدر: منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المرجع السابق، استناداً الى World Bank, *World Development Indicators, 1999*.

(أ) تفيد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ان القطاع العام كان يضم ٢٦ في المائة من مجموع العاملين في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٩.

ملاحظة: علامة (..) تفيد عدم توفر بيانات.

ويستند تحرير الاقتصاد إلى مقدّمة مفادها أن الأسواق أفضل من الحكومات في تخصيص الموارد. ويضاف إلى ذلك أن الحكومات تتدخل، فتتشوه الأسعار من خلال الأنظمة التي تسري على التعريفات والإعانات وسوق العمل، وتكون النتيجة عدم الكفاءة وضعف القدرة التنافسية. ويسيطر القطاع العام على الاقتصاد في

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: إسكوا "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٩-٢٠٠٠. منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.II.L.7.

بلدان منطقة إسكوا، باستثناء لبنان. ولدى جميع هذه البلدان فائض كبير في موظفي الخدمة المدنية، وخاصة بالقياس إلى البلدان النامية الأخرى، كما ان الدولة تساهم مباشرةً في الأنشطة الاقتصادية، بواسطة مؤسسات القطاع العام[٥٤]. ولذلك آثار مالية مباشرة تظهر في ضخامة فاتورة الأجور، وآثار غير مباشرة منها التكاليف الناجمة عن عدم إنتاجية المؤسسات العامة التي تتلقى الإعانات بواسطة فرض قيود يسيرة على الميزانية وتشتيت القوى العاملة.

ومنذ التسعينات ودور الدولة يجتاز مرحلة انتقالية: من دولة تقدم جميع الخدمات الأساسية وتسيطر على القطاع الخاص، إلى دولة تتيح لذوي المبادرات الخاصة تحمل مسؤولية الأنشطة الاقتصادية. وبالرغم من الإصلاح والتحديث عن طريق الخصخصة، لم يترسخ بعد معظم هذه التدابير. والإنفاق الحكومي أكبر بكثير في المنطقة العربية منه في البلدان النامية الأخرى: ٣٥ في المائة مقابل ٢٢ في المائة. فنسبة العاملين في إدارات الحكومة، باستثناء المشاريع العامة، تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع العاملين، و٧٠ في المائة من مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، مقابل ١٠ و١٥ في المائة في البلدان النامية ونحو نصف ذلك في البلدان الصناعية. وتدل هذه المؤشرات على التحدي الذي يواجه في الانضواء تحت لواء العولمة. فعمليات الإصلاح يجب أن تتناول نطاق ودور الدولة في اقتصادات المنطقة، وأن ينصب تركيزها على تقليص حجم العمليات وزيادة الفعالية، ويفضّل أن يكون ذلك بإصلاح الخدمة المدنية؛ وإعادة توجيه الحكومات إلى مجموعة محدودة من الوظائف الأساسية؛ واستهداف إعانات الدعم؛ وتهيئة أجواء مؤاتية للنمو والاستثمار.

وكما أوضح في الفصل الأول، تشكل إدارة الآثار الاجتماعية للعولمة التحدي الحقيقي الذي يواجه حكومات المنطقة. وينبغي إعطاء الأولوية لإدارة التحول ولمواجهة الآثار التي تحصل في توزّع الثروة نتيجة للتغيير، ولا سيما لأن الذين يتحملون التكاليف الأولية ليسوا مجهزين للانتفاع بالتغيير. وينبغي أن تحل هذه المسؤولية محل المهام التقليدية، التي هي تشييد وصيانة البنى التحتية المادية، وتلك مهام يجب أن يتولاها القطاع الخاص. وينبغي أن تركز الحكومات على تهيئة وحفظ بيئة تمكن القطاع الخاص من زيادة كفاءته وقدرته التنافسية في الاقتصاد العالمي الجديد المنفتح، كما ينبغي لها أن تسعى إلى تشجيع الاستثمار واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة شفافية الاقتصاد المحلي واعتماد مدونات للاستثمار تنسجم والمعايير الدولية، وإزالة القيود التي تحول دون توزيع الموارد بفعالية على القطاعات المنتجة. وأخيراً، ينبغي لها أن تعمل على تقليل التكلفة الاجتماعية لعملية العولمة بإقامة شبكات أمان اجتماعي ذات أهداف حسنة التحديد وبإنشاء آليات مناسبة لتعزيز ما للفقراء والعاطلين عن العمل من رأس مال بشري. وتقع على عاتق حكومات هذا العصر الجديد مسؤولية تنظيم الأسواق بالضوابط، وتشجيع المبادرة الخاصة والمنافسة، والقضاء على تشوهات البيروقراطية والأجور، وتقديم الخدمات العامة للفقراء.

وتواجه الخصخصة عقبات ضخمة، رغم الاعتراف بأنها قضية إصلاح أساسي في المنطقة. فقد ثبت أن الخصخصة الكاملة هي عملية أشد تعقّداً وصعوبة وأبطأ مما كان منتظراً، بسبب كثرة المشاريع العامة القليلة الربح المنبثقة من السياسات الاشتراكية وسياسات الرعاية الاجتماعية التي اتبعت طوال الأعوام الـ ٣٠ الماضية. وثمة عقبة أخرى هي عدم إشراك القطاع الخاص في أعمال البنى التحتية. فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، لديها أدنى نسبة لمشاركة القطاع الخاص في البنى التحتية[٥٥]، وعلى هذا القطاع أن ينافس نظائره في الخارج ويباشر عملية التوحيد القياسي إذا أراد النجاح. وحتى الآن حددت منظمة التجارة العالمية معياراً من معايير هذا التوحيد، هو آيسو ٩٠٠٠. غير أن الطريقة الوحيدة

---

(٥٤) بالرغم من ان القطاع العام في منطقة إسكوا معروف بعدم كفاءته وبزيادة عدد موظفيه عن اللزوم، يصعب إجراء بيان كمي لدرجة صحة ذلك. وتقدر الزوائد (النسبة المئوية لذوي العمالة المنقوصة بين مجموع العاملين في القطاع العام) بنسبة ٢١ في المائة في مصر، وبأعلى من ذلك في دول الخليج. انظر: Elizabeth Bulmer, "Rationalizing public sector employment in the MENA region: Issues and options", World Bank Discussion Papers, World Bank, Washington, D.C., 2000.

(٥٥) ERF, "Economic trends in the MENA region", *ERF Indicators*, ERF, Cairo, 2000, p. 27.

لضمان الإنتاجية هي توفّر أسواق عمل بالغة المرونة تُستخدم فيها أكثر العناصر إنتاجاً، بينما يُصرف من الخدمة من أصبحوا بلا فعالية. ولما كانت أسواق العمل في المنطقة غير مرنة، فإجراءات الخصخصة ستتجسد، على المدى القريب، في تفاقم شديد للبطالة. ويرى كثيرون أن القطاع غير الرسمي هو وليد هذه العملية.

٢- قصور البنى التحتية المادية

من الشروط الأساسية الهامة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات: وجود بنى تحتية متينة وقليلة التكاليف. لكن ارتفاع كلفة النفاذ إلى الإنترنت وعدم كفاءة البنى التحتية التكنولوجية هما، في أكثرية بلدان منطقة إسكوا، من العوائق الرئيسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات. وهذان العاملان معاً يحدّان من قدرة المنطقة على المنافسة ويعوقان اندماجها في عملية العولمة. وكما هو مبين في الجدول ٤، هناك فجوة واسعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسائر البلدان في الحصول على هذه التكنولوجيا، وعلى المنطقة أن تقطع أشواطاً بعيدة حتى تبلغ معدلات النفاذ اللازمة(٥٦).

وعلى بلدان إسكوا، لتهيئة بيئة تمكينية يستفيد منها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن ترفع مستوى بناها التحتية بما يجعلها مشابهة للبنى التحتية في المناطق النامية الأخرى. وفي هذا العصر، يمكن أن تكون مشاركة القطاع الخاص فعّالة. وتشمل مجالات الأولوية تشييد البنى التحتية، وتنمية الموارد البشرية لإتاحة مشاركة القوى العاملة بكثافة، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير(٥٧).

٣- إصلاح المؤسسات

يقتضي الاستثمار الخاص مؤسسات تجارية التوجّه، ذات أنشطة شفافة وقابلة للتكهن، ومحمية من الاضطرابات السياسية. والنظام القضائي في مصر، مثلاً، لا يستطيع أن يؤمن دعماً كاملاً للقطاع الخاص الآخذ في التوسّع، لأن إقامة العدل بطيئة، ولأن موظفي القضاء لم يلموا بالقوانين والأنظمة العالمية الجديدة. لقد أنشئ هذا النظام لخدمة اقتصاد اشتراكي مركزي التخطيط، وهو يغص بالمعاملات المتأخرة التي تعرّضه للفساد. وهذه هي الحال في أكثرية بلدان إسكوا. ويجب إلغاء الكثير من الأنظمة السارية، على أن تنشأ في نفس الوقت نظم تلبي مستلزمات الاقتصاد العالمي(٥٨).

وهناك شرط آخر لتحرير التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، هو الشفافية التامة. ومن المحتمل أن تتراكم الضغوط على البلدان التي تفتقر نظم الحكم فيها، وضمنها إدارة الأموال العامة، إلى المساءلة. ولا بدّ من زيادة انفتاح الحكومات ومشاركة الجمهور في إدارة السياسة العامة.

---

(٥٦) معدلات النفاذ إلى الإنترنت في بلدان منطقة إسكوا ثم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة، هي ٣ ٣٢١ و١ ٩٤٠، على الترتيب.

(٥٧) ثمة أبحاث مستفيضة عن هذا الموضوع في الورقات المقدمة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التنافس في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، الذي عقد في بيروت في ١٥ و١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ (E/ESCWA/TECH/2000/1)، وإلى اجتماع فريق الخبراء بشأن تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية في منطقة الإسكوا، الذي عقد في بيروت خلال فترة ٨-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (E/ESCWA/ED/2000/WG.1/L.1).

(٥٨) للوقوف على تجربة إعادة هيكلة النظم القضائية في أمريكا اللاتينية، انظر: "Beyond the Washington consensus: Institutions matter", World Bank Latin American and Caribbean Studies, Shahid Javed Burki and Guillermo E. Perry, World Bank, Washington, D.C., 1998, chapter 6.

وثمة مشكلة أخرى هي عدم الفعالية الاقتصادية وعدم كفاءة القطاع العام، الذي يعاني، في أكثرية البلدان، من الفساد والمحسوبية، والإفراط في التوظيف، ووجود بنى عفا عليها الزمن. والفساد مستشرٍ[٥٩] على صعيد اتخاذ القرار، ولهذا العامل أثر سلبي في المدخرات الوطنية وورود الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولا بد، لتحقق العولمة، من دور يؤديه المجتمع المدني في الرصد الفعّال لوظائف القطاعين العام والخاص بغية تأمين الشفافية والحد من فساد الأفراد في السلطة. ويشتمل دور منظمات المجتمع المدني على المساهمة في الشؤون الوطنية، وضمن ذلك الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبيئة؛ وجعل الشباب يسهمون في الأنشطة البلدية والمدنية؛ وتمكين المرأة، بما يؤدي إلى تحسين وترقية مشاركتها في القوى العاملة الوطنية؛ وفتح فرص جديدة أمام القطاع غير الرسمي ليعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني؛ وإيجاد جيل جديد قادر على تحمل المسؤولية عن عملية اتخاذ القرارات. وينبغي لحكومات المنطقة أن تشجع، بالتدريج، منظمات المجتمع المدني على دعم الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرار والحكم الرشيد وسائر القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية.

الجدول ٤- النفاذ إلى المعلومات والاتصالات في بلدان إسكوا
(لكل ١٠٠٠ نسمة)

البلد	المشتركون في الإنترنت ٢٠٠٠	مستخدمو الإنترنت ٢٠٠٠	ضيوف ١٩٩٨	الحواسب الشخصية ١٩٩٧	خطوط الهاتف الرئيسية ١٩٩٧
الإمارات العربية المتحدة	٦٦,٨	١٦٦,٩	٦,٠٧	٨٤	٣٥٠,٩
الأردن	٣,٩	١٣,٥	٠,١	٨,٧	٧٢,١
البحرين	٢٤,٧	٦١,٨	٠,٦٢	٦٦,٨	٢٤٥,٧
الجمهورية العربية السورية	٠,٣	١,٣	١,٧	-	٨٧,٨
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١,٩
عمان	٨,١	٢٠,٣	٠,٣	١٥,١	٨٥,٦
قطر	٣٠,٦	٧٦,٤	٠,٠٩	٦٢,٧	٢٤٩,٤
الكويت	٢١,١	٥٢,٧	٣,٩٨	٨٢,٩	٢٣١,٢
لبنان	٢٠,١	٧٠,٣	٠,٤٦	٣١,٨	١٧٨,٦
مصر	٠,٨	٦,٥	٠,٠٥	٧,٣	٥٤,٦
المملكة العربية السعودية	٤,٨	١٤,٤	٠,٠١	٤٣,٦	١١٧,٢
اليمن	٠,٢	٠,٧	١,٢	٠٠	١٣,٤
إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٢,٣	٣٢،٤	٠,٩	٤٨,٠	١٤٧,٤
إجمالي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	١,٤	٧,١	٦,٤	٠,١	٥٣,٣
بلدان إسكوا	٣,٦	١٢,٤	١٤,٩	٠,٣	٦٩,٩
البلدان العربية	٢,٦	٩,٠	١٠,٠	٠,٢	٥٥,٠
العالم	٠٠	٢٤	٥٨,٤	-	١٣٥,٩

المصدر: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توفر بيانات.

علامة (-) تدل على أن القيمة هي صفر.

(٥٩) حاول لبنان عبثاً معالجة الحالة. فقد فُتحت ملفات، وفُضح بضعة مخالفين، لكن الضغوط أفلحت، وسرعان ما أفرج عمن اتهموا أو أدينوا.

٤- أسواق العمل في منطقة إسكوا

(أ) أهم تطورات أسواق العمل في المنطقة

لم يتمخّض الاستثمار المكثف في رأس المال المادي والبشري خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا عن نتائج هزيلة. وربما كان السبب في ذلك هو رداءة نوعية الاستثمار في قطاع التعليم وعدم وجود حوافز لمشاركة القطاع الخاص. ويضاف إلى ذلك أنّ حالة البنية المؤسسية لسوق العمل كانت من نوع أتاح للكثيرين أن يكسبوا عوائد تفوق ما تدره الأنشطة التي تعزز النمو وتحقق إنتاجية أكبر[٦٠]. وتتجه التطورات إلى تشجيع استخدام قوى عاملة شبه ماهرة أو غير ماهرة تصنع منتجات متدنية النوعية في بيئة ذات نزعة حمائية شديدة. والمتعلمون يفضلون العمل في القطاع العام، والتعليم يوجَّه نحو وظائف الإدارة والتسيير. والنتيجة هي أن الحوافز التي تدفع بالعاملين إلى تحسين مستويات مهارتهم تتضاءل، فيظل تحصيلهم العلمي متدنياً. وإلى ذلك، حالت عوامل الجمود والتشوه في سوق العمل دون تراكم رأس المال البشري على النحو المناسب. كما خفضت هذه العوامل عوائد الاستثمار الاجتماعية في التعليم، وقللت حوافز تجميع المهارات.

الجدول ٥- معدلات البطالة في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٠

البلد	السنة	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)
الأردن	٢٠٠٠	١٤,٤
الجمهورية العربية السورية	٢٠٠٠	٩,٥
لبنان	١٩٩٧	٨,٥
	٢٠٠٠[أ]	٢٠,٠
مصر	٢٠٠٠	٨,٠
اليمن	٢٠٠٠	٢٠,٢
الضفة الغربية وقطاع غزه	٢٠٠٠	٣٠

المصدر: بالاستناد إلى: نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٠ (E/ESCWA/ED/2000/5) ص ١٢ و١٣.

(أ) تقديرات.

ويرد أحدث تحليل لأهم ملامح سوق العمل في المنطقة ضمن تقرير "منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا" المعنون Economic trends in the MENA region (2000). ويشخص هذا البحث أربع سمات رئيسية لسوق العمل هي: معدلات البطالة المرتفعة نسبياً؛ وقدرة الإنتاجية الآخذة في الانخفاض، وبالتالي الأجور الحقيقية الآخذة في الانخفاض؛ والدور البارز للقطاع العام كربّ عمل؛ وتزايد أهمية القطاع غير الرسمي كمصدر للعمالة، ولا سيما في غير بلدان مجلس التعاون الخليجي:

(١) معدلات البطالة المرتفعة: تتراوح معدلات البطالة الراهنة بين ١٠ و١٩ في المائة في عمان ومصر والجمهورية العربية السورية والأردن والبحرين ولبنان؛ وتبلغ ما بين ٢٠ و٣٠ في المائة في اليمن والضفة الغربية. وقد ازدادت البطالة في التسعينات أو بقيت، في أحسن الأحوال،

(٦٠) ERF, "The ABCDE of development", *Forum: The Newsletter of the ERF for the Arab Countries, Iran and Turkey*, vol. 7, No. 2, August 2000, p. 3.

راكدة. وتلاحظ منظمة العمل العربية أن المنطقة العربية كان فيها، في التسعينات، أعلى معدل للبطالة في العالم، إذ كان يبلغ ١٥ في المائة؛

(٢) الإنتاجية والأجور الحقيقية الآخذة في الانخفاض: تتفاقم مشكلة البطالة بتدني الإنتاجية: ففي النصف الأول من التسعينات، انخفضت الإنتاجية في الكويت والأردن، وركدت في البحرين وعمان، ولم ترتفع إلا في مصر. ويقول فرجاني (Fergany)[٦١] إن الإنتاجية في مصر والجمهورية العربية السورية هي أقل من سدسها في كوريا أو الأرجنتين، وأقل من عشرها في بلدان المنطقة الأخرى غير المنتجة للنفط. كما ان الأجور الحقيقية هبطت بشدة في التسعينات. وكان هبوطها في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل سنوي متوسط، قدر بـ ٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، وسجل أكبر انخفاض في مصر. ففي هذا البلد، كانت الرواتب الحكومية الحقيقية لا تتجاوز، في عام ١٩٩٢، ٥٠ في المائة من قيمتها في عام ١٩٨٢، بينما هبطت الأجور الحقيقية في قطاع الصناعة بمعدل سنوي قدره ٩,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٢. وهذا العامل يسهم في حصول توزيع مجحف للدخل وفي ضعف أداء أسواق العمل حيث يتصل الأمر بجعل النمو مستداماً. ولذلك يشكل إيجاد الوظائف تحدياً هاماً من تحديات المستقبل؛

(٣) الوظائف الحكومية: القطاع العام في بلدان منطقة إسكوا، باستثناء لبنان، هو أكبر أصحاب العمل. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الوظائف الحكومية المدنية نحو ١١ في المائة من مجموع الوظائف، في حين أن متوسط هذه النسبة في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هو ١٧,٥ في المائة (انظر الجدول ٣)، وقد يبلغ أكثر من ٩٠ في المائة في منطقة المجلس. وهذا لا يشمل مشاريع القطاع العام: فإذا جمعت هذه مع الوظائف الحكومية، يرتفع الرقم إلى ٣٥ في المائة في مصر و٥٠ في المائة في الأردن. وينطوي ذلك على آثار خطيرة في أية سياسات إصلاحية تتصل بالعولمة وتشكل فيها عمليات الصرف الواسعة من الخدمة، بالطبع، الخطوة الأولى. ففي مصر مثلاً، كان التقدير المبدئي للوظائف الزائدة عن اللزوم في المؤسسات العامة نحو ١٠ في المائة؛ ولكن ثبت بالممارسة أن هذا الرقم هو أقرب إلى ٣٥ في المائة؛

(٤) سوق العمل غير الرسمية: كان القطاع غير الرسمي صاحب عمل رئيسياً في المنطقة على مدى العقدين الماضيين. ومع الإقرار بوجود قيود شديدة في هذا المجال، يقدر أن حجم القطاع غير الرسمي يتراوح بين ٣٠ و٣٥ في المائة من القوى العاملة في مدن مصر، وبين ٣٥ و٤٥ في المائة في مدن اليمن، ويبلغ ٤٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٣٣ في المائة في الأردن.

ويجب ايلاء الاعتبار لهذه السمات الأربع لسوق العمل في منطقة إسكوا عند استكشاف سياسات العمل اللازمة للعولمة.

---

(٦١) N. Fergany, "Two crucial challenges to human development in the Arab region: Governance reform and knowledge acquisition", paper presented to the Arab Planning Institute Conference on Arab Development Challenges of the New Millennium prepared by Ali A. G. Ali, "The labour market and poverty in the Arab world: Some preliminary results", for submission to ERF 7th annual conference, 2000.

الإطار ٨- نمو القوى العاملة العربية

يقدَّر أن المعدل السنوي لنمو السكان في المنطقة العربية هو ٢,٧ في المائة، ويستتبع معدلاً لنمو القوى العاملة السنوي يبلغ ٣,٣ في المائة. وبحلول عام ٢٠١٠، سيكون عدد السكان قد ازداد بـ ١٢٠ مليوناً عنه في عام ١٩٩٥، وستدعو الحاجة إلى ٤٧ مليون وظيفة جديدة. وسيكون معدل نمو القوى العاملة أكبر من ذلك، لأن عدد العاملات سيزداد بالتأكيد. ولن يكون من السهل تهيئة فرص العمل اللازمة في بيئة تنافس ضارٍ وفي أجواء عولمة يتوقف الكسب فيها على الإنتاجية؛ وستضطر بلدان المنطقة إلى إجراء تغييرات ملموسة. وسيؤدي عدم اتخاذ الإجراءات إلى مزيد من التهميش.

المصدر: Mohamed A. El-Erian, "Globalization and growth prospects in Arab countries", IMF Working Papers (IMF, 1997), p. 17.

(ب) القدرة التنافسية للقوى العاملة

كان نمو العمالة في مجمل المنطقة مسايراً لنمو القوى العاملة في النصف الأول من التسعينات، لكن صافي إسهامه في النمو الاقتصادي كان ضعيفاً، لأن أكثرية الوظائف الجديدة استُحدثت في القطاع العام، رغم تخمة التوظيف، أو في قطاعات قليلة الأجور والإنتاجية. ولعل في هيمنة ومرونة قطاع الخدمة المدنية ما يفسّر، إلى حد بعيد، قدرة سوق العمل، التي تبدو بلا حدود، على التكيّف مع الصدمات المؤذية التي تعاقبت على اقتصادات منطقة إسكوا منذ مطلع الثمانينات. وقد أدى وجود الحكومة الثقيل الوطأة في أنشطة الاستثمار إلى حصول تشوهات، وتدني القدرة التنافسية، وأضعاف الفعالية، في حين أن عمالة القطاع العام، حيث لا ترتبط الإنتاجية بالدخل، خفضت القدرة التنافسية أكثر فأكثر. وطوال العشرين سنة الماضية، نجم عن تشوُّه طلب القوى العاملة ان الكثيرين من طلاب العلم اختاروا منهجاً دراسياً يضمن لهم وظائف في الإدارة العامة، في حين أن الكثيرين من أصحاب المهارات اضطروا إلى العمل في وظائف قليلة الإنتاج. ولم تتوفر للعاملين سوى قلة من حوافز تحسين مستويات المهارة والإنتاجية، وشُجّع أداء الخدمات غير الملائم، بينما خفضت العوائد الاجتماعية وحوافز تجميع المهارات. وتجاوزت معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات والمدارس الثانوية، بكثير، معدلات البطالة لدى خريجي التعليم الابتدائي. وبصورة عامة، حصل انخفاض تدريجي في القدرة التنافسية للقوى العاملة، وخصوصاً بالنسبة الى ما هي عليه في المناطق النامية الأخرى.

وتزداد صعوبات تكييف القوى العاملة مع العولمة بسبب عوامل التصلُّب الهيكلي لسوق العمل وتشتت هذه السوق وعدم مرونة الأجور. ولذلك ستكون سياسات أسواق العمل في المستقبل حاسمة الأهمية. ومع تغيّر بُنى الإنتاج، يجب أن تتحلى هذه الأسواق بالمرونة إذا لم يُرَد للنمو أن يكون كثيف رأس المال والتكنولوجيا.

(١) إنتاجية القوى العاملة

استخلصت دراسات أجرتها منظمات إقليمية ودولية، منها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، أن إنتاجية القوى العاملة في معظم البلدان العربية تدنّت على مدى العشرين عاماً الماضية. ولا يُستثنى من ذلك، في الفترة ١٩٧١-١٩٩٦، إلا مصر والجمهورية العربية السورية وعُمان. وعندما تفاقم هذا التدني بسبب انخفاض الاستثمار منذ أواخر الثمانينات، تباطأ النمو الاقتصادي وشحبت الآفاق في وجه الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ومن المتوقع أن يستمر تدني الإنتاجية في المستقبل القريب لأسباب منها:

أ- الأحوال السكانية في مختلف بلدان المنطقة، حيث القوى العاملة فتية وقليلة الخبرة نسبياً، وإمكانات تحلّيها بالقدرة الإنتاجية أقل؛

ب- عدم توفر المهارات اللازمة للسوق في صفوف خريجي المدارس والجامعات؛

ج- انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وطرائق الإنتاج التي تقتضي مهارات أساسية متخصّصة لا تؤمنها أنظمة التعليم في المنطقة.

وتقترن بتنامي القطاع غير الرسمي في البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ظواهر حديثة، كازدياد الفقر في المدن، ونشوء الأحياء الفقيرة في المراكز الحضرية الرئيسية[٦٢]. وأفضل وصفٍ لتأثير العولمة في الاقتصاد غير الرسمي المتنامي هو الذي قدمه رفكين إذ قال: "إن العاطلين عن العمل والمنقوصي العمالة، الآخذين في التزايد، سيجدون نفسهم غارقين في الطبقة التي ستظل متدنية. وسيتجه كثيرون، وقد يئسوا، إلى الاقتصاد غير الرسمي لحفظ بقائهم. وسيقايض بعضهم عملاً مؤقتاً بطعام ومأوى. وسيتورط غيرهم في السرقة والجرائم الصغيرة. وسيتواصل ازدياد المتاجرة بالمخدرات والبغاء، وسيسعى ملايين الناس ... وقد تخلّى عنهم مجتمع لم يعد يحتاج أو يريد عملهم، إلى تحسين قسمتهم ونصيبهم في الحياة. وستُتجاهل، على نطاق واسع، صرخاتهم المستغيثة، بينما تشد الحكومات الحزام وتنقل أولويات إنفاقها من الرعاية الاجتماعية وتهيئة فرص العمل إلى تدعيم الأمن الذي تحفظه الشرطة والى بناء المزيد من السجون"[٦٣].

(٢) مرونة الأجور

تفرض العولمة أن تخلق فوارق الأجور حوافز للعمال تدفع بهم إلى بلوغ مستويات المهارة الملائمة والبقاء فيها. وحيث تكون فوارق الأجور رهناً بعوامل غير التعليم، بما في ذلك العلاقات الشخصية، والعرق، والأسرة، والرتبة، والمحسوبية، لا يكون ثمة حافز لتحصيل مستوى تعليم أعلى، كما ان الإنتاجية تنخفض وأسواق العمل تتشوه. ويمكن اتخاذ الترابط بين التحصيل العلمي والدخل مؤشراً لقياس مرونة سوق العمل. وهذا الترابط شديد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يكسب خريجو الجامعات دخلاً أكبر بكثير من دخل خريجي المدارس الثانوية في جميع بلدان المنظمة. وفوارق الأجور بين هاتين المرحلتين أبرز إجمالاً من الفوارق بين المرحلتين الثانوية والدنيا. ويشير هذا إلى أن المرحلة العالية من التعليم الثانوي هي بمثابة عتبة يعود بعدها التعليم الإضافي بمكافأة كبيرة جداً. ولا وجود لهذا الترابط في بلدان منطقة إسكوا. فالأجور، لا سيما في القطاع العام، يحددها جدول صارم يستند إلى مستوى الدراسة عند الالتحاق بالوظيفة وإلى مدة الخدمة، ولا ترتبط إطلاقاً بالإنتاجية أو بالفعالية. وليس من السهل فصل الأجور عن أنواع الدخل المتأتية من الملكية في القطاع غير الرسمي، لأن معظم الأعمال التجارية تديرها أسر، والكثيرون من أعضاء الأسر الواسعة لا يتقاضون أجوراً. ومستويات الأجور في منطقة إسكوا غير مرنة، وتستلزم إزالة تشتت سوق العمل وإقامة روابط بين معدلات الأجور والإنتاجية بغية حث العاملين على رفع مستويات مهاراتهم؛

---

(٦٢) بصدد مسألة تنامي القطاع غير الرسمي في منطقة إسكوا، انظر: محمود عبد الفضيل "الهجرة والتحضّر والفقر في منطقة الإسكوا: العوامل الاقتصادية" (E/ESCWA/HS/2000/WG.1/8).

(٦٣) رفكين، المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٣) مرونة العمل والمهارات

من الأمور ذات الأهمية الحيوية لتحقيق العمالة المثلى في الاقتصاد العالمي أن تكون المهارات والقوى العاملة مرنة، لأن هذا يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية. وفي منطقة إسكوا انقسام واضح في سوق العمل بين الرسمي وغير الرسمي، والعام والخاص، والريفي والحضري، والذكور والإناث[٦٤]. ويتجه القطاع العام، بما له من ضخامة، إلى تثبيط المبادرات الخاصة والتسبّب بمزيد من التشوهات في سوق العمل. ويُعتبر، على نطاق واسع، أن التعليم هو أداة للحد من الأمية، وقد شُجِّع التخرج من المدارس والجامعات ولم يُول اعتبار لاكتساب المهارات. والنتيجة هي أن أسواق العمل تفتقر إلى تجميع المهارات وسهولة التنقل، اللذين يعتبران حالياً أمرين جوهريين للاستفادة من العولمة.

ولا بد من أن تتوفر، في أي منطقة نامية، مهارات تنافسية تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بلدان منطقة إسكوا لا تجتذب هذا الاستثمار لأن الخريجين فيها لا يستطيعون، بوجه عام، التنافس مع الخريجين في المناطق النامية الأخرى. ومعظم خريجي المنطقة يجدون صعوبة في تسويق مهاراتهم لأن القطاع الإنتاجي لا يمكنه منافسة المنتجات المستوردة. وليس هناك حوافز تدفع الفرد إلى إكمال تعليمه، لأن ارتفاع مستوى البطالة في بعض بلدان المنطقة يبدو ملازماً لارتفاع مستوى الدراسة. ثم انه ليس هناك إلا قلة تلتحق بالتدريب الفني، بسبب التحيّز، ثقافياً، إلى مناصب المديرين. وهذا لا يعني أن منطقة إسكوا ليس فيها قوة عاملة ماهرة مناسبة. غير أن الأجور المرتفعة نسبياً التي تطالب بها هذه القوة تجعلها غير تنافسية. وقد تبيّن أن التعليم في لبنان واليمن ومصر هو نعمة غير مكتملة، لأن أعداداً هائلة من الخريجين لا تجد عملاً في الأسواق المحلية، فتضطر إلى الهجرة أو إلى الالتحاق بالعمالة[٦٥]. وعلى سبيل المثال، يشهد لبنان هجرة كثيفة للأدمغة.

وفي أكثرية بلدان المنطقة، زاد، خلال الأعوام العشرين الماضية، العدد المتوسط لسنيّ التحصيل الدراسي لدى القوى العاملة. غير أن نمو الناتج الفردي، وخاصة الأجور الحقيقية، كان بطيئاً في أحيان كثيرة، وسلبياً جداً في العديد من الحالات. وقد حدث تباطؤ النمو رغم حصول زيادات هائلة في عدد الملتحقين بالدراسة وازدياد رأس المال البشري. وحينما كان يمكن أن يتوقع للاستثمار الضخم في رأس المال البشري، خلال السبعينات والثمانينات، أن يثمر ارتفاعاً في مستوى التحصيل الدراسي للقوى العاملة، أصبحت اقتصادات المنطقة تعاني الركود. ويذكر لانت بريتشت[٦٦] ان "لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب التقديرات، معاملاً لنمو التعليم هو أدنى، باستمرار، منه في أكثرية المناطق الأخرى، والواقع أنه سلبي دائماً في البلدان غير النفطية في هذه المنطقة. ويشير المعامل السلبي، بالفعل، إلى أن النمو كان بطيئاً في البلدان التي شهدت تعزيزاً أسرع للتعليم". وقد أسفرت تشوهات سوق العمل ونمو القطاع غير الرسمي عن انخفاض مستوى مردود الدراسة. وفي القطاع العام، يقل الارتباط بين الإنتاجية والتعليم من جهة، والعمل المأمون والأجور، من جهة ثانية.

---

(٦٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع تركيز خاص على البطالة، ١٩٩٩، الجدول ٨ (E/ESCWA/SD/1999/4).

(٦٥) لا يستطيع ٤٩ في المائة من خريجي جامعات اليمن العثور على عمل في السوق المحلي، بينما يعمل ٤٦ في المائة ممن وجدوا وظائف في غير مجالات اختصاصهم. وفي مصر نمط مماثل، إذ تبلغ البطالة في صفوف الخريجين ١٨ في المائة، في حين أن معدل البطالة هو صفر لغير المثقفين.

(٦٦) Lant Pritchett, "Has education had a growth pay off in the MENA region?", World Bank Discussion Paper, World Bank, December 1999, p. 7.

وفي وضع من هذا النوع، تشوه الحكومات سوق العاملين المَهَرة، لأنها تفرغ الاقتصاد من الموارد التي لها شكل ضرائب وإيرادات أخرى لتدفع أجور عمال فائضين عن الحاجة وذوي إنتاجية متدنية جداً. ويمكن المحافظة بيسر على هذا الوضع عندما يكون في متناول الحكومة موارد غير خاضعة للضريبة، كعائدات النفط. وعلى مرّ الأيام، تتغير بالكلية ديناميات سوق العمل، وخاصة مردود التعليم. وقد لا يكون في الأجور أية دلالة على المشكلة، لأن عمليات مسح الأجور تقيس متوسط مردود التعليم للعاملين من كل الأعمار، في حين أنّ ما يهم العامل المستجد في سوق العمل هو العائد الحدّي لجماعة العاملين المماثلين له[٦٧]. وفي هذه الحالة، يكون المنضمون الجدد إلى القوى العاملة هم الأشد تضرراً. ولم تُتبين أي فعالية للإنفاق الكثير على التعليم في المنطقة، البالغ ٥,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، مقابل ٣,٨ في المائة في البلدان النامية الأخرى و٥,٢ في المائة في البلدان المتقدمة[٦٨]. وقد منع التعليم المتدني النوعية القوى العاملة، السريعة التزايد، من اكتساب القدرة على المنافسة دولياً، وشكّل عائقاً خطيراً لقدرتها على التكيف اللازم للمشاركة في الاقتصاد العالمي. ورغم ارتفاع معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية في السبعينات والثمانينات، لم يتواصل التقدم المحرز منذ تلك الفترة، إذ ان معدلات الترسب من الدراسة الثانوية تقارب ٢٥ في المائة[٦٩].

ويظهر ضعف نوعية التعليم الابتدائي في أن أياً من تلامذة الصف الرابع الابتدائي في بلدان منطقة إسكوا لم يبلغ مستوى إنجاز مقبولاً. فـ ٨٠ في المائة ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية لرصد أداء الدارسين، المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كان دون المستوى المقبول. وقد سُجّلت أعلى الدرجات في لبنان والأردن، فكانت ٧١ و٦٣ في المائة في اللغة العربية، و٦١ و٥١ في المائة في الرياضيات، و٦٣ و٨٠ في المائة في المهارات الحياتية، على الترتيب. وفي البلدان الـ ١٠ موضوع الدراسة، لم يثبت إلا ١٢ في المائة من التلاميذ إتقانهم للغة العربية، بينما كانت النسبة ١٠ في المائة في الرياضيات و٢٥ في المائة في المهارات الحياتية. وأثبت زهاء النصف من تلامذة الصف الرابع الابتدائي أن مهاراتهم معقولة في هذه المواضيع، في حين أن نسبة من التلاميذ تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة كانت مهاراتها دون المستوى المتوسط.

وتتراوح نسبة التسجيل في التعليم العالي بين ١ في المائة في اليمن و١٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية و٢٧,١ في المائة في لبنان. وتفيد بيانات اليونسكو أن نسبة المسجلين في جامعات المنطقة العربية لا تتجاوز ١١ في المائة من الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و٢٣ عاماً، مقابل ٧٦ في المائة في الولايات المتحدة[٧٠]. ويبيّن الجدول ٦ أن أكثرية الطلاب يدرسون للحصول على شهادات في الآداب، فيعرضون أنفسهم للالتحاق بالعمالة المنقوصة. وتُظهر البيانات أن نسبة دون الـ ٥ في المائة من الطلاب الثانويين يتسجّلون في التعليم التقني، إلا في لبنان ومصر والأردن، حيث تبلغ النسبة ١٤ و٢١ و٢٣ في المائة، على الترتيب، مقابل متوسط قدره ٧٠ في المائة في هولندا و٨٠ في المائة في ألمانيا[٧١]. ويضاف إلى ذلك أن التعليم المهني والفني يتجهان معاً إلى احتضان الطلاب الذين انقطعوا عن الدراسات العليا لأسباب أكاديمية أو مالية، والذين هم، في كثير من الأحيان، غير مجهزين تجهيزاً كافياً لتلبية طلبات سوق العمل الحديثة، ويظلون عاطلين عن العمل مدة طويلة. وفي مصر، مثلاً، لم تستوعب سوق العمل إلا نسبة دون الـ ١٠ في المائة من الـ

---

(٦٧) بريتشت، المرجع السابق، ص ١١.

(٦٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، ص ١٩٧.

(٦٩) ESCWA, *Review of the Youth Situation in the ESCWA Region from the Perspective of Human Resources Development* (E/ESCWA/SD/2000/4).

(٧٠) شاهد ورد في: العريان، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٧١) ESCWA, *Review of the Youth Situation*.

٥٣ ٠٠٠ طالب الذين تخرجوا في عام ١٩٩٦. أما الباقون فيستخدم أكثرهم في وظائف متدنية الأجر في القطاع غير الرسمي، أو أنهم يسعون إلى العمل في القطاع العام. وسبب هذا الفشل هو أن برامج التدريب متقادمة ولا تلبي احتياجات سوق العمل، كما ان القطاع العام يؤمن الجزء الأكبر من تمويلها، دون تفاعل مع القطاع الخاص.

الجدول ٦- عدد طلاب الجامعات حسب المجال الدراسي، ١٩٩٠/٩١ و١٩٩٨/٩٩ (بالنسبة المئوية)

المجال الدراسي	بلدان منطقة إسكوا		دول مجلس التعاون الخليجي	
	١٩٩٠/٩١	١٩٩٨/٩٩	١٩٩٠/٩١	١٩٩٨/٩٩
التعليم	١٢,٤	١٥,٤	٢٦,٦	١١,٦
الآداب	٣٦,٤	٣٩,٣	٣٢،٢	٤٨،٥
إدارة الأعمال	١٩,٩	١٨,٠	١٢,٩	٥,١
العلوم	٥,٨	٦,٠	٩,٩	١٠,٣
الطب	٧,١	٧,٤	٧,٠	٤,٢
الهندسة	١١,٦	٩,٨	٧,٣	١٤,٤
الزراعة	٣,٠	٢,٩	١,٦	٤,٠
مجالات أخرى	٠,٥	١,١	٢,٤	٠,٩

المصدر: إسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠.

ويمكن أن تُعزى ضآلة مردود الاستثمار في التعليم في المنطقة إلى الضمان التقليدي، الواسع النطاق، لعمالة القطاع العام، وإلى تدني نوعية التعليم المهني والفني، وقصور التدريب عن توليد المهارات اللازمة لصناعتي الإنتاج والخدمات الخاصتين، وتركيز الأنظمة على الحفظ الببغائي دون إعمال الفكر والتهيئة للتكيف وتشجيع روح المبادرة. وتقتضي عمليات الإنتاج والمنافسة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين إنجازات دراسية تتجاوز مجرد الحفظ عن ظهر قلب والتكرار[٧٢]. وثمة نقطة انطلاق لا بدّ منها هي تحقيق إنجاز وطيد في تعلُّم القراءة والكتابة والحساب. وفي ما يتعدى ذلك، سيتوجب على العمال أن يؤدوا مهامّ دائمة التغيّر، وستكون القدرة على حل المشاكل أثمن مؤهل لهم، وتقابلها قدرة العمال المشتغلين بخطوط التجميع على القيام بمهام يدوية. ويجب في التعليم أن يلقّن المهارات التي تتيح للعامل أن يكون مرناً وأن يحلل المشاكل ويستخرج خلاصات معلومات مستمدة من سياقات شتى. وتشير كل الدلائل إلى أن نظم التعليم في منطقة إسكوا لا تكافئ هذه المهارات، في حين أن البلدان التي تكافئها تنمّي القدرة الوطنية على المنافسة في أسواق العمل الدولية. ومع أنه يجب على كل بلد أن يحدّد ما له من احتياجات خاصة، لا بد لكل البلدان من أن تركّز على المعايير الجامعية التي تيسّر للعامل، إذا استوفاها، أن يستمر في عملية التعلّم. ويمكن، بفضل القياسات الدقيقة لأداء الطلاب والنظم، أن يحدد المربّون، في كل المراحل الدراسية، التغيرات الممكن إجراؤها في آخر الأمر لتعديل البرامج والتدخلات التربوية.

دال- أسواق العمل في المنطقة: المخاطر والفرص

(٧٢) من الأسباب الرئيسية لازدياد بطالة حَمَلة الشهادات أن أنظمة التعليم في المنطقة العربية تواكب المعارف العالمية. فالتعلّم لم يعد يعني مجرد معرفة القراءة والكتابة، بل هو يدل على مهارات أكثر تطوراً تشمل معرفة لغة أجنبية، وخاصة الإنكليزية، والإلمام بالحوسبة، والقدرة على الارتباط بالإنترنت.

في منطقة إسكوا، تتفاقم مساوئ التنافس الدولي بقلة المؤسسات التجارية التي تملك من الكفاءة والفعالية والتطور التكنولوجي ما يؤهلها لهذا التنافس. ومع أن المؤسسات المستوفية تستخدم بعض الموظفين، لا تستطيع هذه المؤسسات استيعاب القوى العاملة الفائضة عن المؤسسات الفعالة التي ستضطر إلى إغلاق أبوابها. وعلى الموظفين، في عصر العولمة الجديد، أن يتحلوا بالكفاءة والسرعة والتطور التكنولوجي لكي يصبح بإمكانهم الاستفادة من سوق عمل مرنة جداً. والطلب على المهارة يفوق العرض ويتعداه، والفتوح التي حققت مؤخراً في مجال التكنولوجيا تعلي شأن المهارات وتكافئ العمل الماهر. وهذا يمثل تنبيهاً لبلدان إسكوا، حيث المستوى الدراسي للقوى العاملة أدنى بكثير من المستوى الدراسي للعمال "غير المثقفين" في الولايات المتحدة أو أوروبا، الذين يتدنّى الطلب على خدماتهم.

ويتمثل واقع سوق العمل في تصاعد معدلات البطالة والعمالة المنقوصة. ولأن عرض الوافدين حديثاً إلى سوق العمل لا يتوقف، يجب أن ينصب الاهتمام الرئيسي على العاطلين عن العمل وذوي العمالة المنقوصة، وليس على حالة البطالة إجمالاً. فالمنضمون الجدد إلى القوى العاملة، إذا لم تتوفر لديهم المهارات اللازمة للعثور على وظائف منتجة وجزيلة الأجر، يشكلون خطراً على الاستقرار الاجتماعي. والحاجة ماسة إلى تكثيف التدريب المهني وتبديل أساليب الإنتاج من أساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال إلى أساليب كثيفة الاستخدام للقوى العاملة، وإجراء تغييرات بنيوية في سوق العمل لتلافي عواقب البطالة الطويلة الأمد بين الشباب وصعوبة متزايدة في الالتحاق بأسواق العمل المعولمة.

رابعاً- دراسات حالة(*): النهج المتبع في بعض بلدان إسكوا حيال العولمة

ألف- مصر

لا تزال مصر، رغم ما أحرزته من تقدّم ملموس على مدى الـ ٢٠ عاماً الماضية، تواجه تحديات كبرى في الانتقال إلى اقتصاد فعال ومنفتح ومؤات للأعمال التجارية. ففي سبيل استحداث العدد اللازم من الوظائف ومستويات الدخل الشخصي والخدمات المناسبة، وتحسين نوعية حياة المصريين، لا بدّ من نمو سريع ومستدام ومنصف يوجهه القطاع الخاص. ومنذ عام ١٩٩١، حين شرعت مصر في تنفيذ عدد من برامج التكيّف الهيكلي، شهد الاقتصاد مزيجاً من التقدم والجمود. وكانت الحكومة، في حرصها على عدم تغيير الأمر الواقع فجأة، بطيئة في الاستجابة لنصيحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي دعتها إلى إصلاح الممارسات المتقادمة وغير الفعالة. وكانت مستويات المعيشة، لا سيما معيشة الفقراء، تتدنّى مع انخفاض إعانات الدعم وعدم مواكبة الأجور للتضخم. ومعدلات النمو الراهنة منخفضة جداً بحسب المعايير المطبقة في سائر البلدان الأخرى القليلة المداخيل والسريعة النمو: فالصين، مثلاً، تسجّل نمواً يتجاوز ١٠ في المائة سنوياً. ومعدلات النمو هذه أدنى من أن تتيح ارتفاع مستويات المعيشة إلى درجة مقبولة. وتقديرات البنك الدولي تشير إلى أنه لو بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي معدلاً يتراوح بين ٤,٤ و٤,٦ في المائة، بين أواسط عام ١٩٩٦ وأواسط عام ٢٠٠٥، لارتفعت البطالة بين القوى العاملة من ١٠,٣ إلى ١٧ في المائة، مع حصول زيادة تدريجية للنمو، خلال نفس الفترة، من ٥,٧ إلى ٧,٥ في المائة، وانخفاض نسبة البطالة إلى ٦ في المائة(٧٣).

١- بطالة الشباب

بالرغم من أنّ سياسات التكيف الهيكلي المتّبعة منذ عام ١٩٩١ تصدّت لمعظم القضايا الاقتصادية، لم تحاول هذه السياسات إعادة هيكلة أسواق العمل. وكانت النتيجة، إجمالاً، تفاقم البطالة، إذ أصبح يلزم توفّر ما يقارب ٢٥٠ ٠٠٠ وظيفة سنوياً على مدى الأعوام الـ ١٠ المقبلة لاستيعاب العدد الحالي للعاطلين عن العمل، ناهيك عن المنضمين الجدد إلى القوى العاملة، الذين يتجاوز عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة. والشباب (١٥-٢٩ عاماً) هم مثار مشكلة كبرى في مصر. فهذه الفئة هي أضعف الفئات العمرية في وجه الضغوط الناجمة عن التحرير والعولمة. والقطاع الخاص لا يملك إلا طاقة استيعاب محدودة ولا يمكنه توظيف القوى العاملة الفائضة عن القطاع العام(٧٤). وتتسم العمالة في وظائف القطاع غير الرسمي بارتفاع مستوى الأمية وانخفاض الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي. ولما كانت قوانين الحكومة ولوائحها وضرائبها لا تنظم هذا القطاع، نشأت زيادة في الطلب أدت إلى نمو في سوق العمل غير الرسمية. وهذا القطاع لا يستطيع التنافس على الصعيد الدولي بسبب ضعف قدرته الإنتاجية وافتقاره إلى التكنولوجيا. وقد ازدادت معدلات عمل الأطفال في مجالات لا تقتضي مستوى مهارات مرتفعاً.

(*) دراسات الحالة الواردة في هذا الفصل هي دراسات أولية، ويلزم إجراء دراسات أخرى معمقة. وقد استبعدت حالتا العراق وفلسطين لأن الظروف السائدة في هاتين المنطقتين تلقي بظلها على المسائل المناقشة.

(٧٣) Joseph Licari, "Economic reform in Egypt in a changing global economy", *OECD Technical Papers*, No. 169, Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Paris 1997.

(٧٤) تتزايد في الصناعات المصرية كثافة استخدام الأيدي العاملة. ويقدر أن نمو الناتج بمقدار مليون جنيه مصري، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، لم يكن ليوجد سوى ثماني فرص عمل إضافية (نادر فرجاني: "التنمية البشرية واكتساب المعارف المتطورة في البلدان العربية"، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بحث غير منشور).

٢- القدرة التنافسية للقوى العاملة

من الأمور ذات الأهمية الحيوية للتنافس في السوق العالمية: توفر قوى عاملة بلغت مستويات رفيعة في مجالات التحصيل الدراسي والمهارات والتطور التكنولوجي. وهناك بلدان، منها الصين والهند، تزداد لديها القدرة التنافسية في مجال الأيدي العاملة غير الماهرة، وهذا يوقع ضغوطاً على مصر، المتخصصة تقليداً في الصناعات التحويلية التي تقل فيها كثافة استخدام المهارات. فالحاجة تدعو إلى الاستثمار في تنمية الموارد البشرية لتحسين نوعية المهارات المتوفرة. ورغم إجراء استثمارات ضخمة في التعليم، لا يزال مستوى مصر منخفضاً في هذا الميدان[٧٥]، إذ ان نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة تبلغ ٥٥,٤ في المائة، ومتوسط فترة التحاق الفرد بالدراسة تقل عن خمس سنوات مدرسية. ويتضح تردي نوعية التعليم في أن أشد الفئات تعرّضاً للبطالة تتكون من أشخاص حصّلوا تعليماً ثانوياً أو جامعياً: فقد شكل هؤلاء أكثر من ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦. وفي نفس الفترة، كان بين حَمَلة الشهادات الجامعية أو الشهادات العليا نسبة متوسطها ١٥ في المائة من العاطلين عن العمل (انظر الجدول ٧). ويرى البنك الدولي أن المشكلة لا تكمن في إعداد الميزانيات فقط، بل أيضاً في إدارة الميزانية ومخصصاتها، والتقصير التنظيمي، ورفع مستوى الموارد البشرية، وإعادة هيكلة نظم الأداء[٧٦].

الجدول ٧- مصر: البطالة حسب مستويات التعليم، ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٤-١٩٩٥ (بالنسبة المئوية)

السنة	الأميون	الملمون بالقراءة والكتابة	حملة الشهادات التعليمية دون المتوسطة	حَمَلة الشهادات التعليمية المتوسط	حَمَلة الشهادات التعليمية المتوسطة/ المرحلة العليا	خريجو الجامعات أو المعاهد[أ]	غير مصنّفين	المجموع
١٩٩١	٣,٧	١,٧	٣,٥	٦٦,٨	٨,٢	١٦,٠	٠,١	١٠٠
١٩٩٢	١,٢	١,١	١,٢	٧٠,٤	٩,١	١٧,٠	-	١٠٠
١٩٩٤	١,٠	٠,٧	١,٤	٧٤,٧	٨,١	١٤,١	-	١٠٠
١٩٩٥	١,٢	١,١	١,٤	٧٥,٩	٨,٠	١٢,٤	-	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح القوى العاملة.

ملاحظات: علامة (-) تعني أن القيمة صفر.

(أ) تشمل خريجي الدراسات العليا.

والعوامل الأخرى التي تحدّ من قدرة العاملين التنافسية هي عدم المرونة، وصعوبة التنقل، وعدم مرونة الأجور، وصعوبة وقف الاعتماد، كما في الماضي، على القطاع العام للانتقال إلى قطاع خاص أشد حيوية وأكثر مطالب (انظر: إسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-١٩٩٨، الجزء الثاني).

(٧٥) يفيد تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٨/١٩٩٧ أن نسبة الإنفاق الحكومي المخصصة للتعليم زادت من ١٨ في المائة في السنة ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ٢٣ في المائة في السنة ١٩٩٧/١٩٩٦ (معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية ٩٨/١٩٩٧، القاهرة ١٩٩٨)، ص ٢٥.

(٧٦) United States Agency for International Development (USAID), "Advancing the partnership: USAID/Egypt strategic plan 2000-2009", USAID, Cairo, 1999.

٣- دور جديد للحكومة

تعتمد قدرة السوق التنافسية إلى حد بعيد، كما سلف القول، على اضطلاع الحكومة بعمل المنظّم، وضمانها للتنافس من خلال تأمين حرية النفاذ إلى المعلومات والأسواق. وقد هبطت مرتبة مصر على مؤشر القدرة التنافسية من ٢٨ في عام ١٩٩٧ إلى ٤٩ في عام ١٩٩٩، بسبب الافتقار إلى مؤسسات فعالة لدعم السوق(٧٧). كما ان صفقات الأعمال التجارية في هذا البلد تعاني من اشتداد الفساد(٧٨). وثمة عائق رئيسي آخر للعولمة هو أن التقصير متوطد في المؤسسات. ومن الأمثلة على ذلك أن النظام القانوني أنشئ لدعم نظام اشتراكي شديد المركزية، ويصعب عليه مواجهة واقع تصغير قطاعات الدولة وتوسيع نطاق الخصخصة(٧٩). وفي بعض الصناعات أنظمة معقّدة تعرقل عمل المستخدمين الجدد، وتدعم حماية احتكارات المرافق العامة، كما ان في اللوائح والممارسات محاباة للمشاريع العامة على حساب المشاريع الخاصة. وتفتقر مصر أيضاً إلى الشفافية في تصريف الأعمال، وبيروقراطيتها ليست من نوع يؤدي إلى قيام بيئة سوق حرة.

ويجدر بالملاحظة أن الآثار السلبية لتحرير التجارة في مصر لم تتبلور بعد، لأن البلد لا يزال غير منفتح نسبياً. ومع أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية خُفضت كثيراً في مطلع التسعينات، فهي لا تزال عالية. والرسوم محددة بنحو ٣٢ في المائة، في حين أن متوسطها في كثير من البلدان النامية لا يتجاوز ١٥ في المائة(٨٠). والنتيجة هي أن المنتجات المصرية ليس لها قدرة تنافسية ذات صلة بالسعر أو الجودة(٨١). وسيؤثر تحرير التجارة سلباً في الإنتاج المحلي التقليدي، وسيزيد من البطالة. ويضاف إلى ذلك أن المؤسسات القليلة التي تتمتع بالكفاءة والتي حققت من التطور التكنولوجي ما يكفيها لدخول حلبة المنافسة الدولية ستكون في وضع غير مؤات؛ بسبب التغيرات العالمية الحاصلة فيما يتعلق بمهارات القوى العاملة والإنجازات الفنية التي لا يتجاوب معها نظام التعليم المحلي.

ورغم أن مصر نجحت في إحداث زيادة طفيفة في الطلب العالمي على منتجاتها، تظل القدرة التنافسية لهذه المنتجات موضع شك بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة، وأيضاً بسبب البنى المؤسسية، والفساد، ونقص المهارات، وعدم إحراز تقدّم تكنولوجي.

باء- الأردن(٨٢)

بالرغم من أن وضع الأردن أفضل من وضع سائر بلدان إسكوا (انظر الجدول ٢)، يواجه هذا البلد العولمة كبلد فقير مكتظ بالسكان ومضطر الى التصدي لعدد من التحديات المتنوعة. فاقتصاده مصطنع، يعتمد

---

(٧٧) World Economic Forum (WEF), *The Global Competitiveness Report 1999*, Geneva, WEF, 1999.

(٧٨) بلغت مرتبة مصر ٢,٩ على مؤشر البنك الدولي للفساد الجماعي، الذي يشير الصفر فيه إلى بلد يشوب الفساد صفقاته التجارية بصورة شاملة. انظر مؤشر الفساد على www.wbln0018.worldbank.org.. ويفسر هذا جزئياً هرب رؤوس أموال ضخمة، تقدر بنحو ٦٠ مليار دولار من البلد، (ليكاري، المرجع السابق، ص ٣٤).

(٧٩) تلقت مصر من الولايات المتحدة معونة لتدريب موظفين قضائيين على القانون المدني، وتنفيذ إجراءات إدارية تسلسلية، وتنظيم المعلومات بالحاسوب، وتحسين كفاءة محكمتين نموذجيتين. وتقدم الحكومة المصرية، أيضاً، أموالاً للتدريب والمساعدة الفنية وشراء السلع، استكمالاً للتمويل الذي تؤمنه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

(٨٠) ليكاري، المرجع السابق.

(٨١) World Bank, "Arab Republic of Egypt: country economic memorandum March 15, 1997", World Bank, Washington, D.C., 1997.

(٨٢) يستند هذا الباب إلى بحث استشاري بعنوان "دور العولمة في تنمية سوق العمل: حالة الأردن"، أعده رياض الخوري.

بصورة لا استقرار فيها على عوامل إقليمية ودولية خارجية، كما ان فيه مقاومة ثقافية وسياسية قوية للعولمة. وإلى ذلك، تتضاءل آثار سياسات تحرير التجارة بفعل ضعف المجتمع الأهلي ووسائل الإعلام وسائر البارامترات الديمقراطية الأساسية التي يعتبرها المستثمرون الأجانب عوامل أساسية للاستثمار المأمون.

١- عقبات في وجه العولمة

سوق العمل الأردنية ضعيفة، وستبقى كذلك خلال السنوات القليلة المقبلة إذا لم تحدث تطورات مشهودة تحسّن، في آن معا، اقتصاد المملكة والأحوال الإقليمية. والحكومة، مع أنها لا تزال صاحب العمل الرئيسي، فإن قدرتها على التوظيف ستتناقص باطراد في السنوات القليلة الآتية. ولذلك لا بدّ من اتخاذ تدابير لمكافحة البطالة، ولا سيما بالنظر إلى الانحسار الاقتصادي والمشاكل السياسية الإقليمية. ثم ان انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وقلة فوائد السلام سيجعلان البطالة تتفاقم. وقد يكون اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي لم يدخل بعد حيّز النفاذ، منطوياً على مشاكل من نوع المشاكل التي رافقت، من بعض الأوجه، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لكن من السابق لأوانه الخروج باستنتاجات راسخة.

وبينما شهدت معدلات النمو بعض الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية، لا يزال الشباب يُشكلون أكثرية سكان الأردن، وهم يتزايدون بسرعة؛ كما ان نمو الأيدي العاملة سيستمر قوياً في السنوات الخمس المقبلة. لكن من المحتمل أن يتسنى للمنضمين الجدد إلى سوق العمل تحسين مهاراتهم وتحصيلهم الدراسي إذا نجحت البرامج التي تنفذها وزارة التربية في الوقت الحاضر. وفرص العمل التي ستتاح لهؤلاء في السنوات الخمس المقبلة مرهونة بهذه البرامج، التي يمكن ان تؤثر فيها إيجابياً حكومة الأردن والجهات المانحة. وإذا ازداد تجاوب المقررات الدراسية وسائر جوانب نظام التعليم في الأردن مع احتياجات اقتصاد حديث يواجه العولمة، فقد تتحسن ظروف العمالة أمام كثيرين من خريجي المدارس والجامعات الجدد.

ويتبع الأردن سياسات تكيف هيكلي متنوعة تمهد لدخوله عصر العولمة. غير أن نوعية الموارد البشرية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل فرص ايجاد الوظائف، وقد دفعت بالحكومة الى الحد من خطط الخصخصة للحؤول دون ازدياد البطالة بطريقة يمكن أن تثير المزيد من القلاقل الاجتماعية. وتسهيلاً لتكيف سوق العمل في الأردن مع العولمة ولايجاد الألوف من فرص العمل للشباب، وخاصة الإناث، أنشأت الحكومة أيضاً، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مناطق صناعية مؤهّلة.

ويتزايد الاعتراف في الأردن بأن المؤسسات الصغيرة، أي التي توظف أقل من ١٠ عمال، وهذه حال ٩٥ في المائة من مؤسسات البلد، يمكن أن تكون أداة قوية للنمو الاقتصادي وتوليد الوظائف والحصول على التكنولوجيا. فمن الأمور الحيوية إذن تعزيز قدرة هذه المؤسسات على التصدي للتحديات والفرص العالمية ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات. ويقدر أن هناك ٢٥ ٠٠٠ مؤسسة تجارية تستخدم ٦٠ في المائة من القوى العاملة الصناعية، ويستعمل معظمها تجهيزات متقادمة، ولا تملك سوى القليل من القدرات الإدارية المناسبة، وكثير منها غير قادر على الاضطلاع بالتسويق الإقليمي، ناهيك عن النشاط الدولي المستدام والمربح. وقد أنشئت مؤسسات تساعد على تطوير هذه المشاريع، لكن عملياتها فشلت في كثير من الأحيان، ولا يزال الأردن يفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة لنمو المؤسسات الصغيرة على نحو مستدام ومتوازن. ويضاف إلى ذلك ان التقدم التكنولوجي الذي تحرزه، في اقتصاد عالمي متغير، اقتصادات مماثلة، تدعمها إدارة تنظيمية، تطرح تحديات خطيرة أمام المؤسسات الأردنية الصغيرة التي ستؤدي فيها الأجور المرتفعة نسبياً والاستثمار القليل في الدراية التقنية والموارد البشرية الى آثار سلبية. وثمة حاجة إلى مؤسسات وبنى أساسية فعالة تدعم هذه المشاريع بحيث تحقق إمكاناتها وتندمج في التنمية الاقتصادية كلية. لكن الأردن يفتقر إلى سياسة إنمائية شاملة تختص بالمؤسسات الصغيرة وتستند إلى فهم

مناسب، لدى المخططين، لما تستطيع أن تقدمه هذه المؤسسات من إسهام في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك استحداث الوظائف وتنمية سوق العمل.

ويجب دعم المؤسسات الأردنية لمواجهة تأثير الخصخصة السلبي في العمالة، وتسهيل عملية التحول، والإسهام في النمو المستدام. كما ان من الضروري تطوير المؤسسات الصغيرة. ورغم وجود مؤسسات وبرامج شتى تبذل الجهود في هذا السبيل، فهي لم تنجح إلا جزئياً ولم تساير وتيرة نمو هذه المؤسسات. وعلى الأردن، إلى جانب سعيه جاهداً للتغلب على آثار المنافسة المتعاظمة في الأسواق التقليدية، أن يواجه التحدي الذي تطرحه البلدان المجاورة، حيث التكاليف أدنى، وكذلك سائر الجهات المنافسة في جميع أنحاء العالم. ولا بد من أن تحل أساليب جديدة في الإدارة، ومهارات وتكنولوجيات محسنة، ونوعية ومعايير تسويق دولية، محل الملكية العائلية والروابط المحلية للمؤسسات التجارية الصغيرة. ولهذا يشكل تعزيز قدرات التصدير لدى هذه المؤسسات أمراً حاسم الأهمية.

٢- <u>النهوج الجديدة للتعليم والتدريب</u>

لا بد من بذل الكثير في هذين المجالين إذا أريد جعل موارد الأردن البشرية مستوفية للشروط العالمية. ولكن يجدر بالملاحظة، رغم ذلك، ان بعض المنجزات الهامة قد تحقق، إذ نجح الأردن في تخفيض معدل الأمية من ٢٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩٨. وزاد الطلب على التعليم العالي، فأصبح في البلد الآن سبع جامعات رسمية، وتسع جامعات خاصة، وثلاثة معاهد جامعية، وعدة مدارس متوسطة (عامة وخاصة)، بالإضافة إلى المعاهد التي تديرها القوات المسلحة. غير أن القطاع الفرعي للتعليم العالي يفتقر إلى آليات التقييم المناسبة ويعاني فائضاً في عدد الخريجين.

وسيتحمل قطاع التعليم عبء مواكبة عملية التنمية وتلبية مقتضيات العولمة الخاصة بالسوق. وبوجه الإجمال، لا يزال على معاهد التعليم في الأردن أن تنظّم برامج تتجاوب مع التطورات الجديدة في سوق العمل أو تماشي وتيرة الطلب على المهارات اللازمة في السوق العالمية.

ويواجه التدريب المهني، خصوصاً، عدداً من المشاكل يشمل محدودية مشاركة القطاع الخاص، وانخفاض مستوى الخدمات، والحاجة إلى تحديث التشريع، ونقص البيانات الخاصة بسوق العمل. وثمة مشكلة أخرى هي عدم تعليم السلوكيات التي تتسم بروح الابتكار والمبادرة. ولا بد من الأخذ بمفاهيم وممارسات تنظيم المشاريع في مختلف مراحل التعليم، بما يشمل المدارس الثانوية، والمراكز المهنية والفنية، والجامعات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي. ويجب أيضاً مساعدة الطلاب على تقوية حوافزهم، وثقتهم بأنفسهم وما لديهم من روح المجازفة والمبادرة والابتكار، إذا أريد لهم الانطلاق في مجال الأعمال وتوليد أفكار جديدة. ونظام التعليم الحالي في الأردن لا يقدم سوى القليل لتشجيع العمالة الذاتية.

٣- <u>التدابير اللازمة لزيادة فوائد العولمة</u>

لا تزال جهود الخصخصة في الأردن مقيدة بأمور منها ممارسات المحاسبة "المحنكة" في هيئات القطاع العام. وينبغي إعادة تخصيص الموارد التي تُنفق إنفاقاً غير منتج. ولكن إذا كان للاقتصاد أن يتغيّر، فلا بد أيضاً من إجراء تغييرات تشمل التسويق وإلغاء القيود التنظيمية. وكثيراً ما يكون لهذا الإلغاء تأثير إيجابي في العمالة.

الإطار ٩- تطبيق تكنولوجيا المعلومات في التعليم

من التطورات الهامة التي حصلت في قطاع التعليم الأردني: ازدياد تطبيق تكنولوجيا المعلومات مؤخراً في مجال التعليم. وتشارك وزارة التخطيط الأردنية في هذا المجال، في برنامجين رئيسيين، هما جزء من مشروع تبلغ تكاليفه ٧٤ مليون دولار ويستهدف تحسين التعليم العالي. وقد استُدرجت عروض دولية للإمداد بحواسيب شخصية ووحدات تخديم، والبنك الدولي يشرف على تقدم العمل في هذا المشروع، الذي استلفت المملكة ٣٥ مليون دولار لتنفيذه. كذلك خُصص ما مجموعه ٣٠ مليون دولار لتركيب بنية تحتية تشمل أجهزة الحاسوب والبرمجيات والتطبيقات وتتيح إقامة الروابط داخل الجامعة الواحدة، فضلاً عن الروابط العالمية عبر الإنترنت، وتزود الطلاب والأساتذة بالبيانات البحثية الوطنية والعمّالية وبالقدرة على التراسل إلكترونياً مع المربّين على الصعيدين الوطني والعالمي. وسيمول هذا المشروع تجهيزات الحاسوب والتدريب على نظم المعلومات الإدارية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل مجلس التعليم العالي. سيمول استحداث نظام مكتبة مشتركة بين الجامعات بقصد زيادة الكفاءة العامة لمكتبات نظام التعليم العام في الأردن وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتبادلها بين جامعات القطاع العام. ثم انه سيُدعم تدريب الأشخاص الذي سيُعيّنون لتكوين هيئات الأساتذة في كل مؤسسة. وبعد إقامة شبكة تكنولوجيا المعلومات، سيمول المشروع حواسيب وشبكات الطلاب والأساتذة، والمستخدمين النهائيين، وتكنولوجيات التعليم، والموارد البشرية. وسيساعد هذا المشروع وغيره من المشاريع المماثلة مؤسسات التعليم الأردنية على اكتساب الموارد اللازمة لتعزيز المهارات والتكنولوجيات المتوافقة مع الاقتصاد العالمي.

وتدعو الحاجة الى التزام قوي لإزالة المصالح المتوطدة وإنهاء الجمود في النظام الأردني الحالي. وقد يكون من الضروري، إزاء شدة تأثر الخصخصة بالعوامل الخارجية وتوخياً للمحافظة على الاستقرار، إبطاء عملية التغيير في الاقتصاد، وفي هذه الحالة يمكن إرجاء الخصخصة لفترة أطول. وينبغي أن يبقى من الأولويات تحسين الوصول الى البيانات والمعلومات، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية التي تخضع لها مؤسسات الأعمال، وتفكيك ما تبقى من احتكارات القطاع العام في قطاعي المنتجات والخدمات.

وللدولة أدوار أخرى يلزم أن تقوم بها لتحسين كفاءة سوق العمل. فهي تستطيع، مثلاً، أن تتوسع في تقديم خدمات التوظيف الموجودة لتساعد الباحثين عن وظائف في العثور على فرص العمل المتاحة. وقد أفاد تقرير وزارة العمل لعام ١٩٩٩ أن عدد أفراد القوى العاملة هو ١ ١٩٦ مليون، ومعدل البطالة ١٤,٤ في المائة، أي ان هناك نحو ٠٠٠ ١٧٢ عاطل عن العمل. ويشير نفس المصدر إلى أنه لم يتسجّل لدى الوزارة، كباحثين عن عمل، سوى ٦٧٦ ١٠ شخصاً، أي أكثر بقليل من ٦ في المائة من العاطلين عن العمل. وقد وجدت وظائف لـ ٥٦٣ ٧ من هؤلاء، فتكون نسبة التوظيف مقاربة لـ ٧١ في المائة. وينبغي توسيع نطاق هذه الخدمات.

ويضم القطاع العام الأردني مجموعات مصالح راسخة وشديدة المراس يرتبط دخلها ومركزها وسلطتها ارتباطاً شديداً باستمرار الأمر الواقع. وتؤكد القيادة أن الإصلاح الاقتصادي سيجري في إطار العدالة الاجتماعية. غير أن هناك تضارباً بين الحلول السريعة القصيرة الأجل، من جهة، والاستدامة، من جهة ثانية. وربما وقفت العوائق السياسية في وجه الإصلاحات الجريئة الواسعة النطاق. لكن المشاكل لن تزداد إلا حدة على مر الأيام، والحاجة إلى التغيير ستتعاظم.

ويمكن تصوّر سيناريو لا تُحدث ضمنه العولمة إلا قليلاً من الآثار السلبية في مجال العمالة، لأنه يفترض انه ستنشأ بيئة اقتصاد كلي مؤاتية عندما يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لحلول السلام في المنطقة وبعد أن ترد أموال التكيف الهيكلي، وخاصة من الاتحاد الأوروبي، فتستحثّ أداء اقتصادياً قوياً وتساعد على تخفيض البطالة. ومع أن هذا السيناريو مفرط التفاؤل، فإن سيناريو كابوس البطالة المتفشية نتيجة للعولمة قد يماثله في احتمالات عدم التحقق، والكثير يتوقف على إدارة الحكومة لعملية العولمة.

وقد بدأ الأردن ينظر بمزيد من الجدية إلى ما يترتب على العولمة من آثار اجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالبطالة. وبوجه الإجمال، سيتعيّن على الدولة أن تضطلع بدور أكبر في تحسين سوق العمل، وفي الوقت نفسه سيتقلص دورها كصاحب عمل. وعليها أيضاً أن تساعد مشاريع المؤسسات التجارية الصغرى على أداء عملها وتحسين قطاع التعليم وترويج مشاريع المناطق الخاصة وغيرها من المشاريع، بغية تعزيز العمالة في قطاع التصدير.

جيم- لبنان

يواجه لبنان تحدّي ولوج عصر العولمة مع السعي الى التعافي إثر عقدين من الخراب الاجتماعي والبشري والمادي. وبعد فترة من النمو، يعاني الاقتصاد اللبناني من الكساد منذ عام ١٩٩٨. وقبل الحرب الأهلية، كان ترتيب البلد في مؤشر التنمية البشرية الإقليمية عالياً. لكنه تردّى بعد ذلك بسبب الهبوط الهائل في الناتج المحلي الإجمالي محسوباً للفرد[٨٣]. ومع أن هذا الناتج يمكن أن يحسن أحوال الاقتصاد عامةً، فالنمو لا يفيد بالضرورة جميع السكان. وقد شهد لبنان تطوراً رئيسياً في بعض مناطقه، وخاصة بيروت وجبل لبنان، غير أن تهميش معظم المناطق الريفية هو في ازدياد مستمر.

١- أهم عقبات العولمة

يشكل لبنان حالة فريدة في المنطقة، وهو، بحكم انفتاح اقتصاده، رائد من رواد العولمة. إلا أن تطور نظام الاقتصاد الحر فيه توقف منذ أواسط السبعينات بسبب الحرب الأهلية. والدور الذي كان يؤدّيه في السابق تضطلع به الآن مراكز إقليمية أخرى منها عَمَّان والإمارات العربية المتحدة والبحرين والقاهرة. ومن المفارقات أن اللبنانيين أنفسهم ساعدوا على ذلك، إذ نقلوا قطاع الخدمات إلى خارج البلد. ثم ان الحرب الأهلية ذهبت بالمزية النسبية التي كان يتمتع بها لبنان، ولم يتمكن البلد من استعادتها بسبب مشاكل بنيوية مترسخة. وفي أواسط عام ٢٠٠١، كان لبنان يكافح للتصدي لعجز يقدّر بـ ٢٥ مليار دولار. ومع أن الإطار القانوني اللازم لاجتذاب الأموال من الخارج موجود، تمنع طريقة تطبيق القانون حتى المغتربين اللبنانيين أنفسهم من الاستثمار في بلدهم. ورغم أن باستطاعة لبنان تطبيق عدد من الخيارات ليعود إلى مسار العولمة، فهناك أربع عقبات رئيسية تقوم في طريقه.

(أ) عدم وجود نظرة شاملة

ينجم عن فقدان النظرة الشاملة أن لبنان ليس له هدف اقتصادي محدّد، وهو، لصغر مساحته وقلة سكانه وشحّ موارده الطبيعية، لا يستطيع أن يتمتع بمزية نسبية في قطاعي الصناعة والزراعة. ويجب عليه، ليستفيد من العولمة، أن يركّز على قطاع الخدمات وعلى مزيته النسبية التاريخية، المتمثلة في دينامية سكّانه. ثم ان أمامه فرصة ليصبح لاعباً رئيسياً في مجال التشبيك الدولي إذ يقوم بدور الوسيط بين الاقتصاد العالمي والمنطقة. وبإمكانه تقييم الحالة الراهنة والمساعدة على نقل التكنولوجيا إلى المنطقة بفضل تقدّمه التكنولوجي النسبي وتفوق مهارات قواه العاملة. ومستوى قدراته في مجال الارتباط يفوق، من بعيد، مستوى البلدان العربية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إذ تبلغ نسبة مستخدمي الشبكات فيه ٧٠,٣ لكل ألف نسمة، بينما يبلغ متوسط مجموع البلدان غير الخليجية ٧,١ لكل ١ ٠٠٠ نسمة (انظر الجدول ٤). وهذا الأمر يمكن أن يوفر فرص عمل

(٨٣) UNDP, "Sustainable human development in the Lebanese context"، متاح على عنوان الإنترنت www.undp.org.lb/Reports/hdr97/chapter1.htm.

للمتخرجين الجدد. وللبنان خيار ثانٍ هو التركيز على السياحة واعتماد اقتصاد سياحي الاتجاه مثل اقتصاد قبرص، المعروفة عالمياً بنشاط حياتها الليلية. وفي بعض أنحاء بيروت حانات ومرابع ليلية ومهرجانات موسمية نمت نمواً هائلاً على مدى السنوات القليلة الماضية. والبنية الأساسية للملاهي والمطاعم والفنادق والمتاجر حديثة وانتقائية، وفيها مزيج فريد من الثقافتين الغربية والعربية.

(ب) اختلالات الاستثمار في مختلف أنحاء لبنان

والمشكلة الثانية هي التوزيع غير المتكافئ لأموال التنمية. فبعض المناطق يفضَّل على غيره، وقد نشأت مجموعات سكانية ذات غنى فاحش يحيط بها بحر من الفقر. ولا جدال في أن هذا التفاوت ولد التوتر الذي سبب الحرب الأهلية. وثمة حاجة الى تطوير قطاعات منتجة في المناطق الريفية وإنشاء مجتمع أهلي موحّد.

(ج) الافتقار إلى بيانات جديرة بالثقة

والمشكلة الثالثة هي الافتقار إلى بيانات يمكن التعويل عليها. فمن غير تقييم مناسب لاحتياجات السكان لا يمكن تصميم استراتيجية اجتماعية واقتصادية فعالة. وإلى ذلك، يعني الافتقار إلى البيانات عدم استشارة السكان واحتياجاتهم على النحو الملائم، وهذا يزيد من حدة التوترات السياسية والاجتماعية. وانعدام الثقة المتبادل يعرض لخطر جسيم كل فرصة لإقامة تفاعل حقيقي ومثمر بين الدولة والمجتمع الأهلي.

(د) عدم فعالية البنية الأساسية التشريعية

والمشكلة الأخيرة هي الفساد واحتكار الدولة اللبنانية لبعض المؤسسات التي تنوء تحت عجز مالي، ومنها مؤسسة كهرباء لبنان وطيران الشرق الأوسط. والحاجة تدعو إلى آليات لرصد نواقص السوق، بما فيها الاحتكارات والاتحادات الاحتكارية والعقود الحصرية. وينبغي أن يكون من الأولويات، الى جانب تحقيق الخصخصة، إصدار أنظمة لمكافحة الاتحادات الاحتكارية، لأن المستثمرين المحتملين يحجمون عن المجازفة في قطاعات تشتد فيها الاحتكارات.

٢- هجرة الأدمغة والأيدي العاملة الأجنبية

تمتلك القوى العاملة في لبنان مؤهلات تعليمية تفوق ما تحتاج إليه السوق. فغاية الشباب في لبنان هي الحصول على الشهادات الجامعية وغيرها من الشهادات العليا، بينما تحتاج السوق إلى أيدٍ عاملة تلقت تدريباً مهنياً وفنياً. وهذا الأمر، مضافاً إلى الركود الاقتصادي، يدفع الى الهجرة، في كل شهر، عدداً من الشباب يتراوح، حسب التقديرات، بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ١٠. ومع أن هذا يحل مؤقتاً مشكلة البطالة، فهجرة الأدمغة تستنزف مهارات البلد، وتزيد من وطأة افتقار القوى العاملة إلى القدرة التنافسية. وفي الوقت ذاته، تشجع فوارق الأجور بين القوى العاملة اللبنانية والقوى غير الماهرة الآتية من البلدان المجاورة تدفق اليد العاملة الرخيصة غير الماهرة إلى لبنان[٨٤]. وليس هناك أرقام رسمية تبين حجم هذا التدفق، لكن هناك تقديرات من مصادر غير

(٨٤) يسهم هذا التدفّق غير الرسمي لليد العاملة الرخيصة الى الاقتصاد الوطني في تخفيض تكاليف الإنتاج في الصناعة التحويلية والبناء والزراعة، لأنّ رب العمل لا يدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو التأمين الصحي عن العمال غير اللبنانيين.

رسمية تشير إلى أن عدد الأجانب يتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠، وأكثريتهم من الجمهورية العربية السورية. وهذا الوضع يزيد، في آن معاً، من وطأة أرقام البطالة في لبنان ومن مبالغ المال التي تخرج من البلد[٨٥].

ولا توجد أرقام دقيقة عن البطالة. وبينما يتراوح المعدل الرسمي بين ٨,٥ و١٠ في المائة، تفيد تقديرات أقرب إلى الواقع أن هذه النسبة هي ٢٠ في المائة[٨٦].

٣- دور جديد للحكومة

يشكل لبنان مثالاً ممتازاً على عدم استصواب تدخل القطاع العام في المرافق العامة. وهذه المرافق هي، في الوقت ذاته، غير فعّالة وغير قادرة على تلبية الطلب، وغير خاضعة لمؤسسات خاصة تسعى إلى الربح؛ وقد دفعت بها المصالح السياسية الى التوسع بصورة غير ملائمة. ويؤدي فرض الضرائب غير المباشرة على الكهرباء والماء لتحقيق إيرادات للحكومة الى زيادة تكاليف الخدمات، كما يتسبب انعدام الكفاءة في انقطاع التيار الكهربائي مراراً وتكراراً. وكانت الحكومة على حق إذ اعترفت بحاجتها الى التخلص من المسؤولية عن المرافق العامة التي شكلت إلى الآن عبئاً على الاقتصاد الوطني، وضمنها طيران الشرق الأوسط، وليبان بوست، والنقل العام، والكهرباء، والماء، وكلها تضم، منذ ٢٠ عاماً، عدداً مفرطاً من الموظفين.

وهذه الخصخصة لن تحد من عجز الميزانية وحسب، بل ستوقف أيضاً نزف الموارد العامة وستتيح للحكومة التركيز على دورها الجديد، دور المنظّم. كما انها ستفتح الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. لكنّ تحرير الاقتصاد هذا يجب أن يسانده تحديث القوانين، وإنشاء إطار قانوني ملائم، وغير ذلك من التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وزيادة شفافية الاقتصاد بمجمله.

٤- الاستنتاجات

لقد كان لبنان، باقتصاده الحر وقواه العاملة الماهرة وسكانه الديناميين القادرين على النطق بثلاث لغات، رائداً من روّاد العولمة. ويبين الجدول ٢ مشاكل هذا البلد البنيوية والاجتماعية: ففيه قوة عاملة مؤهّلة لكنه لا يستطيع استخدامها. وليس فيه بنية تستوعب أهل العلم والفنانين وخبراء الاقتصاد. والمجالات الأخرى، كالطب والهندسة، متخمة، وليس هناك انسجام بين المهارات والأجور. وينعدم الإنصاف في الإصلاحات: فالبنى الأساسية الجيدة غير موجودة في كل المناطق، ومنافع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ليست لجميع الشرائح الاجتماعية. وتعني العولمة أنه يجب على لبنان أن يركز على أهدافه وأن يتصرف باعتباره كياناً لا باعتباره مجموعة مجزأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وفي الوقت الراهن، يبدو لبنان وطناً للفرص الضائعة.

دال- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تنظر بلدان مجلس التعاون الخليجي حالياً في مدى صوابية تسريع الإجراءات المتّصلة بالعولمة. ويرى البعض في العولمة خطراً، بينما يرى فيها آخرون فرصة. والجميع يريدون نمواً يزيد من فرص العمل للمواطنين ويقلّل الاعتماد على العمال الأجانب. وتدعو الحاجة إلى تقليص دور الدولة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، والانفتاح على رأس المال الداخلي والأجنبي، وتحسين البيئة التنظيمية، والحد من الإجراءات

---

(٨٥) Kamal Hamdan, "Employment in Lebanon: an overview"، ورقة قدمت الى الندوة الوطنية حول العمالة في لبنان، التي عقدت في بيروت في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٨٦) إسكوا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ١٩٩٩-٢٠٠٠، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A00.II.L.7).

البيروقراطية وإصلاح سوق العمل، وتعزيز الشفافية ونشر المعلومات. وفي حين أن هذه الوصفات العلاجية ليست جديدة تماماً، لأن الحكومات نفذت بعض هذه الإصلاحات، يجب أن تكون الاستراتيجية شاملة وجريئة في آنٍ معاً إذا أريد لها أن تثمر النتيجة المرجوّة. والاستثمار الأجنبي المباشر لازم، لا كمجرد رأس مال، بل أيضاً لتسهيل نقل التكنولوجيا والخبرة. ويشتد النزاع بين الرغبة في الاستفادة من العولمة لتحقيق ربح اقتصادي، من جهة، والمقاومة الناشئة من الحساسيات الثقافية التي يثيرها التحرير الاجتماعي الملازم لها، من جهة ثانية.

ويرى دعاة العولمة أنها ستشجّع الاستثمار وفرص عقد الصفقات التجارية اللازمة لاستحداث وظائف جديدة. كما ان المنطقة، بتحولها الى شريكة في الاقتصاد القائم على قواعد عالمية، تستطيع أن تقوي النمو وتجعله مستداماً ومضاهياً للنمو السكاني السريع. ويعتقد مقاومو التغيير أن التركيز على منطقة الخليج وحدها ينبغي أن يكفي لاستدامة النمو، ولن يترتب عليه الاحتكاك بأساليب الحياة الغربية. وهناك صراع بين الجيل الناشئ، الذي يحاول أن يكون أكثر مرونةً وروحاً عملية، والجيل العتيق، الذي يتشبّث بالمفاهيم التقليدية للاقتصاد والمجتمع والثقافة. ومع مرور الزمن، سيتغيّر التوازن بين الجيلين: فـ ٦٠ في المائة من سكان منطقة الخليج هم دون الخامسة والعشرين من العمر، ونحو ٤٠ في المائة دون الـ ١٥ عاماً.

١- المرحلة الراهنة للعولمة

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي، في السنوات الأخيرة، إجراءات محدّدة لتحرير اقتصادها: إما لتخفيض الإنفاق الحكومي أو لزيادة الإيرادات خلال فترة تشهد تقلباً في أسعار النفط. فمنذ انهيار عائدات النفط، في عام ١٩٨٦، دفعت الأزمات المالية الى القيام بهذه المحاولات الإصلاحية التي جاءت بشكل سلسلة تدابير عالجت كل حالة بمفردها وكانت سيئة التنسيق وأفضت إلى الانحسار الاقتصادي بدلاً من أن تفضي الى إعادة التنظيم الهيكلي. وفضلاً عن ذلك، ما إن تحسّنت عائدات النفط حتى تراخت تدابير التقشف وتلاشت إرادة الإصلاح بسرعة. وإلى اليوم، كانت التغييرات الاقتصادية الرئيسية جميعها تحصل بمبادرة حكومية ولا تستجيب لاحتياجات السوق. ولا يمكن القيام بالإصلاحات البنيوية اللازمة للعولمة دون مشاركة نشطة من القطاع الخاص والمجتمع الأهلي.

ويتزايد الاعتراف بأن اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي يلزمها، لمواجهة تحديات العولمة، تدفق التكنولوجيا ورؤوس الأموال من مصادر أجنبية ومن الأموال الوطنية المودعة في الخارج. ويقدر أن الأموال الخاصة التي يستثمرها مواطنو هذه البلدان في الخارج تتراوح بين ٧٢٠ مليار دولار و١,٢ تريليون دولار، أي ما يعادل ٤٠٠ في المائة من مجموع النواتج المحلية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي(٨٧). وتُقدر رؤوس الأموال التي هُرِّبت من المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٠ وحده بـ ٣٠٠ مليار دولار. ومن أسباب هذه الحالة انعدام أمن الاستثمارات. ومع أن دول مجلس التعاون الخليجي تحقق ناتجاً محلياً إجمالياً مرتفعاً، فرتبتها في مؤشر الأمن الاقتصادي متوسطة أو دون المتوسط(٨٨). وقد يرجع ذلك إلى عدم الشفافية وعدم وضوح الأنظمة وقوانين العقود، التي لها أهمية حاسمة لاجتذاب المدخرات الداخلية والاستثمار المباشر.

ولا تزال جهود إعادة الهيكلة وتدابير الإصلاح الرامية إلى تحرير اقتصاد بلدان مجلس التعاون الخليجي في حالة تشتت، مع بقاء الدولة، في الوقت ذاته، هي العامل المسيطر على توجيه الاقتصاد والمصدر الرئيسي

---

(٨٧) The Middle East, *Economic Report on the GCC*, January 2001, p. 27.

(٨٨) ويعرف بأنه الإطار المؤسسي الذي يوحي بالثقة للمدخرين والمستثمرين ويضمن الأمن المادي للأفراد والأمن القانوني للصفقات.

للعمالة والاستثمار في القطاعين النفطي وغير النفطي. وإصلاح القطاع العام، والعولمة، والخصخصة، وإشراك القطاع الخاص في الخدمات العامة، تمثل كلها تحديات تواجه الحكومات[٨٩]. غير أن هناك قضيتين هامتين تتصلان بالعمالة وهما: أثر الخصخصة السلبي في العمالة، وإصلاح العمالة. ولن تصبح إنتاجية القوى العاملة مسألة جدّية إلا عندما تتصرف الحكومات بصفتها جهة منظمة فقط، وتخوِّل سلطات التنفيذ للقطاع الخاص.

وينجم عن تشرذم القطاع الخاص إلى وحدات صغيرة أن هذا القطاع يضعف في مواجهة التحديات الجديدة الناشئة من العولمة. وهذه التجزئة مناقضة لروح العولمة[٩٠]. ولا يقتصر أمر هذه الوحدات على منافسة الشركات عبر الوطنية المتسلحة بأحدث مهارات الإدارة والتنظيم والمدعومة بآخر ما استجد من تكنولوجيا المعلومات، بل إن الشركات عبر الوطنية تفضّل التعامل مع نظيرات محلية لها تماثلها في المهارات الإدارية وفي القدرة على استيعاب التكنولوجيات الجديدة وتدفقات رؤوس الأموال الواردة وفقاً للقواعد التجارية والمالية الجديدة التي حددتها منظمة التجارة العالمية. ويضاف الى ذلك أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها كل بلدان مجلس التعاون الخليجي، ضمن إطار جهودها المبذولة لتشجيع إعادة التنظيم الاجتماعي-الاقتصادي، ستؤدي، في نهاية الأمر، الى حرمان الوحدات الصغيرة من المعاملة التفضيلية التي لا تزال تتمتع بها. وسيكون خيارها الوحيد، في مواجهة تحديات الواقع الاقتصادي الجديد، هو الاندماج مع وحدات أخرى وترشيد أعمالها، أو توسيع قاعدة أسهمها بضم أعضاء جدد من خارج الأسرة.

ويتضح من الجدول ٢ أن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى بيئة الاقتصاد الكلي اللازمة للعولمة، ومن أهم أسباب ذلك شدة الاعتماد على النفط مصدراً رئيسياً للدخل. ويلزم اعتماد استراتيجية للتنويع تستهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط، وأي استراتيجية من هذا القبيل يجب أن تشمل ما يلي: (أ) اعتماد خطة ملائمة لاحتياجات التصدير؛ (ب) إنشاء مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة؛ (ج) تشجيع نقل التكنولوجيا باعتماد طرائق إنتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال، والاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة جداً والبحث والتطوير العلميين؛ (د) استحداث قطاع خاص دينامي وفعال وقادر على المنافسة؛ (●) إتباع سياسات الخصخصة؛ (و) تعزيز القوانين والأنظمة وتبسيط الإجراءات؛ (ز) تشجيع الاستثمار؛ (ح) تنمية الموارد البشرية بطريقة ملائمة وفعّالة تتيح لها التكيف مع التطور التكنولوجي السريع.

وفي عُمان، كان أداء قطاعات التنويع الاقتصادي في الخطة الخمسية الخامسة متواضعاً، إذ ان القطاعات غير النفطية سجّلت نمواً سنوياً بمعدل ٣,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، بينما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في القطاعات المنتجة ١,٨ في المائة. وفي قطاعات الخدمات غير الحكومية، سُجل معدل نمو بلغ ٤,١ في المائة. وفي عام ١٩٩٩، كانت حصة القطاع غير النفطي ضمن الناتج المحلي الإجمالي ٦٢,٥ في المائة. وقد أسند إلى قطاع السياحة دور رئيسي في مجال تنويع الاقتصاد، وتنوي الحكومة تعزيز هذا القطاع بأسرع ما يمكن وجعله عاملاً هاماً من عوامل اقتصاد البلد. لكن التقدم بطيء، ومن أسباب بُطئِه كراهة الحكومة لتعريض العمانيين الأصليين للسياح الغربيين. ويضاف إلى ذلك أن النقل والسكن في عمان ما زالا

---

(٨٩) شرعت عُمان ببرنامج خصخصة واسع النطاق نسبياً، كجزء من جهودٍ أهم تُبذل لعكس اتجاه خروج الأموال الوطنية واجتذاب الاستثمار الأجنبي. وفي عام ١٩٩٣، دُشنت شركتا استثمار هما الشركة القابضة في عمان والإمارات للاستثمار وشركة الاستثمار الصناعي لبلدان الخليج، اللتان تساهم فيهما الدولة والقطاع الخاص؛ وقد أنشئتا في عام ١٩٩٣، والمهمة المنوطة بهما هي استثمار أسهم الشركات المخصخصة.

(٩٠) درج التقليد على أن تسيطر مشاريع تجارية صغرى، تملكها بعض الأسر، على القطاع الخاص. وفي المملكة العربية السعودية ٠٠٠ ٤٥٠ وحدة من هذا القبيل، مسجلة رسمياً، تعمل في قطاع التجارة والصناعة أو الخدمات. وفي البحرين نحو ٠٠٠ ٣٠ وحدة، وفي الإمارات العربية المتحدة أكثر من ٠٠٠ ١٤٣ وحدة. وبالمقابل، لم يكن مسجلاً في المملكة العربية السعودية سوى ٣٨٢ شركة مساهمة في عام ١٩٩٧.

غاليين نسبياً، مما يعسّر إنشاء قطاع واسع النطاق للصفقات السياحية الشاملة (انظر Economist Intelligence Unit, *Country report: Oman,* January 2001).

ومن المنتظر أن يسهم قطاع السياحة في الاقتصاد بصورة ملموسة، وأن تبلغ حصته ضمن الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٨ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، بحيث يصبح أهم قطاع في الاقتصاد العماني، وأن تزداد قيمته المضافة بمتوسط سنوي قدره ٣,٩ في المائة.

ولا بد من معالجة القضايا المتصلة بالسكان والقوى العاملة والعمالة بطريقة منسقة، توخياً لتعزيز قابلية المجتمعات للتكيف مع التحديات العالمية الجديدة. وفي الوقت الحاضر، تتغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة إلى المنطقة، حاملة معها مفاهيم جديدة وفارضة تغيير البنية الاجتماعية. ومن الصعب عكس هذا التطور، الذي لا مفر من أن ينفذ الى كل قطاعات المجتمع. ويتزايد في الصحف ووسائل الاتصال العامة استخدام مصطلحات مثل الشفافية والمساءلة والحكم الصالح. ويقول شفيق الغبرا، مدير مكتب المعلومات الكويتي، أن أثر مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أخطر بكثير في هذه الأيام منه في أي وقت مضى من تاريخ المنطقة. ومنطقة مجلس التعاون الخليجي تقف الآن في مواجهة قضايا الشفافية، والمساءلة، والخصخصة، والحد من دور الدولة، والاتصالات، والنظم المنفتحة في مواجهة النظم المنغلقة، والتشارك في السلطة، والتصدي للفساد. وهذا العقد هو عقد تغير في منطقة الخليج[٩١].

الإطار ١٠- تغير الثقافة العمانية بفعل العولمة

صون الثقافة هو من الأمور الهامة في عصر العولمة، ولا سيما في مجتمع محافظ كعمان. غير أن من الصعب المحافظة على التوازن بين التقليد والحداثة، نظراً لسرعة وتيرة التغير العالمي. ونحن نشهد نشوء عصر جديد: عصر جادة المعلومات الكبرى والإنترنت. وقد يؤدي تأثير الفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام على مجتمعات محافظة كعمان الى تعجيل إزالة الحواجز القائمة في وجه العالم الخارجي واعتماد أساليب معيشة غربية النمط. فثقافاتنا الوطنية ومجتمعاتنا، وحتى خصوصية بيوتنا، تتعرض الآن للاجتياح. وقد تغير المفهومان القديمان للسيادة والدولة-الأمة تغيراً تاماً، وتقلّص العالم: فبالإمكان، في لحظة، عقد صفقات تجارية بين قارتين متباعدتين. والثورة التكنولوجية واعتدتها تقذفنا، يومياً، بنظم متعددة للقيم الثقافية وبرؤى مختلفة للعالم. وأهم تحد لمعالجة العولمة هو كيفية المحافظة على هويتنا الثقافية عند انضمامنا إلى سائر أنحاء العالم للتمتع بثمار التقدم التكنولوجي. وما هذا بسهل، ولكن يجب ألا نظل في عزلة، لأن ذلك قد يزيد من تهميش عمان في مضمار التجارة العالمية. وعلينا أن نحافظ على ما يصلح ويفيد من ماضينا، وأن نستمد من العولمة ما تقدمه لنا ونختار منها ما يناسبنا.

المصدر: بالاستناد إلى تقرير استشاري حول عمان والعولمة.

٢- معضلة المواطنين والأجانب

يعمل في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً عدد من الوافدين يقدر بنحو ٧,٥ ملايين، بينما تتراوح أرقام بطالة المواطنين بين ٠٠٠ ٤٢٠ و٠٠٠ ٤٧٥، وهذا رقم يكاد لا يتجاوز ٧ في المائة من مجموع القوى العاملة الوافدة[٩٢]. لكن صعوبة الاستعاضة بالمحليين عن الوافدين تؤدي إلى بطالة للمواطنين هي واحدة من

(٩١) محاضر المؤتمر العشرين في سلسلة مؤتمرات كونغرس الولايات المتحدة التي دعا إليها مجلس السياسات الخاصة بالشرق الأوسط وعقدت في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠. "Joining the global rules-based economy: challenges and opportunities for the GCC"، وهو متاح على http://www.mepc.organizations/forums/chcs/20.htm.

(٩٢) Maurice Girgis, National versus migrants workers in the GCC: coping with change, paper presented at the Third Mediterranean Development Forum in Cairo, March 2000.

المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية الأساسية التي تواجهها منطقة المجلس، وقد استفحلت في السنوات القليلة الماضية. وتتوقع دراسة لتكوين القوى العاملة في المستقبل، تفترض استمرار الاتجاهات الماضية، ازدياد الطلب على الأجانب من ٦ ١٤٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥ إلى ١٠ ٧٩٩ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠، وازدياد الطلب على القوى العاملة المحلية من ٢ ٨٥٧ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥ إلى ٥ ٠١٣ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠. وسينجم عن الزيادات السكانية ارتفاع في بطالة المواطنين مما يقدر بـ ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ما يُقدّر بـ ١٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٠[٩٣].

الجدول ٨- نمو القوى العاملة المحلية والوافدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٥-١٩٩٥ (بالآلاف)

البلد	المواطنون		الوافدون		المجموع		نسبة المواطنين المئوية إلى المجموع		معدل النمو السنوي	
	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٥	المواطنون ١٩٨٥	الوافدون ١٩٩٥
الإمارات العربية المتحدة	٦٥,١	١١١,٢	٤٦٠,٢	٨٤٣,٩	٥٢٥,٣	٩٥٥,١	١٢,٤	١١,٦	٥,٥	٦,٢
البحرين(أ)	٧١,٨	٩٠,٧	٩٨,٨	١٣٥,٨	١٧٠,٦	٢٢٦,٥	٤٢,١	٤٠,٠	٢,٤	٢,٩
عمان	٧٧,٩ ١	٢٤٠,٠	١٩١,١	٤٣٠,٣	٣٦٩,٠	٦٧٠,٣	٤٨,٢	٣٥,٨	٣,٠	٦,٢
الكويت	٩٥,٩	١٧٤,٩	٥٧٤,٥	٨٧٦,٦	٦٧٠,٤	٠٥١,٥ ١	١٤,٣	١٦,٦	٦,٢	٤,٦
المملكة العربية السعودية	٦١٩,٦ ١	٨٦٩,٠ ١	٧٢٢,٥ ٢	٥٨١,٠ ٤	٣٤٢,١ ٤	٤٥٠,٠ ٦	٣٧,٣	٣٦,٥	١,٤	٤,٠
المجموع	٠٥٣,٨ ٢	٥٢٤,٨ ٢	١٢٣,٨ ٤	٠٤٦,٦ ٧	١٧٧,٦ ٦	٥٧١,٤ ٩	٣٣,٢	٢٦,٤	٢,١	٤,٥

المصدر: جرجس، المرجع السابق.

(أ) بيانات عمود ١٩٩٥ هي من عام ١٩٩١.

وبسبب كثرة الوافدين الى منطقة الخليج وكثرة الاعتماد عليهم لأداء مجموعة واسعة ومتنوعة من الأعمال التي يحجم المواطنون عن الاضطلاع بها، تعاني أسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي من جمود بنيوي تختلف شدته بين البلد والآخر. ومن هذه المشاكل: (أ) صعوبة إحلال المواطنين محل الأجانب؛ (ب) فقدان الأسواق للمرونة بفعل القيود التي تفرضها قوانين العمل؛ (ج) تطلع المواطنين الى الحصول على أجور مرتفعة؛ (د) ارتفاع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لإبقاء الأجانب؛ (●) تركز المواطنين في وظائف القطاع العام وتزايد عدد المنضمين الجدد إلى القوى العاملة بسبب (١) العوامل الديموغرافية؛ (٢) ارتفاع مستويات التحصيل الدراسي بين المواطنين؛ (٣) تزايد مشاركة النساء في قوة العمل.

الجدول ٩- عُمان: توزّع المهن

(٩٣) محمد عدنان وديع، "التنمية البشرية، تنمية الموارد البشرية والإحلال في الدول الخليجية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٠.

المهن	وظائف جديدة	العرض من العمانيين	الفرق بين العرض والطلب	الأجانب كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
الفنية	٢٣ ٠١٠	٢٣ ٥٩٠	٥٨٠	٤٢ ٢٥٠
التقنية	١١ ٣٧٠	١٠ ٣٤٠	(١ ٠٣٠)	١١ ٨٧٠
الماهرة	١٥ ٧٤٠	٥٨ ٤٩٠	٤٢ ٧٥٠	٥٥ ٥٥٠
شبه الماهرة	١٠٥ ٢١٠	٢١ ٧٨٠	(٨٣ ٤٣٠)	٣٤٣ ٢١٠
غير الماهرة	١١ ٩٣٠	١٩ ٥٠٠	٧٥٧	٢١ ٨٣٧
المجموع	١٦٧ ٢٦٠	١٣٣ ٧٠٠	(٣٣ ٥٦٠)	٤٧٤ ٧١٧

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٠.

ملاحظة: علامة ( ) تعني قيمة سلبية.

وبالإضافة إلى المشاكل المبيّنة آنفاً، ينجم عن سهولة استقدام القوى العاملة الماهرة والمؤهلة والخبيرة، بمجرد طلبها، وفي مقابلها صعوبة إجراء استثمار مكلف وهادر للوقت في تطوير القوى العاملة المحلية، ان جاذبية توظيف الأجانب تتقوّى لدى أصحاب العمل. ومع أن الحكومات تشدد على أهمية توظيف أهل البلد، لم يتخذ القطاع الخاص إلا قليلاً من التدابير في هذا السبيل. وباستثناء بعض الأعمال الإدارية والمكتبية، لا يعمل سوى عدد محدود من المواطنين في هذا القطاع، الذي تشيع فيه الشكوى من أن فارق الأجور وتكاليف التدريب تفوق بكثير تكلفة استخدام أجانب تلقوا تدريباً جيداً. وعلاوة على ذلك، يصعب صرف المواطنين ذوي العمالة المنقوصة من الخدمة، وكثيراً ما ينتقل المتدربون الشباب إلى وظائف أخرى، فيذهب الاستثمار سُدى.

الإطار ١١- إحلال العمانيين محل الأجانب ضمن القوى العاملة

يتباطأ نمو عمالة القطاع العام في عمان بعد توسع بالغ السرعة استغرق أكثر من عقد. وأهم الفرص المفتوحة لإحلال العمانيين محل الأجانب ضمن القوى العاملة تتأثر بالقطاع الخاص، حيث قدرة النمو والتوظيف مستمرة في التنامي. وتعتبر الحكومة العمانية هذا الإحلال أولوية وطنية، وغايتها منه تخفيض مجموع الأجانب في السلطنة إلى حده الأدنى. وفي الفترة الراهنة، يكاد اعتماد القطاع الخاص في البلد على الأجانب أن يكون تاماً في جميع المستويات. وقد زاد عدد العمانيين العاملين في هذا القطاع من ٥٠٠ ٧٦ في عام ١٩٩٥ إلى ٠٠٠ ١٢٦ في عام ١٩٩٩، مما يمثل معدل نمو سنوياً متوسطاً بنسبة ١٣,٣ في المائة. غير أن هذا المعدل لم يكن يمثل إلا ١٤,٨ و٢٨,٦ في المائة من عدد العاملين في القطاع الخاص في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، على الترتيب.

ويشغل أكثرية العمانيين مناصب إدارية وتوجيهية، وهذا يعني أنهم يفتقرون سائر الخبرات. ولذلك تعيّن على الحكومة، لأسباب اجتماعية وسياسية، أن تتدخل لتصحيح هذا الاختلال.

الإطار ١١ (تابع)

والتحدي الذي يواجه الحكومة هو تخفيض عدد الأجانب العاملين في عمان وتقليل الاعتماد عليهم، ولا سيما في القطاع الخاص. ومع أن سياسة الإحلال نفذت بسهولة نسبية في القطاع العام، يصعب فرض سياسة مماثلة على القطاع الخاص، الذي يتحلى بالقدرة على المنافسة.

لكن القوى العاملة العمانية يشوبها الاختلال، ولا سيما في القطاع العام، حيث يتفوق العرض أحياناً على الطلب، وسبب الاختلال هو التزايد السريع في عدد العمانيين الذين يتخرجون من الجامعات وسائر معاهد التعليم والتدريب. غير انه

يمكن أن يقال إن الحكومة، رغم افتقارها إلى خطة شاملة للقوى العاملة وإلى نظام لتصنيف الوظائف وسياسات واضحة التحديد بشأن أماكن التوظيف، تبدو جادة فيما يخص تغيير الحالة بواسطة إحلال العمانيين محل الأجانب ضمن جميع القوى العاملة في البلد(أ).

وهناك ضغط متواصل من أجل إنجاز هذا الإحلال توخياً لتلبية احتياجات العدد المتزايد من العمانيين العاطلين عن العمل. وحالة البطالة مدعاة لقلق الكثيرين من الطلاب، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى انقطاعهم عن الدراسة. ولمواجهة هذا الضغط، سنّت عمان قانوناً للحد من عدد الأجانب، وتحققت بعض النتائج في هذا المجال، كما يُستدلّ من معدل النمو السلبي للموظفين الأجانب، الذي بلغ ٤ر٢ في المائة سنوياً في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩.

المصدر: من تقرير استشاري مؤقت عن عمان والعولمة.

(أ) C. Morris, "Oman: a report", Morris International, 1991. Quoted in source consultancy report، ذكر في التقرير الاستشاري المستند إليه.

وقد نفّذت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي سعياً منها إلى التصدي لبطالة مواطنيها، خططاً شتى تستهدف جعل الطابع الوطني يغلب على القوى العاملة. وشملت التدابير المتخذة إجراء تخفيض كبير لعدد إجازات عمل الأجانب المتاحة، وإصدار قوانين تفرض استخدام المواطنين في جميع القطاعات. ولكن تبيّن عدم فعالية هذه التدابير في معالجة بطالة المواطنين. وفي مؤتمر القمة الحادي والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تقرّر إجراء تخفيض تدريجي لعدد العاملين الأجانب بغية تحقيق التوازن الديموغرافي. ورغم عدم تحديد أهداف كمية، جرى الاتفاق على تحديد حصص للعاملين الأجانب، وعلى زيادة الضرائب المفروضة فيما يتعلق بتوظيفهم، وتثبيط أصحاب العمل المحليين عن الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، والحد من عدد الأجانب غير المهرة. ومع من أن هذه التدابير يمكن أن تحسّن مؤقتاً فرص عمل المواطنين، فلن يكون لها سوى أثر ضئيل في القدرة التنافسية للقوى العاملة. وربما أدى الإحلال وحده، إذا قام على أساس الجنسية لا على أساس المهارات والفعالية والكفاءة، الى الحد من القدرة التنافسية العامة للناتج أو الخدمة المقدمين. بل إن هذه التدابير قد تكون مضرة ضمن اقتصاد معولم يقوم على سهولة التنقل والقدرة التنافسية.

والبطالة في صفوف الشباب على ازدياد في المملكة العربية السعودية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، قدر نائب رئيس مجلس القوى العاملة إن معدل بطالة الشباب في المملكة يناهز ١٤ في المائة، وأورد آخرون معدل ٢٠ في المائة أو أكثر. وتشير تقديرات للبنك السعودي الأمريكي أن الاقتصاد الوطني يوجِد نحو ٣٠ ٠٠٠ وظيفة سنوياً للمواطنين السعوديين. غير أن عدد السعوديين الذين ينضمون إلى سوق العمل سنوياً يبلغ ١٠٠ ٠٠٠، وبين هؤلاء يشكل خريجو المدارس الثانوية ٦٣ في المائة.

وفي الكويت، يبلغ مجموع الطلاب الذين يتخرجون سنوياً من المؤسسات العلمية والمعاهد والمدارس، وغيرهم من الباحثين عن عمل المحتملين، قرابة الـ ١٠ ٠٠٠. وفيما مضى، كان القطاع الخاص يستوعب معظم الخريجين الجدد، غير أن هذا القطاع متخم حالياً ويجري البحث في تقليصه بالخصخصة. والإمكانات الرئيسية لإيجاد فرص العمل تكمن في القطاع الخاص، الذي يشكل ضمنه الأجانب، حالياً، أكثر من ٩٠ في المائة من القوى العاملة. وتواجه تدابير إضفاء الطابع الوطني على الاستخدام في القطاع الخاص، التي تشجعها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي، مقاومة شديدة من أوساط الأعمال التجارية، على أساس أن أكثرية الخريجين تفتقر إلى المهارات اللازمة للتنافس بفعالية مع القوى العاملة الأجنبية ذات المؤهلات العالية والأجور المتدنية. وفضلاً عن ذلك، يرفض المواطنون مجموعة متنوعة كبيرة من الوظائف المتاحة، بحجة أنها غير

مناسبة اجتماعياً وتنطوي على مشقةٌ أكبر في العمل، أو تعود بأجور أدنى واستحقاقات إضافية أقل مما يقدمه القطاع (انظر جرجس، المرجع السابق).

والنتيجة هي أن سلوكيات العمل السائدة، وعدم تكريس الذات للقيام بالأعمال الشاقة ولاكتساب القدرة التنافسية، وهذان أمران يشجعهما نظام الرعاية الاجتماعية، ووجود نظام للتعليم يعتمد مناهج دراسية متقادمة، ستظل هي العقبات الرئيسية التي تواجه إحلال اليد العاملة الوطنية محلّ العمال الأجانب. وموقف المواطنين المتصلّب وغير المرن من العمل هو رهن بالبيئة الاجتماعية. وبما أن القوى العاملة المحلية نمت في نطاق دولة ريعية، تكون لدى المواطنين شعور بأن الرعاية الاجتماعية التي وفرتها لهم الدولة حتى اليوم، بما فيها سخاء الأجور بصرف النظر عن الإنتاج، هي من حقهم. وقد تستمر هذه المواقف من العمل طوال جيل آخر، وهي ستواصل إحداث تشوهات في سوق العمل إلى أن يكتسب أبناء البلد المهارات اللازمة ويغيروا موقفهم من العمل ويكيفوا توقعاتهم للأجور مع حقائق السوق.

الجدول ١٠- عمالة القطاعين العام والخاص في عمان، ١٩٩٥-١٩٩٩

	القطاع الخاص (بالآلاف)				معدل النمو	
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٥-١٩٩٩	
العمانيون	٧٦,٥	٨٦,٥	٩٨,٥	١١٢,٧	١٢٦,٠	١٣,٣
الوافدون	٤٤١,٨	٤٨٣,٨	٤٩٢,٥	٥٠١,٥	٤٧٤,٧	١,٨
المجموع	٥١٨,٣	٥٧٠,٣	٥٩١	٦١٤,٢	٦٠٠,٧	٣,٨
القطاع العام (بالآلاف)						
العمانيون	٧٥,٨	٦٨,٦	٧٠,٥	٧٢,٣	٧٦,٧	٠,٣
الوافدون	٣٤,٨	٣٣,٥	٣٣,١	٧٦,٧	٣١,٦	(٢,٤)
المجموع	١١٠,٦	١٠٢,١	١٠٣,٦	١٠٥,٧	١٠٨,٣	(٠,٥)
مجموع القوى العاملة						
العمانيون	١٥٢,٣	١٥٥,١	١٦٩	١٨٥	٢٠٢,٧	٧,٤
الوافدون	٤٧٦,٦	٥١٧,٣	٥٢٥,٦	٥٣٤,٩	٥٠٦,٣	١,٦
المجموع	٦٢٨,٩	٦٧٢,٤	٦٩٤,٦	٧١٩,٩	٧٠٩,٠	٣,٠

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٠.

ملاحظة: علامة ( ) تعني قيمة سلبية.

وقضية عمل المرأة هي مثال يوضح ما للمواقف التي تتخذ إزاء العمل من أهمية في تعديل اختلالات الأسواق. فعمالة النساء في بلدان الخليج منقوصة. وانضمام القوى العاملة النسائية بصورة مناسبة الى سوق العمل لن يحد فقط من الاعتماد على عمل الوافدين، بل سيؤدي كذلك الى ادخار تكاليف الخدمات الاجتماعية التي تُتكبد بسببهم. وستؤدي كثرة الفتيات اللواتي يتعلمن حالياً الى زيادة حجم القوى العاملة النسائية، وخصوصاً في مهنٍ كالتعليم والتمريض وغيرهما من الخدمات العامة. ويستفاد من مسح القوى العاملة العمانية في عام ١٩٩٦ ان أقل من ٤ في المائة ممن حصّلن تعليماً ابتدائياً، وأكثر من ٩٠ في المائة ممن حصّلن أو تجاوزن التعليم المتوسط، هن من القوى العاملة. وبسبب التكاثر المستمر للعمانيات اللواتي يدرسن حتى المرحلة المتوسطة وما بعدها، سترتفع كثيراً معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل. وسيكون ذلك تطوراً هاماً بالنسبة لعمان في سعيها إلى ايجاد سبل لإحلال عاملين منها محل الوافدين إليها. ومن المتوقع أيضاً أن تصبح المرأة مساهمة رئيسية في القطاعات التي تتاح فيها بيئة عمل لجنس واحد فقط، بما في ذلك العمل المصرفي، والصحة، والتعليم، والعمل الاجتماعي والأهلي. وكلما ازدادت مرونة الموقف من العمل، ازدادت مشاركة العاملات إنتاجية وتنوعاً.

٣- دور جديد للحكومات

لا يزال القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي هو المصدر الرئيسي لعمالة المواطنين. ومع أنه أُقرت، لأغراض الحماية الاجتماعية، استحقاقات البطالة واستحقاقات أخرى ومعدلات أجور مرتفعة، فهذه الاستحقاقات تزيد، بسبب العولمة، من حدّة مشاكل كان يفترض فيها أن تحلّها، ولا سيما البطالة. ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية تغيير موقف المواطنين من العمل في القطاع الخاص، وتوضيح ارتباط الأجر بالإنتاجية، وخصوصاً للشباب الذين ينبغي أن يعتمدوا أخلاقيات عمل تقوم على الإنتاجية وليس على المركز الاجتماعي. ومن واجب الحكومات أن تحد من فوارق الاستحقاقات بين القطاعين الخاص والعام، ولن يكون من شأن ذلك تخفيض التكاليف الحكومية وحسب، بل ستترتب عليه أيضاً آثار مباشرة فيما يتعلق بسهولة تنقل القوى العاملة. ويمكن أيضاً زيادة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص بواسطة الإعانات المالية الخاصة بالتدريب والتأهيل، بحيث يندفع المواطنون إلى مزيد من الإنتاج والكفاءة. وهذه الخطط ستشجع الملتحقين الجدد بسوق العمل، ولا سيما الشباب، على اكتساب خبرات جديدة والانضمام الى القطاع الخاص.

وثمة قضية متصلة بهذه، هي قدرة القطاع العام على مواصلة الاستثمار في البنى الأساسية وفي مرافق عامة كالكهرباء والنقل والاتصالات. وتتراوح ملكية الحكومات لمرافق البنى الأساسية بين ٤٥ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و٧٠ في المائة في الكويت. ومع تعزيز حكومات مجلس التعاون لدور القطاع الخاص في هذه البنى، سيتعين عليها تهيئة بيئة تمكينية، وبوجه الخصوص وضع نهوج أكثر انتظاماً في مجال الضوابط، بتحديد القطاعات التي يمكن أن تضمن المنافسة فيها أداء الخدمات بطريقة فعالة وتحديث التكنولوجيا؛ وبإنشاء هيئات تنظيمية لمراقبة القطاعات التي تكون فيها المنافسة غير كافية؛ وباعتماد سياسة استهداف متّسقة لدعم بعض المشاريع بالاستناد إلى الأولويات الوطنية. وسيتوجب على الحكومات أيضاً توسيع نطاق إصلاحها للأطر القانونية والقضائية، وضمنها آلية حل المنازعات وحماية حقوق الملكية، توخياً لتمكين القطاع الخاص من تمويل مشاريع البنية الأساسية. وإذا لم تُجرَ إصلاحات كهذه، فسيطلب مستثمرو القطاع الخاص عائدات أكبر للتعويض عن المخاطر، وهذا يعني ارتفاع الأسعار التي يدفعها المستهلكون.

وأخيراً لا آخراً، تتسم الشفافية والمساءلة بأهمية جوهرية بالنسبة للعولمة، وبأن لهما تأثيراً هائلاً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعني عدم وجود التزام صريح بالإصلاح أن المستثمرين سيواجهون باستمرار بيئة لا تدعو إلى الاطمئنان. وينبغي ألا تصدر عن الحكومات إشارات مشوشة حول التزامها بتحرير التجارة وبالخصخصة وبكبح الفساد وتطوير النظم القانونية والمالية. ثم إن سياسات التحرير غير الحازمة وغير الحاسمة ونهوج الإصلاح التي تتردّد بين الإقدام والإحجام، تمثل طريقة مؤكدة لفقد المصداقية، وقد آن الأوان لإرسال إشارات تدل على التزامات سياسية جادة وعلى تكييف هيكلي جاد للقطاع الخاص(٩٤).

ولا بدّ من قوى عاملة ذات مهارات مرنة، لأن العولمة تغيّر أوضاع العمل الدولية تغييراً مذهلاً، كما تغيّر باستمرار شروط التوظيف. ويجب أن تكون الإصلاحات شاملة لجميع مراحل التعليم الرسمي. ويجب أيضاً تلقين العلوم الأساسية واللغات الأجنبية والحوسبة في مرحلة التعليم الابتدائي، كما يجب على الحكومات

---

(٩٤) Henry T. Azzam, Economic priorities for the GCC countries in the next decade (2000-2009)، ورقة أعدت لاجتماع فريق الخبراء المعني بتقييم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة إسكوا خلال الـ ١٥ عاماً الماضية وأولويات المنطقة للعقد القادم، بيروت، ٤-٦ أيار/مايو ١٩٩٩.

إدراج التعليم المهني وغير الرسمي في دورات تعد خصيصاً لتلبية احتياجات عملية وموجهة وجهة السوق، مع تدريب ميداني يركّز على الإنتاجية.

الإطار ١٢- جهود ناجحة تتصل بالعولمة في الإمارات العربية المتحدة

شرعت الإمارات العربية المتحدة، خلال الثمانينات، وقد وضعت نصب عينيها مواجهة تناقص عائدات النفط، في تنويع اقتصادها من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة ومنوعة. وتتوافق الآراء، على نطاق واسع، على أن الإصلاحات الداخلية، وعمليات التكيف المادي، والخصخصة، والاستثمار الخاص، هي أمور أساسية في هذا السبيل.

و الإمارات العربية المتحدة مستعدة جيداً للعولمة: فبنية اتصالاتها ممتازة، ومرافق خدماتها فعالة، والقطاع الخاص يشجَّع على الاطلاع بدور رائد. وفي السنوات القليلة الماضية، نفذت دبي عدة مشاريع لتنويع اقتصادها. وبحلول عام ٢٠٠١، أصبح القطاع النفطي يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، والسياحة ٢٠ في المائة. وثمة مشروع ينفذ حالياً، وهو مبادرة التجارة الإلكترونية التي تشمل "هيئة التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والمنطقة الحرة لوسائل الإعلام في دبي"، وجامعة، ومركزاً للبحوث. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، دُشنت مدينة دبي للإنترنت. وتستهدف مبادرات الحكومة استخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للإدارة اليومية، وذلك من خلال تيسير اتصال المواطنين بجميع إدارات الحكومة عبر الإنترنت. وهذا المشروع يلزم جميع المواطنين، حتى الذين لم يستخدموا الحاسوب مطلقاً، باستخدام الإنترنت لإجراء المعاملات الحكومية. وفيما يتعلق بالمؤهلات اللازمة في المستقبل، تخطط الحكومة لبناء جامعة للإنترنت تنظم دورات دراسية تندرج ضمن إطارها دراسات في التجارة الإلكترونية والعمليات المتعددة الوسائط وغير ذلك من المجالات الهامة.

وتضاعف الحكومة جهودها لزيادة عدد الإماراتيين في القوى العاملة من خلال تدابير ترمي إلى تحسين كفاءة وفعالية نظم التعليم والتدريب، والعمل بإجراءات تستهدف تأميم بعض القطاعات. كما انها تعتمد سياسات للحد من الأنشطة الكثيفة الاستخدام للأيدي العاملة باللجوء إلى تكنولوجيات كثيفة الاستخدام لرأس المال. والتحدي الوحيد الباقي هو تغيير سلوكيات العمل المحلية والتوعية الى مفهومي الإنتاجية والتنافس العالمي.

٤- التدابير الرامية الى تحسين مؤهلات الخدمة لدى القوى العاملة المحلية

تمرّ دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر بمرحلة انتقال تخرج فيها من فترة كانت تشهد استخدام عوائد النفط الوفيرة لإقامة البنى الأساسية اللازمة لعصر العولمة الجديد القائم على التنافس. وينطوي هذا الانتقال، في أسواق العمل، على تغيير أنواع الوظائف، ومستوى المهارات، ودور كل من القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي. لكن تأثير هذه التغييرات على عمالة المواطنين في المدى المتوسط ليس واضحاً. وإذا أرادت حكومات هذه الدول تمكين مواطنيها من أداء الأدوار المطلوبة، فلا بد لها من أن تنظر في الأمور التالية:

(أ) رفع المستوى التعليمي للمواطنين

لا بد من إعطاء النهوض بالنظام التعليمي أولوية عليا. ولئن كانت حكومات مجلس التعاون تؤمن التعليم للجميع مجانا، فإن نظامها التعليمي لا يفي بمطالب السوق أو العولمة. والمشكلة تكمن في نوعية التعليم وليس في إمكان الحصول عليه. ومن الأمثلة على ذلك أن الخريجين يواجهون، في عُمان، تنامياً مستمرا في البطالة وتزايداً في الوظائف الشكلية غير المنتجة، وذلك في القطاعين العام والخاص على السواء. وقد أوجد التعليم

العالي آمالا وتوقعات لم تحققها سوق العمل، وما يلزم هو تشجيع التدريب المهني والفني والنهوض بالمهارات اللغوية. ولا بد، في الجامعات، من زيادة التركيز على العلوم الأساسية وتقليله على الدراسات الاجتماعية. ففي العام الدراسي ٩٩/١٩٩٨، تخصص ٦٠ في المائة من خريجي جامعات دول مجلس التعاون الخليجي في التربية والآداب، ومنها الدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية، بينما بلغ خريجو الهندسة ١٤,٤ في المائة والعلوم ١٠,٣ في المائة فقط. وهذا الميل نحو الاختصاصات الأدبية لا يتفق مع مطالب السوق. ويجب أن يركز النظام التعليمي على التفكير الخلاق، والعمل الجماعي، واكتساب المهارات الحديثة.

وتمس الحاجة أيضاً الى تشجيع العمل المهني والتدريب العملي بين المواطنين الشباب. وقد لا يظهر الأثر الإيجابي لتطوير نظم التعليم والتدريب في المدى القريب، لكن هذا التطوير سيعود بآثار عميقة على آفاق توظيف المواطنين في المستقبل.

الجدول ١١- طلاب الجامعات في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حسب المجال الدراسي (بالنسبة المئوية)

مجال الاختصاص	١٩٩١/١٩٩٠	١٩٩٩/١٩٩٨
التعليم	٢٦,٦	١١,٦
الآداب	٣٢,٢	٤٨,٥
إدارة الأعمال	١٢,٩	٥,١
العلوم	٩,٩	١٠,٣
الطب	٧,٠	٤,٢
الهندسة	٧,٣	١٤,٤
الزراعة	١،٦	٤,٠
مجالات أخرى	٢,٥	٠,٩

المصدر: المجموعة الإحصائية لمنطقة الإسكوا، ٢٠٠٠.

(ب) تغيير سلوكيات المواطنين تجاه العمل وموقفهم منه

سيتعين على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي أن يتكيفوا مع تغير طبيعة الأعمال التي يتطلبها الاقتصاد الجديد في ظل العولمة، ومع زوال كل التشوهات التي تعيق حركة العاملين بسبب خطط التوظيف السخية التي تطبقها الحكومات. ولا بد من تغيير تصورات الناس للعمل الفني ولعمل المرأة، وخصوصا تصورات المواطنين الشباب، الذين يتألف منهم معظم الداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين سيطالبون بالانضمام الى القطاع الخاص والتنافس مع العمالة الأجنبية الماهرة. وما لم تختف التشوهات الناتجة من تفضيل أنواع من الأعمال دون سواها، والاستعاضة عنها بحوافز تزيد الإنتاج، فأي جهد يستهدف الحد من الاعتماد على الوافدين سيذهب سدى. ويجب أيضاً أن تتحلى قوانين العمل بمزيد من المرونة إزاء توظيف المواطنين أو صرفهم من الخدمة، وأن يرتبط الأجر ارتباطا مباشرا بالإنتاجية.

(ج) إنشاء قاعدة بيانات وطنية عن العمل

ينبغي أن يكون لدى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي قاعدة بيانات تبين حالة العمالة الراهنة والمتوقعة في كل من القطاعات، وكذلك هياكل الأجور. فهذه القواعد من شأنها تسهيل دراسة وتقييم احتياجات

السوق، وإتاحة متابعة التطورات التي تشهدها أسواق العمل الوطنية، واعتماد سياسات مبنية على معلومات دقيقة. ومن شأنها، فوق ذلك، أن تساعد في وضع أنظمة العمل، والسياسات التعليمية الملائمة، ونظم الإقامة، والتأمينات الاجتماعية، وقواعد التوظيف المناسبة. والحاجة ماسة الى هذا النوع من قواعد البيانات بسبب التدفق الهائل للشباب إلى سوق العمل، والزيادة المتوقعة في العمالة النسائية. وفي الإطار ١٣ توضيح لفكرة "بنك الوظائف" التابع لهيئة تنمية الموارد البشرية في كندا.

الإطار ١٣- البحث عن عمل عن طريق الإنترنت في كندا

يقدم "بنك الوظائف"، التابع لهيئة تنمية الموارد البشرية في كندا، مثالاً طيباً عن كيفية استخدام الإنترنت في التخفيف من حدة البطالة. فهو يفتح قاعدة بيانات أمام الباحثين عن عمل والباحثين عن عمال سواء بسواء. ثم انه ينشر مسحا يضم جميع الوظائف التي ستتاح في القطاع العام خلال السنوات الخمس التالية بسبب التقاعد. و"بنك الوظائف" هو عبارة عن قائمة إلكترونية بفرص العمل المتاحة لدى أصحاب العمل في كل أنحاء كندا. وعدد الوظائف المعلن عنها على شبكة الإنترنت يتجاوز ٤٦ ٠٠٠ وظيفة في أي لحظة من اللحظات، ويزور هذا الموقع أكثر من ٢٨ مليون شخص في كل سنة. ويستطيع أصحاب العمل استعمال موقع "بنك الوظائف" على الإنترنت لنشر إعلانات مجانية عن الوظائف المتاحة لديهم. وفي إطار هذه الخدمة، يُقابَل بين الوظائف والأشخاص. فمن خلال الاستعانة بقائمة حصرية، يرسم أصحاب العمل ملامح الوظائف التي يسعون الى ملئها، فيحددون المهارات ومستويات التعليم والخبرات المطلوبة لها. ويحدد الباحثون عن عمل، من جانبهم، قائمة مماثلة بالملامح الوظيفية تتضمن مستويات مهاراتهم وتعليمهم وخبراتهم. ثم يستخدم النظام الإلكتروني هذه المعلومات لإجراء مطابقة دقيقة بين الجهتين.

وقد أثبتت تجارب الماضي أن زهاء ٨٠ في المائة من أصحاب العمل يجدون المرشح المناسب منذ أول مرة يحددون فيها مطلبهم على الموقع، ولا يحتاجون الى الإعلان عن الوظيفة. وأنسب طريقة يعثر بها الشخص العاطل عن العمل على العمل المناسب هي ذكر مؤهلاته وحسب. ويساعد الموقع أيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل على سد الفجوة بين التعليم والعمل.

وتدير الهيئة أيضاً موقع "وظائف المستقبل"، الذي يقدم معلومات موثوقة ومفصلة عن الوظائف المستجدة في أسواق العمل والقطاعات الكندية الآخذة في التنامي نتيجة لاتساع السوق، وضمنها وسائط الإعلام المتعددة، والبيئة، والفضاء. كما يحدد بالتفصيل كافة شروط التدريب الفني والتعليم اللازم استيفاؤها لمختلف الوظائف في كل قطاع. والغرض من الموقع هو تنبيه الشباب إلى الموجود والمستجد من القطاعات والوظائف التي ستتوفر فيها فرص للعمل في المستقبل القريب، لتمكينهم من مراعاة ذلك عند اتخاذ أي قرار يتعلق بمساراتهم التعليمية وخياراتهم المهنية.

الإطار ١٣ (تابع)

وترتبط بهذه الخدمة خدمة "الإحصاءات الكندية"، وهي قاعدة بيانات إحصائية على الإنترنت، تقدم أحدث المعلومات المتصلة بالقوى العاملة ومعدلات المشاركة فيها حسب الفئة العمرية، والجنس، والبطالة، والعمالة حسب القطاع، والعمالة حسب المهنة، ومتوسط الدخل، وما يرتبط بذلك من بيانات حسب المنطقة. وفي كل شهر تُستكمل خصائص القوى العاملة، بما فيها معدلات البطالة حسب المناطق.

المصدر: مواقع هيئة تنمية الموارد البشرية في كندا (HRDC) على الإنترنت.

٥- الاستنتاجات

تواجه منطقة مجلس التعاون الخليجي ضغوطاً اقتصادية هائلة من المناطق المنافسة؛ وما لم تتخذ مزيداً من الإجراءات لتحرير الاقتصاد، وزيادة الشفافية، والإصلاح البيروقراطي، وتحديث النظم القضائية والتشريعية، فقد لا تستفيد من العولمة. ولذلك يجب على حكومات مجلس التعاون أن تتبنى مواقف إصلاحية لتنمية اقتصاداتها الوطنية وتمكينها من المنافسة في العصر الجديد. وعليها أيضاً أن تعجل بخصخصة القطاع العام والخدمات العامة، وأن تسن القوانين اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية المودعة في الخارج على العودة إلى البلاد، فتشجع بذلك شراكة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة. ولا بد من إعادة النظر في السياسات الضريبية وسياسات الدخل، توخياً لضمان توزيع المداخيل بمزيد من الإنصاف وبالتوافق مع التراث المجيد لهذه المنطقة. وما من شك في أن ذلك سيتيح لها مواجهة المتغيرات والتحديات الإقليمية والعالمية والحفاظ على مزاياها النسبية.

هاء- الجمهورية العربية السورية[٩٥]

الجمهورية العربية السورية هي من بلدان إسكوا الأقل استعدادا لمواجهة العولمة. فاقتصادها مخطط مركزيا منذ ستينات القرن الماضي؛ وقطاعها العام يحتكر التصنيع والخدمات؛ ونظامها التجاري تقييدي ويجمع بين الرسوم المرتفعة؛ وأسعار صرف العملة متعددة؛ والإجراءات البيروقراطية الثقيلة والمعوقة هي القاعدة. وقد أدى ذلك إلى الحد من القدرة التنافسية، وتسبب في عدم الكفاءة وفي زيادة التكاليف. ولذلك سيكون أي تعرض للمنافسة الخارجية مصدر خطر كبير.

وفي أواخر الثمانينات، بدأت الجمهورية العربية السورية بتطبيق إصلاحات مختارة. لكن عملية الإصلاح كانت بطيئة وغير وافية بالغرض. فما زالت في البلد هياكل مؤسسية جامدة، وقواعد تنظيمية معقدة، وأساليب إنتاج متقادمة. وما زالت سوق العمل تعاني من غياب المرونة وعدم التوافق بين عرض وطلب المهارات. وبوجه الخصوص، تعاني السوق الحالية من ان مستويات التعليم متدنية ومهارة الأيدي العاملة تقصّر حتى عن تلبية احتياجات السوق في الوقت الحاضر، ناهيك عن احتياجات اقتصاد منفتح تماماً. وثمة نقص في مهندسي واختصاصيي الحاسوب؛ وأما مهندسو الاتصالات المحوسبة فهم فئة تكاد تكون مجهولة تماما. كما ان التوظيف والتسريح من الوظائف يخضعان لقواعد متصلبة وتقييدية؛ والأجور منخفضة، وهذا عنصرٌ يدفَع بالعمالة السورية غير الماهرة والعالية المهارة، على السواء، إلى الهجرة بحثا عن دخل أفضل.

١- القوى العاملة

أفادت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان قرابة ٠٠٠ ٥٩٨ ٤ شخص كانوا موظفين في عام ١٩٩٩، وكان ٨٢ في المائة منهم (٠٠٠ ٠٤١ ٤) من الذكور، و١٨ في المائة (٠٠٠ ٩١٧) من الإناث. وقُدّر العدد المتوسط للملتحقين بسوق العمل في كل سنة بـ ٠٠٠ ١٨٠ في الثمانينات، وبـ ٠٠٠ ٢٦٠ في التسعينات. والنسبة الكبرى من الأيدي العاملة من الذكور والإناث، وهي ٦٩,٢ و٥٩,٦ في المائة، على الترتيب، لا يتجاوز تحصيلها العلمي مستوى المدرسة الابتدائية. ويؤمن القطاع العام ٢٦ في المائة من مجمل العمالة؛ والقطاع الخاص النظامي ٣٠,١ في المائة؛ والقطاع الخاص غير النظامي ٤٣,٣ في المائة؛ والقطاع المشترك والتعاوني ٠,٦ في المائة.

---

(٩٥) بالاستناد إلى دراسة بعنوان حول "دور العولمة في تطوير سوق العمل: حالة الجمهورية العربية السورية"، أعدها لإسكوا المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار.

وكان قطاع التعليم يركز على إعداد الطلبة لوظائف القطاع العام، المعروف بأنه مجمّع كبير للعمالة غير المنتجة، بينما كان دور القطاع الخاص في الاقتصاد مقيدا. ومنذ أوائل التسعينات وعمالة القطاع الخاص الرسمي تتزايد، فتنتقل العمالة الماهرة والمدربة من القطاع العام الى هذا القطاع بحثا عن أجور أعلى. ويبلغ عدد العاملين في القطاع الخاص غير الرسمي ٠٠٠ ١٤٥ ٢، أي ٤٣,٣ في المائة من القوى العاملة الموظفة.

وقد جاء في مسح سوق العمل لسنة ٢٠٠٠ أن ٦٥ في المائة من القوى العاملة الموظفة تعمل في مجال تخصصها، بينما ٣٥ في المائة من خريجي الجامعات و٢٥ في المائة من خريجي المدارس الثانوية لا يعملون في مجال يتصل بدراستهم.

٢- ملامح البطالة

يرد في البيانات الرسمية أن نسبة البطالة بلغت في عام ١٩٩٩ حوالي ٩,٥ في المائة، فكان عددها ٠٠٠ ٤٣٢ شخص تقريباً. وكانت نسبة البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٨,٧ في المائة وبين القوى العاملة الذكرية ٧,٤ في المائة. وأسباب تزايد البطالة هي التنامي المستمر للقوى العاملة؛ وتزايد استعداد النساء لدخول سوق العمل؛ والاختلال بين عرض وطلب الأيدي العاملة؛ والفجوة النوعية بين المهارات الجديدة المطلوبة وتخصصات الخريجين الجدد.

وتبلغ البطالة أشدها بين أفراد الفئة العمرية ١٥-٢٩ عاماً، ومعظمهم من الباحثين عن عمل للمرة الأولى. وقد ارتفعت نسبتها لديهم من ٥٧ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٨٦,١ في المائة في عام ١٩٩٥، ثم انخفضت قليلاً، إلى ٨٥,٤ في المائة، في عام ١٩٩٩. وداخل هذه الفئة العمرية، تبلغ البطالة أقصاها بين الحاصلين على تعليم ابتدائي. كما يتسع نطاق من البطالة الموسمية والبطالة المقنعة، وخصوصا في قطاع الزراعة. والمعروف أن ٧٤ في المائة تقريباً من مجموع الأراضي الزراعية في الجمهورية العربية السورية أراض غير مروية، والعمل في هذه المناطق غير متاح إلا لفترة لا تتعدى أربعة أشهر في السنة. أما البطالة المقنعة فتركزها الأساسي في القطاع العام.

٣- تقييم

يظهر في ملامح الأيدي العاملة في الجمهورية العربية السورية عدد من نقاط الضعف التي تجعل العاملين عرضة للتضرر من عمليات الإصلاح والتحرر الاقتصادي. ومن نقاط الضعف هذه ما يلي:

(أ) أن حوالي ثلث الأيدي العاملة في الجمهورية العربية السورية تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و٢٤ سنة، وليس لديهم غير حد أدنى من الخبرة في العمل؛

(ب) أن أكثر من الثلثين لديهم مستوى تعليمي منخفض، كمستوى المدرسة الابتدائية أو أقل، ويجدون صعوبة في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) أن ثلاثة من بين كل سبعة أشخاص موظفين، أي ٤٣,٣ في المائة، يعملون في القطاع غير الرسمي، وهم بالتالي غير محميين بقوانين العمل. ويضاف إلى ذلك أن أكثر من نصف العاملين في هذا القطاع، أي ٥٤,٦ في المائة، لم يحصّلوا من التعليم إلا حده الأدنى؛

(د) أن القطاع العام هو أهم أصحاب العمل، ويستوعب أكبر عدد من خريجي المدارس الثانوية (٤٨,١ في المائة)، والمعاهد المتوسطة (٧٩,١ في المائة)، وخريجي الجامعات (٦٢,٢ في المائة). لكن

مهارات العاملين في القطاع العام مقصورة على تعليمهم الأساسي وسنوات خبرتهم؛ كما ان معارفهم التطبيقية تتركز في بعض المهارات التقليدية، وقدرات التعامل مع أساليب الإنتاج الحديثة نادرة لديهم، بل تنعدم تماما في بعض المجالات الفنية؛

(●) أن البطالة مرتفعة، خصوصا بين فئة الباحثين عن عمل للمرة الأولى، وهذا يبرز التنامي في عرض الأيدي العاملة وعجز الاقتصاد عن خلق ما يكفي من فرص العمل؛

(و) أن خريجي هندسة اتصالات الحاسوب لا وجود لهم على الإطلاق في البلد؛ وأول دفعة من اختصاصيي الحاسوب ستتخرج من جامعة دمشق في عام ٢٠٠٢، في حين أن أول دفعة من مهندسي الحاسوب ستتخرج من نفس الجامعة في عام ٢٠٠٤؛

(ز) أن مستوى إجادة اللغات الأجنبية منخفض جدا بين خريجي المدارس الثانوية وخريجي الجامعات؛

(ح) أن الجامعات السورية لا تؤمن التدريب أو الدورات التطبيقية في كلياتها، ولا تكيّف برامجها مع احتياجات الاقتصاد العالمي الذي يتحرك بحركة التكنولوجيا.

ونتيجة لكل ذلك، ستؤدي عملية العولمة، وما تشمله من تحديث لأساليب الإنتاج والاعتماد على التكنولوجيات الجديدة، إلى تفاقم البطالة. ويقدر أن ٧٥ في المائة من العاملين في الصناعات المعدنية سيصبحون زائدين عن الحاجة، إلى جانب ٣٦,٨ في المائة من العاملين في صناعة الأغذية والمشروبات، و١٨,١ في المائة من العاملين في تجارة التجزئة، و١٧,٢ في المائة من العاملين في صناعة المنسوجات.

وسيتمثل الانخفاض في تقليل أجور العمالة غير الماهرة، لأن المعروض من هذه العمالة، التي ستشمل المصروفين من القطاعات الأخرى، سيفوق الطلب، والتدفق السنوي للقوى العاملة الجديدة سيستمر. وفي نفس الوقت، سيزداد الطلب على العمالة الماهرة في بعض التخصصات كعلوم الحاسوب، والهندسة، والتسويق، والإدارة.

٤- العقبات التي تعترض العولمة

ستحتاج إعادة هيكلة الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية إلى إدخال تعديلات كبيرة على سوق العمل، وعلى نظام التعليم والمناهج الدراسية. كما ستحتاج إلى جهود تدريبية مكثفة لمواكبة الاهتمامات والتقنيات الجديدة في مجال الأعمال التجارية.

(أ) الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي

صَرف الموظفين من الخدمة هو أمر عسير في الجمهورية العربية السورية وسيترك أثراً كبيراً في عملية التكيف، خصوصاً عندما تواجه الشركات المحلية منافسة أجنبية. فالأنظمة المعمول بها، التي تجعل الصرف مكلفاً، يمكن أن تقلص طلبَ الأيدي العاملة وتعرقل التوسع في أنشطة قد تنطوي على فائدة. ولذلك يلزم إجراء تعديلات هامة في قوانين العمل من أجل زيادة المرونة في هذا المجال خلال الفترة الانتقالية.

(ب) الحاجة إلى رفع مستوى المهارات

لا يستجيب قطاع التعليم بالقدر الكافي للتغير المرتبط بإعادة الهيكلة في اقتصاد الجمهورية العربية السورية، كما انه لا يقدم الكثير لتلبية مطالب قطاعي الصناعة والخدمات. وليس هناك أي تنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تواجه كلها مشاكل بسبب انخفاض مستوى المهارات المتاحة في السوق.

فحوالي ثلثي القوة العاملة، في القطاعين العام والخاص على السواء، لا تتجمع لهم أي خبرة ولا يحصلون أي نوع من التدريب قبل التحاقهم بالعمل؛ بل انهم يكتسبون المهارة من التجربة. كما ان التدريب الذي يقدمه القطاع الخاص لمعالجة هذه المسألة محدود، لأنه ينحصر بأداء العمل الراهن ولا يبني أي قدرات للمستقبل. وإدارات الموارد البشرية في القطاع الخاص قليلة جدا، وتضطلع بالمسؤولية عن تسيير أمور المهارات وليس عن تنميتها: فقضية تدريب العاملين ليست من الأولويات. وعندما يؤخذ بأساليب الإنتاج الجديدة، سيحتاج معظم الصناعيين السوريين إلى تدريب نسبة ٥٠ الى ٥٧ في المائة من القوى العاملة لديهم. وبغير تدريب، سيكون انخفاض مستوى المهارات عاملا رئيسيا في افتقار سوق العمل إلى المرونة.

٥- التغييرات المقترحة

ستكون قدرة الاقتصاد السوري على مواجهة العولمة، في نهاية المطاف، رهناً باستعداد هذا البلد للتجاوب بمرونة مع تغير الظروف الخارجية والمنافسة في الأسواق العالمية. وينبغي، لبلوغ ما تحتاجه سوق العمل من مرونة وكفاءة، إجراء تعديلات أساسية على هذه السوق، مع تجنب الضغوط الاجتماعية التي تسببها آليات التأمين ضد البطالة وترك العمل. وتشمل هذه التعديلات ما يلي:

(أ) إنجازات التعليم التي تستلزمها العولمة تتجاوز كثيرا مجرد الحفظ والترديد، فلا بد من ايجاد القدرة على التجاوب مع مهام تتغير على الدوام. ويلزم أن يفضي التعليم الى اكتساب المهارات التي تتيح للعاملين أن يتحلوا بالمرونة، ويحللوا المشاكل ويستخرجوا خلاصات وافية من المعلومات المكتسبة من مختلف المجالات. وسيتطلب ذلك إعادة النظر في نظام التعليم بأكمله، وإنشاء مؤسسات للتعليم العالي ذات نوعية رفيعة. كذلك سيتوجب بناء مدارس حكومية أو إصلاح ما هو موجود من هذه المدارس، وتزويدها بالموارد اللازمة، والارتقاء بمهارات التعليم، وإعادة النظر في أساليبه، وتشجيع المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها؛

(ب) سيقتضي الاعتماد على أساليب الاستثمار الجديدة ومعدلات التبادل والتدفقات المالية الجديدة، وعلى أساليب وتحليلات التصنيع والإدارة والتسويق والتمويل الجديدة، زيادة الفعالية في بناء رأس المال البشري. وسيحتاج الطلبة الذين يتخصصون في هذه المواضيع إلى مستوى رفيع من المهارة والكفاءة؛

(ج) لا بد كذلك من النهوض بتدريب وتنمية الموارد البشرية لتلبي احتياجات التنمية الصناعية والتكنولوجية في الجمهورية العربية السورية. ويمكن تأمين التدريب محليا وتطوير المهارات والمعارف الإدارية من خلال التدريب داخل المنشآت والاستعانة بالمؤسسات غير الجامعية، الهادفة وغير الهادفة للربح؛

(د) يجب تطوير المؤسسات والجامعات لكي تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية للبلد بتوفير عدد متزايد من المؤسسات الخاصة التي تعمل في مجالي التدريب والتنمية؛ وتوسيع نطاق البرامج الإدارية والهندسية في الجامعات، والأخذ بأسلوب التعليم المتواصل للإداريين والفنيين؛ وقيام التعاون بين مؤسسات التدريب والتطوير وأوساط البحث العلمي والتجارة والصناعة؛ وضمان جعل الدراسات التي تقدمها المؤسسات الفنية والوسيطة والتقنية ملبية لمتطلبات السوق الجديدة من المهارات.

واو- اليمن

اليمن بلد آخر من البلدان المعرضة لخطر المزيد من التهميش بسبب العولمة. فهو، بعد خمس سنوات من الإصلاحات الهيكلية، لا يزال يعاني من انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الأمية، وتفشي الفقر. وما لم يتحقق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي معا، فتحرير الاقتصاد لن يفيد غير الصفوة القليلة، فيساهم في عدم المساواة.

الإطار ١٤- رؤية يمنية للعولمة

كثير منا يفهم أن العولمة هي الخيار الاقتصادي النظري للتجارة الحرة والتحرير الاقتصادي بعد انهيار الاقتصادات الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة في نهاية القرن العشرين. والبعض منا يفهم بالعولمة أداة جديدة للتحكم في تقسيم العمل في العالم وإبقاء الفقراء والمستهلكين في وضعهم الراهن، دون شعارات أيديولوجية أو سياسية. لكن كلاً منا يستطيع تفسير العولمة بأي طريقة يمكن أن تخدم بها الاقتصادات الوطنية والإقليمية. والسبب في ذلك هو أن أحدا لا يستطيع، حتى الآن، أن يزعم أن العولمة هي نظرية أو فلسفة تحقق التعاون الدولي وسعادة الإنسان.

وعلينا جميعاً أن نتساوى في فهم الموضوع المطروح. فنحن، مجموعة البلدان الأقل نموا، ننظر الى العولمة بهلع، لأن العزلة والتهميش سيهددان بلداننا إذا لم نتساعد. وقد رأينا هذه الأنماط النشطة في آسيا، التي كانت اقتصاداتها توصف حتى عهد قريب بأنها معجزة، لكنها تشهد اليوم تقلبات عنيفة. وإذا كانت العولمة مفهوما شاملا، فلا بد من أن تساعدنا على فهم الأزمات وحلها. وينبغي أن يشمل نهج العولمة إسداء إرشادات ثابتة ودائمة ومستقرة، تشمل الأخلاقيات وتشمل أيضاً المبادرات والمعاملات السليمة في مجالات الأسواق المالية والاستثمارات والسياسات النقدية.

ولا تزال الأسئلة المتعلقة بالبلدان النامية وأقل البلدان نموا دون جواب، لأن الأجوبة تنطوي على احتمالات ورؤى غامضة. فبالنسبة للناس البسطاء الذين يبحثون عن مخرج من الحاجة والفقر في بلدان كبلداننا، يبدو الحديث عن العولمة نوعاً من الترف الفكري والنظري. والعولمة لا تقدم في الوقت الراهن أي صورة ملموسة عن المساواة. والأخطر من ذلك أننا نتحدث عن العولمة كما لو كانت مستقبلا ينتظرنا، أو قدرا محتوما، أو خياراً وحيداً. وهذا المنطق يعيق الحوار، وقد يسد الباب أمام أي فرصة للتفكير الحر، ويجعل الأمر يبدو وكأننا نوقع عقدا من عقود الاستسلام والإذعان.

والبلدان الأقل نموا، ومنها اليمن، تحتاج إلى إجراء عملية إصلاح هائلة لتتمكن من بناء الأرضية التنموية والاقتصادية اللازمة للإسهام في التكامل الدولي وفي أداء دور في الشراكة الدولية.

من كلمة للسيد عبد القادر با جمال، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني، الى الجلسة العامة السادسة للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ويتزايد اعتماد اليمن على صادرات النفط، إلا أنه لم يُفلح في زيادة صادراته ولا في جعل الطلب يزداد على منتجاته المصنّعة الأخرى التي من شأنها توظيف عمالة أكبر مما توظفه صادرات الطاقة. والواقع أن كمية الصادرات الصناعية قد انخفضت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣ بنسبة تثير الجزع، إذ وصلت الى ٩٢,٢ في المائة. ويبين مسح شمل ١٠٦ بلدان لها صادرات صناعية أن كمية صادرات اليمن كانت هي الأقل، إذ لم تتجاوز نسبتها ١ في المائة[٩٦]. وعلاوة على ذلك، لم يجتذب اليمن حتى الآن قدراً من الاستثمار الأجنبي المباشر يكفي لعلاج افتقاره الى بنية أساسية وافية لتشمل الموانئ، والاتصالات، والمؤسسات الملائمة. وقد أجريت، نظرياً، بعض التحسينات على القطاع القضائي، بناء على توصيات البنك الدولي، لكن النتائج لم تظهر بعد.

١- القدرة التنافسية للأيدي العاملة

من المشاكل الرئيسية في اليمن الانخفاض في مستوى إنتاجية القوى العاملة، التي تفتقر إلى التعليم الأساسي والمهارات اللازمة للتكيّف مع التغيّر. ويبيّن تعداد السكان لعام ١٩٩٤ أن أكثر من ٥٣ في المائة من أفراد القوى العاملة كانوا أميين، و٣,١ في المائة كانوا من خريجي الجامعات[٩٧]. واليمنيون أقل قدرة على

(٩٦) World Bank, Global Competitiveness Indicators، متاح على الإنترنت: http://wbln0018.worldbank.org/psd/compete.nsf.

(٩٧) إسكوا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ١٩٩٧-١٩٩٨. الجزء الثاني: البطالة في منطقة الإسكوا، دراسات حالات مختارة (الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.L.18)، ص ٨٨.

المنافسة من الأجانب المقيمين في اليمن. ومعظم القوة العاملة اليمنية يأتي من المناطق الريفية، حيث يشكل التعليم الأساسي والتقاليد الاجتماعية، ومنها تعاطي القات، عوائق للعمل. وستؤدي إعادة الهيكلة الى زيادة البطالة بين المواطنين وفرص العمل أمام الوافدين العرب الأكثر منهم مهارة. ومع أن الترتيبات اتخذت مع البنك الدولي لزيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتحسين التدريب الفني والمهني، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن أهداف الحكومة لعام ٢٠٠١ زيادة النسبة المخصصة للتعليم ضمن مجموع الميزانية إلى ٨,٣ في المائة، بعد أن كانت ٣,٦ و٥,٣ في المائة، على الترتيب، في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧[٩٨].

ورغم تسارع النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٩، استوعبت معظم الوظائف قوى عاملة ماهرة غير يمنية. وقد لا تستوعب الخصخصة فائض القوى العاملة، لأن المستثمر الخاص، الذي يصبو إلى الكفاءة والفعالية، سيفضل استخدام أجانب يفوقون اليمنيين في المهارات. وحتى خريجو الجامعات يواجهون صعوبة في العثور على فرص عمل ملائمة لأن شهاداتهم لا تطابق احتياجات السوق: ففي عام ٢٠٠٠، لم يعثر على عمل مناسب إلا ٢٩ في المائة من الطلبة المتخرجين، بينما ظل ٤٩ في المائة عاطلين عن العمل. وتتمثل تحديات التعليم الأساسية في زيادة الالتحاق بجميع مراحل التعليم وتحسين المناهج لتلبية مستلزمات السوق، والتدبيران مترابطان.

٢- الحاجة الى إصلاح الخدمة المدنية

من التحديات الأخرى التي يواجهها اليمن إصلاح الخدمة المدنية. فالقطاع العام يعاني من الفساد وعدم وجود إدارة مناسبة. وقد ورد في أوكسفورد أناليتيكا (Oxford Analytica) أن الفساد يعتبر، لدى الكثيرين، أصل الكثير من مشاكل اليمن الراهنة[٩٩]. والمرتبات هي، نتيجة للسياسات التضخمية التي تعتمدها السلطات، متدنية إلى حد يضطر معه الموظفون إلى تكملتها، فيمارس كثيرون من موظفي الخدمة المدنية ثلاث وظائف مختلفة. وبالرغم من السياسات والخطط المرسومة لإصلاح الخدمة المدنية، لم ينجز إلا قليل في هذا المجال. وفي رأي البنك الدولي أنه ينبغي تخفيض القوى العاملة في القطاع العام إلى النصف، أي من ٠٠٠ ٤٠٠ موظف (مطلع عام ٢٠٠٠) إلى ٢٠٠ ألف، بحلول عام ٢٠٠٣. غير أن الحكومة تتلكأ في تخفيض عدد موظفي القطاع العام، حرصاً منها على تحاشي المسؤولية المباشرة عن تفاقم البطالة، وقد زادت، فوق ذلك، رواتب موظفي الدولة بغية التعويض عن سحب إعانات الاستهلاك. بيد أنها، سعياً منها إلى تحسين إنتاجية القطاع العام، شرعت في حملة عامة لمنع مضغ القات أثناء العمل وتحديد دوام منتظم له[١٠٠].

ولم يجتذب برنامج الإصلاح، الذي بدئ به سنة ١٩٩٥، ما يكفي من الاستثمارات لتهيئة البيئة المؤاتية لتوسيع القطاع الخاص. وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير النفطي، هو، في المقام الأول، نتيجة لعدم استقرار اليمن سياسياً، وللافتقار إلى مؤسسات قانونية فاعلة وإلى بنى أساسية كافية. ولا يزال المستثمرون المنتمون الى القطاع الخاص يرون أن الاستثمار في اليمن مجازفة كبيرة.

٣- خلاصة

---

(٩٨) IMF, Republic of Yemen. Enhanced structural adjustment facility. Medium-term economic and financial policy. Framework paper 1999-2001, 5 March 1999. متاح على عنوان الإنترنت http://www.imf.org/external/NP/PFP/1999/Yemen.

(٩٩) Oxford Analytica Daily Brief, 12 July 2001.

(١٠٠) Oxford Analytica Daily Brief, 24 November 2001.

اليمن من أقل البلدان استعداداً لمواجهة العولمة. وهو يفتقر إلى بيئة اقتصاد كلي مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتمد اعتماداً شديداً على الصادرات النفطية، التي شكلت ما يتجاوز ٩٠ في المائة من إيرادات التصدير في التسعينات، ويفتقر إلى هياكل أساسية قانونية ومادية تتيح للقطاع الخاص أن يضطلع بدور رائد. ويضاف الى ذلك أن قواه العاملة تعاني من ارتفاع معدلات الأمية، ونوعية نظامه التعليمي ضعيفة. وسيتعيّن عليه أن يعمل جاهداً للحاق بالعولمة، وإلا واجه خطر زيادة تهميشه.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ستواجه بلدان منطقة إسكوا خطر ازدياد تهميشها إذا أخفقت في الاندماج في الاقتصاد العالمي. فالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي أمران أساسيان لنموها الاقتصادي والاجتماعي، لأن القوى العاملة آخذة في النمو بسرعة، شأنها شأن معدلات البطالة والعمالة الناقصة. ولا مفرّ من ان تؤثر العولمة في اقتصادات هذه البلدان ومجتمعاتها؛ وما لم تُتخذ تدابير ملائمة لتحرير اقتصادها، فسيحصل استبعاد اجتماعي لشرائح كبرى من سكانها. وتُعتبر البطالة إجمالاً، والبطالة الطويلة الأمد خصوصاً، السبب الرئيسي للتهميش الاجتماعي؛ والعامل الأساسي هنا هو تزايد التفاوت بين العمال المهرة وغير المَهَرة من حيث الدخل وفرص العمل. ولا مناص من أن تسبب هبوطاً شديداً في الطلب على العمال غير المهرة، فتمنع مشاركة نسبة هامة من السكان في البنى والأنشطة الاجتماعية الأساسية. ويضاف إلى ذلك أن التقدم التكنولوجي سيؤدي إلى أتمتة الكثير من المهام التي كان يَضطلع بها، فيما مضى، عمال غير مهرة، فيسبب مزيداً من التهميش الاجتماعي.

وتركز هذه الدراسة على الشروط اللازمة لاستفادة الاقتصادات الوطنية من العولمة المفروضة على جميع البلدان النامية. ومن المسؤوليات الملقاة على عاتق بلدان المنطقة مسؤولية السعي إلى خدمة مصالحها الخاصة باتخاذ مبادرات مصمّمة لتهيئة الاقتصاد عامةً، والقوى العاملة خاصةً، للتجاوب مع الفرص المتاحة. ويسعى في الدراسة أيضاً الى تحديد ما لكل اقتصاد من مواصفات إيجابية وسلبية، بغية إبراز أهمية التكامل الإقليمي عند التصدّي لمختلف مراحل العولمة. وبالرغم من ان قضية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي من النتائج التي قد تترتب على العولمة، لم تستكشف على نحو مستفيض، ينبغي التأكيد على أنها من الأدوات الرئيسية لتحديد المزايا النسبية الإقليمية عند التعامل مع الكتل الاقتصادية التي منها الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وبلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وعلى صعيد المفاهيم، ينبغي أن تدفع قضية العولمة بالحكومات والجمهور ومنظمات المجتمع الأهلي ووسائل الإعلام، في كل البلدان، الى مناقشة مدى الاستعداد الوطني لمواجهة تحديات العولمة. وللتعاون الإقليمي أهمية حيوية فيما يتعلق بضم اقتصادات التصدير الوطنية، كل بمفرده، الى الجهود التي تبذل من أجل ذلك. وينبغي التأكيد مجدداً على الحاجة الى بيئة اقتصاد كلي مؤاتية تستند الى السلطات التنظيمية للقطاع العام، وعلى دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على مصادر الدخل المتقلبة. ويجب تكثيف جهود الإصلاح المؤسسي للتشريع المالي والقوانين العامة وقوانين العمل، مع التركيز خصوصاً على دور العمال المهرة والصناعات الكثيفة الاستخدام للمعارف. ومدى استعداد أي بلد لمواجهة العولمة هو رهنٌ بنضجه في الميدان الاقتصادي وبخبراته الماضية، ومدى استعداده للنظر بجدية في مزايا العولمة.

ويجب الإقرار بأن العولمة لن تزيل الاختلالات الراهنة في أسواق العمل الإقليمية. بل ان المتوقع أن يزداد، في العقد المقبل، تضرر سوق العمل خلال فترة الانتقال من نمط النمو الأفقي للإنتاج إلى التنمية المستدامة المتأثرة بالعولمة. والعولمة والاستثمار الأجنبي المباشر يبحثان عن مناطق مؤاتية بيئياً يكون من العوامل الحاسمة فيها استناد مهارات الأيدي العاملة الى نظام تربوي داعم يستطيع توليد قوى عاملة مرنة.

وخلال التسعينات، كانت أهم أسباب البطالة والعمالة المنقوصة تدني إنتاجية كل القطاعات وانخفاض الاستثمار، وتقليل عدد وظائف القطاع العام، وعدم كفاية التعليم، وقد حدّ ذلك من الفرص المتاحة أمام الخريجين للعمل في وظائف منتجة. والتأثير الوحيد الذي ستحدثه العولمة في هذه العوامل هو جعل الأوضاع تتردى؛ وإذا لم تُتخذ إجراءات مناسبة لتحسين المهارات وإمكانات إحداث تغيير في القوى العاملة، فحالة البطالة ستتفاقم، على نحو ما برز في اللمحة الموجزة التي أعدت حول بلدان المنطقة في الفصل الرابع. وعلى بلدان إسكوا أن تقدر أهمية التكامل الإقليمي حق قدرها، فهذا سيوفر لها، في علاقتها بمنظمة التجارة العالمية وسائر الكتل

الاقتصادية، قدرة تفاوضية أكبر مما تتمتع به الاقتصادات الوطنية منفردة.

وفي المستقبل، سيكون للتعليم والتدريب أهمية اقتصادية أكبر مما كان لهما في الماضي، ولذلك سيتوجب ان يعاد النظر في دور كل منهما إذا كان المراد تهيئة الشباب، بطريقة مناسبة، للانضمام إلى القوى العاملة. أما في الوقت الحاضر فنوعية نظم التعليم الإقليمية تتردى لأن الاستثمارات التي تُجرى لا تفي بالغرض ولا تتناسب مع الطلب ولا يمكنها تلبية الاحتياجات الجديدة. وهذا الوضع، مقروناً بالافتقار إلى برامج تدريب مناسبة، قد زاد من البطالة في صفوف المتخرجين الشباب. وعندما يظل الخريجون عاطلين عن العمل، يفقد الاقتصاد كثيراً من الاستثمارات. وبالمثل، لم تُستكمل مناهج التعليم العالي، أو لم تعدَّل، بحيث تلبي الاحتياجات المستجدة فيما يتعلق بالمهارات. وعلى هذه المؤسسات، لكي تنجح، أن تخرّج أفراداً منفتحين مبدعين واسعي الخيال، يفضّلون اتباع النهوج الجماعية ويتسامحون إزاء الغموض ويتقبلون الجدّة والمبادرة. غير أن هاجري الدراسة، الذين يمثلون أكثرية شباب المنطقة، أي ٨٥ في المائة من السكان، المتراوحة أعمارهم بين ١٨ و٢١ سنة، غير مجهزين الآن تجهيزاً كافياً للانضمام إلى القوى العاملة. ونظام التعليم المدعوم والجامد في بلدان إسكوا مسؤول عن أهم مشكلتين تتعلقان بالسوق وهما: ارتفاع معدلات البطالة في صفوف خريجي المدارس، ونقص القوى العاملة الماهرة اللازمة للنمو الاقتصادي. ومن القضايا الرئيسية التي يجب التصدي لها لرفع مستوى أسواق العمل في المنطقة: إعادة النظر في التعليم، مع التركيز على تحديد مقتضيات مرنة للمهارات ولسوق العمل؛ وتشجيع التدريب المهني؛ وإزالة تشوهات سوق العمل؛ واشتراك الحكومة والقطاع الخاص في تحمل المسؤولية، مع اضطلاع الأولى بمسؤولية إصدار النظم والثاني بمعالجة شؤون الإنتاج.

وهذه الإصلاحات غير كافية بحد ذاتها لتأمين فوائد العولمة، ويجب أن يواكبها طلب متزايد على اليد العاملة يتولد من اقتصاد تنشّطه جاذبية الاستثمار الأجنبي والمدخرات المحلية.

وثمة عامل هام آخر يحدد فوائد العولمة التي يمكن ان تجنيها البلدان عندما تكثر فيها القوى العاملة غير الماهرة، وهو قدرتها على أن تزيد وارداتها من التكنولوجيا وترفع، في الوقت ذاته، مستويات مهارة قواها العاملة الوطنية. ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد: السياسات الحكومية التي تستهدف تأمين الدعم لمحفزات تكوين رأس المال البشري وتخفيض تكلفة اعتماد التكنولوجيا. ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية أيضاً تنسيق الجهود، لأن الاستثمار في رأس المال البشري وحده سيؤدي الى تراكم المهارات، في حين أن زيادة نقل التكنولوجيا وحدها لا يُحتمل لها أن تستمر، بل يمكن ان تضر بالتنمية لأنها تزيد تفاوت المداخيل. وهذه العبرة يمكن استخلاصها من تجربة التنمية في بلدان شرقي آسيا، حيث أُنجز التصنيع وتراكم المهارات بسرعة من خلال توسيع نظام التعليم بالتزامن مع رفع مستوى المهارات. ولم يثمر هذا النهج تضييق الفجوة التكنولوجية وزيادة الطلب على القوى العاملة المثقفة فحسب، بل وفّر أيضاً التدريب والخبرة اللازمين لتحقيق الإمكانات الاقتصادية لهذه القوى المثقفة. ولا حاجة، في بلدان منطقة إسكوا، إلى هذا الاتجاه اللولبي الصاعد في الأنشطة الصناعية الكثيفة الاستخدام للمهارات، بل يمكن، رهناً بالقطاعات المحدودة التي يكون فيها للبلد مزية نسبية، ان ينطلق هذا الاتجاه من القطاعات الأولية أو قطاعات الخدمات.

ولتراكم رأس المال البشري بُعدٌ هام آخر يتصل ببرامج التدريب. فالقدرة التنافسية وسرعة الابتكار التكنولوجي اللتان يتحلى بهما الاقتصاد العالمي تقتضيان إجراء تغييرات هامة وسريعة في تدريب القوى العاملة. ولا بد من بذل الجهود على نطاق واسع لتلقين الأفراد المعارف والمهارات التي يجري تحديثها، ولتمكينهم من التنافس بنجاح في سوق العمل. ويجب أن تذهب هذه الجهود الى أبعد من استغلال الحيّزات المنتجة التي تظهر في سياق يشكل الابتكار فيه أهم القوى الدافعة للنمو. ثم ان النمو القطاعي غير متكافئ في اقتصاد معولم، والقطاعات العاجزة عن زيادة إنتاجها تدفع الثمن. وعندما تكون المهارات محصورة

في قطاعات آخذة في التدهور، تنخفض قيمة رأس المال البشري، فتمس الحاجة إلى برامج لإعادة التدريب. والبرامج الذكية التصميم والمعتَمدة في الوقت المناسب يمكن أن تساعد على إكساب الأيدي العاملة، بأدنى التكاليف، درجة عالية من المرونة.

لقد أسهم الافتقار إلى معلومات عن أسواق العمل تتصل بالعمالة وشغور الوظائف ومستلزمات التدريب، إسهاماً إضافياً في فوضى الحالة الراهنة وفي التفاوت بين عرض وطلب القوى العاملة. وفي أنحاء العالم الأخرى، ينتفع العاطلون عن العمل بمساعدات تمدهم بها مكاتب متخصصة تُوائم بين الوظائف والتعليم والمهارات وتؤمن إعادة التدريب لتسهيل الالتحاق بأسواق العمل. وهم يتمتعون أيضاً باستحقاقات تغطّي تكاليف عيش الكفاف وتحول دون اشتداد فقرهم. ولا بد، لتقديم هذه الخدمات، من توفر بيانات شاملة عن سوق العمل؛ ثم ان لتيسُّر هذه الخدمات قيمة خاصة في فترات الإصلاح. ورغم الاعتراف بأن هذه المسألة تحظى بأولوية عاجلة وينبغي أن تعالجها منظمة العمل العربية وإسكوا وغيرهما من المنظمات الإقليمية، لم تبذل حتى الآن سوى جهود قليلة في هذا السبيل.

وختاماً، تؤكد هذه الدراسة من جديد أهمية تقييم الآثار الاجتماعية التي تترتب على عملية العولمة في بلدان منطقة إسكوا. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تشترك المنظمات غير الحكومية وغرف الصناعة والتجارة والأوساط الأكاديمية والنقابات والمنظمات العمالية في إجراء دراسات وطنية وإقليمية معمقة تتناول الآثار السلبية للعولمة وتجعل من الممكن اغتنام الفرص التي يفتحها الاقتصاد العالمي.

المرفق الأول

الفجوة الرقمية

الفجوة الرقمية هي الفارق الذي يفصل بين من ينتفعون ومن لا ينتفعون بالتكنولوجيا الرقمية والإنترنت. إنها، بتعبير أبسط، ما يفرّق بين المرتبطين وغير المرتبطين بها. ولا شك في أن هذه الفجوة اتسعت، على غرار الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، من جراء العولمة. وتنحصر منافع التكنولوجيا الرقمية بقلة من البلدان وقلة من المجتمعات المحلية أو قلة من أعضاء هذه المجتمعات داخل تلك البلدان. ولا تفصل الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي وحسب، بل هي قائمة داخل كل بلد: ففي الولايات المتحدة أفراد كثيرون لا يحصلون على المنافع، في حين أن غيرهم، في مناطق الهند الريفية، يتاح لهم ذلك. والذين ينتفعون بالتقدم التكنولوجي ويعرفونه ستزدهر أحوالهم، بينما يُستبعد الباقون وينخفض دخلهم ومستوى تعليمهم وتتضاءل استفادتهم من فرص العمل.

وقد يثمر سدّ الفجوة الرقمية ما يسمى بالعوائد الرقمية، أي مستويات معيشة محسنة وتقدمات اجتماعية متزايدة. وباستطاعة التكنولوجيا الرقمية تمكين الفقراء. وكثيرون من الحِرَفيين الموهوبين يعيشون في المجتمعات النامية ولا يستطيعون النفاذ إلى السوق، وسيتعيّن على أكثريتهم النزوح إلى مدن أكبر لرفع مستوى معيشتهم أو دخلهم، وذلك، بالضرورة، على حساب حرفتهم وثقافتهم. ولا يمكن للحرفيين ابتكار سلع قابلة للتسويق بأسعار تنافسية دون أن يكون لديهم اتصالات موثوقة، وان يستفيدوا من قروض لشراء المواد، ويفهموا مسار الأعمال التجارية أو الاتجاهات وأساليب الحياة الرائجة في الأسواق التي توجّه إليها السلع[١]. وقد تمكن مواقع الإنترنت المنتجين الصغار من النفاذ إلى السوق وتربطهم بمنافذ بيع التجزئة، في حين أن البرمجيات تيسّر لهم تلبية الاحتياجات المحددة وتنظيم تجارتهم وتعزيز إنتاجيتهم[٢]. ويمكن للمناطق النامية، بفضل التكنولوجيا الرقمية، أن تقفز إلى الأمام وتسلك طريقاً بديلاً إلى التنمية[٣].

وتفتح العوائد الرقمية فرصاً، لا للتجار الصغار وحسب، بل أيضاً للشركات عبر الوطنية التي ينبغي لها، بناء على ذلك، أن ترى في شعوب العالم الفقيرة زبائن محتملين، لا مشكلة اجتماعية تعود معالجتها للحكومات[٤]. فهذه السوق غير المستغلة، ذات الـ ٥ مليارات نسمة، تمثل قوة شرائية محتملة هائلة. وباستطاعة أي إنسان، في أي مكان من العالم، أن يصبح زبوناً محتملا باستخدام أدوات بسيطة للنفاذ الى الإنترنت تضم، مثلاً، شاشات اللمس التي تقدم خيارات لغوية شتى. وثمة فرص أخرى تتمثل في إيجاد الوظائف. وفي الوقت الحاضر، يحتاج كثير من البلدان المتقدمة النمو إلى خريجين متخصصين في التكنولوجيا الرقمية ليتواصل بهم عصر المعلومات السريع النمو. وفي الولايات المتحدة، يبلغ عدد وظائف مصممي مواقع الإنترنت ومبرمجيها ٠٠٠ ٥٠٠، ولا تزال هذه الوظائف شاغرة[٥]، بينما ازدادت وظائف تكنولوجيا المعلومات بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨ بسرعة تفوق سرعة نمو جميع الوظائف الأخرى بخمس مرات[٦].

---

(١) "Internet commerce for development"، وهو متاح على www.digitaldividend.org.

(٢) www.viatru.com هو موقع متخصص في الربط بين الحرفيين وبائعي الجملة الكبار.

(٣) "WRI welcomes G8 summit's calls for action to bridge global digital divide"، متاح على www.digitaldividend.org/pressexptem.asp.

(٤) C.K. Prahalad، نكر في "A new business frontier: Highlights of the creating digital dividends conference", *Businessweek*, 18 December 2000.

(٥) "Closing the Internet skills gap", *Businessweek*, 18 December 2000.

(٦) Digital Divide Network, "Digital beat", 12 July 2000، متاح على www.digitaldividenetwork.org/workdemands.adp.

وفي عام ١٩٩٤، كان عدد الذين يستخدمون الإنترنت ٣ ملايين فقط. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، كان العدد المتوقع لمستخدمي الإنترنت وشبكة الحواسيب العالمية يناهز ٣٠٤ ملايين[٧]. ولا يمكن سدّ الفجوة الرقمية إلا إذا جهدت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تأمين التعليم عن بعد ووهْب البرمجيات والحواسيب الرخيصة للقرى، مع تدريب سكانها على استخدامها. ومن مصلحة القطاع الخاص سد هذه الفجوة للمحافظة على حصته من السوق وزيادة عدد الزبائن، فبذلك تزداد الأرباح. وقد عمدت الشركات الكبرى، ومنها شركة فورد، الى تزويد موظفيها في جميع أنحاء العالم بحواسيب منزلية واشركتهم في الإنترنت، لكي ينمّوا معرفتهم باحتياجات الزبائن ويحسّنوا الاتصال بين مختلف الإدارات[٨].

وإلى ذلك، تنفق شركات كثيرة، منها مايكروسوفت وآي بي إم وهولت باكارد وأركسون وسيسكو، ملايين من الدولارات لإنشاء مدارس ومراكز تدريب، ولتقديم هبات على شكل أجهزة وبرمجيات، ولوضع مخططات للدروس وتنظيم مسابقات لتقوية الارتباط وخدمة الأغراض الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. والهدف الكامن وراء ذلك هو زيادة الدخل والإنتاجية بإيجاد زبائن جدد. وكثيراً ما تضاهي هذه الجهود وتدعمها جهود تبذلها منظمات دولية ومنظمات محلية صغيرة في مناطق نائية من العالم النامي.

ألف- الفجوة الرقمية في منطقة إسكوا

يتزايد استخدام الإنترنت بسرعة في المنطقة، بعد انطلاقة بطيئة. وفي بقية أنحاء العالم، اتسع نطاق استخدام الإنترنت بفضل الجامعات؛ أما في منطقة إسكوا، فالتجارة هي العامل الحاسم. ورغم توفّر عدد كبير التنوع من الخدمات، لا يزال ثمة بعض العقبات الرئيسية التي تمنع، أو تؤخّر، سد الفجوة الرقمية، وهي تشمل ما يلي:

١- البنية الأساسية

إمكان النفاذ الى الإنترنت في الشرق الأوسط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الأساسية للاتصالات، أو بما يسمى بنية المعلومات. وهذه البنية مؤاتية، في بلدان الخليج، للارتباط بالإنترنت. وفي المناطق الأخرى، تعقد الحكومات اتفاقات مع شركات دولية، منها غلوبل وان (Global One) وآلكاتيل، لتمكين الأفراد من النفاذ الى شبكة الإنترنت. غير أن النتيجة كثيراً ما تكون مقصرة عن الارتباط الأمثل في بيئات غير معيارية[٩]. وثمة مناطق ليس فيها بنية مناسبة للمعلومات. ومع أن الانتفاع بالحاسوب والإنترنت هو العنصر الأساسي اللازم لسد الفجوة في عدة مناطق، لا تزال المشكلة في كثير من البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي مشكلة الارتباط بأي نوع من أنواع الاتصالات، لا الارتباط بالتكنولوجيا الرقمية.

٢- التعليم والمهارات

ثمة عقبة أخرى تعرقل سدّ الفجوة الرقمية في المنطقة، وهي طغيان اللغة الإنكليزية. ورغم التزايد الكبير في مواقع الإنترنت العربية وكمية البيانات العربية المتاحة مباشرة، يبقى الذين لا يعرفون الإنكليزية في وضع حرمان. ولذلك يجب تحسين معرفة اللغات في المنطقة. ثم ان الابتكارات التكنولوجية يمكن ان تحل هذه المسألة: وقد أنزلت شركة آي بي إم الى الأسواق، مؤخراً، برمجيات لترجمة محتوى الإنترنت في الوقت الحقيقي[١٠]، وهو متاح على نطاق واسع في المنطقة.

---

(٧) المرجع نفسه.

(٨) "Taking action", *Businessweek*, 18 December 2000.

(٩) Jon Anderson, "The Internet and the Middle East: Commerce brings region on-line", Middle East Executive Reports, vol. 20, No. 12, December 1997.

(١٠) IBM press release, "IBM removes language barriers to global communications", 8 January 2001، متاح على http://www.ibm.com/Press/prnews.nsf/jann.

وسيستلزم سدّ الفجوة الرقمية مساهمات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في توفير المهارات، والتدريب، وأجهزة وبرامج الحاسوب، والتكنولوجيا الرقمية. وقد أظهر لبنان نجاحاً باهراً في استخدام التكنولوجيا الرقمية: فالتكنولوجيا الخلوية منتشرة فيه انتشاراً لا بأس به، ومعدل معرفة استخدام الحاسوب مرتفع، والتكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك بروتوكول التطبيقات اللاسلكية، تُعتمد الآن بسرعة.

لكنّ استخدام الإنترنت لا يزال يخضع لتضييقات الرقابة. فبعض بلدان المنطقة، وفيها جميعاً تسيطر الحكومة على الاتصالات وتحتكرها، يستخدم مرشحات لمخدِّمات وكيلة ويضع الحواجز أمام محتويات محددة. ويستثنى الأردن من ذلك، إذ انه قطع "أبعد الأشواط في فصل اتخاذ القرار السياسي في الوزارات عن المنظِّمين المستقلين ذوي السلطة القانونية، وفي تحويل دوائر بريده واتصالاته إلى شركة ستباع للقطاع الخاص، وهذا هو البديل الذي تفضّله الشركات الدولية العاملة في مجال الاتصالات[١١]. ويمكن أيضاً تقييد استخدام الإنترنت بجعل كلفته باهظة.

٣- العوائد الرقمية

في منطقة إسكوا مجموعة كبيرة من الحرفيين وأهل الصناعات اليدوية، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، ويمكن تسويق منتجاتهم بنجاح من خلال الاتصال المباشر، لأن هذه المنتجات موثوقة ونادرة، وكثرة المواطنين العرب المقيمين في الخارج والجادين في الحصول على سلع تقليدية. ويمكن أن توفر الإنترنت سوقاً لمنتجي الملبوسات والأغذية والفنون، وفرص عمل للفقراء؛ ويمكنها أيضاً أن توفر عمالة فعلية حيث يبدو من المتعذّر إيجاد وظائف محلية. وتخشى حكومات المنطقة أن تقضي الإنترنت على ثقافة السكان التقليدية وأن تنشر أحاسيس ثورية أو معادية للدولة. ولكن، على نقيض ذلك، لو استُخدمت الإنترنت على نحو مناسب لأمكنها أن تعزز صورة الثقافة العربية وتبدّد الانطباعات المشوهة عن التقاليد العربية. وفي رأي أندرسون ان "بلدان الشرق الأوسط، في ديارها وخارجها، تملك موهبة الانتقال إلى اقتصاد المعلومات. ولدى أسرة الإنترنت في المنطقة شعور قوي وواسع الانتشار بأن هذا ليس هو المستقبل وحسب، بل انه مستقبل يمكن لسكّان الشرق الأوسط وشركاته أن يتحلوا فيه بقدرة التنافس في مجال النوعية والأسعار والنفاذ الى الإنترنت"[١٢].

(١١) أندرسون، المرجع السابق.

(١٢) ج. أندرسون، المرجع السابق.

المرفق الثاني

تصنيف البلدان حسب المخاطر

التصنيف الدولي للبلدان حسب المخاطر هو، في سياق العولمة، أمر بالغ الأهمية بالنسبة الى إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فكل مستثمر محتمل يدرس المزايا والمساوئ قبل خوض المجازفة في أي بلد، وهي مجازفة تشمل المخاطر السياسية والسياسات الاقتصادية وبنية الاقتصاد. أما أهم محاور الاهتمام فهي إلغاء القيود التنظيمية، والشفافية، والتبسيط. وكل المستثمرين يفضلون بيئات الأعمال التجارية غير المثقلة بالأنظمة الصارمة والرشوات والالتزامات القانونية الهادرة للوقت. وتوضع في الاعتبار أيضاً مخاطر السيولة. ويحدد التصنيف العام قدرة البلد التنافسية إجمالاً وإمكان نجاحه في إطار العولمة.

وفي منطقة إسكوا، تتدنى مرتبة البلد الإجمالية، في كثير من الأحيان، بسبب المخاطر السياسية، ويصدق هذا خصوصاً على اليمن ولبنان والجمهورية العربية السورية والكويت. وبوجه الإجمال، تحظى بلدان مجلس التعاون الخليجي بأعلى الدرجات، بينما يتصدر الأردن أكثر الاقتصادات تنوعاً.

البلد	التصنيف الإجمالي (أقل خطراً)	الدرجة الإجمالية (من ١٠٠)	الخطر السياسي	خطر السياسات الاقتصادية	خطر البنية الاقتصادية	خطر السيولة	تصنيف بيئة الأعمال (من ١٠٠)	الاستعداد لتقبل التجارة الإلكترونية (من ٦٠)	الترتيب (من ٦٠)
الأردن	ب	٣٨	ج	ج	ب	أ			
الإمارات العربية المتحدة	ب	٢٧	ج	ب	أ	ب			
البحرين	ب	٣٥	ج	ب	ب	ب			
الجمهورية العربية السورية	د	٦٥	د	ج	د	د			
عُمان	ب	٣٢	ب	ب	ب	ب			
قطر	ب	٣٠	ب	ب	ب	ب			
الكويت	ب	٣٣	ج	ب	ب	ب			
لبنان	ج	٥٧	د	د	د	ب			
مصر	ج	٤١	ج	ج	ج	ب	٦,١	٤,٦	٤٩
المملكة العربية السعودية	ب	٣٩	ج	ب	ب	ب	٦,٠٢	٥,٥	٤٠
اليمن	ج	٤٦	•	ب	ب	ب			

المرفق الثالث

المرأة والعولمة

تختلف تحليلات آثار ومفاعيل العولمة بالنسبة للمرأة اختلافاً واسعاً. فبينما يرى بعض الكتّاب أن العولمة ستكون مفيدة للمرأة إجمالاً، يعتقد معظمهم أن النساء هنّ الضحايا النهائية لهذا العصر الجديد. ويحتمل لازدياد المنافسة وتناقص التقديمات الاجتماعية وتعويضات الضمان الاجتماعي أن يؤثر تأثيراً سلبياً في النساء، ولا سيما الأمهات. ويترتّب على العولمة ازدياد التنافس، يواكبه ضغط متزايد على مستويات المعيشة الأساسية. ومن المحتمل أنه سيتعيّن على المرأة أن تعمل لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرتها. ومع تزايد الانفصال والطلاق في جميع أنحاء العالم، كثرت النساء اللواتي أصبحن معيلات وحيدات يواجهن ضغطاً متعاظماً، وأصبح عليهن، ليس فقط أن يتدبرن الأمور كأمهات وعاملات، بل أيضاً أن ينجحنَ في أجواء تزداد جفاءً لا تنفك. وحتى عندما توظف الشركات نساءً، فهي تنزع إلى ان تدفع لهن أجوراً أدنى من أجور الرجال للقيام بنفس العمل، وخصوصاً في بلدان العالم النامي.

ولتدنّي التقديمات والرعاية الاجتماعية، بعد العولمة، آثار مباشرة تصيب النساء أكثر مما تصيب الرجال. فالمرأة بحاجة إلى تقديمات اجتماعية مثل إجازة الأمومة والوقت اللازم قضاؤه مع الأولاد. وبعض المحلّلين يروا أن العولمة ستفيد النساء لأنها تزيد فرص العمل بدوام جزئي والعمل المؤقت. ولكن بما ان العولمة ستحد أيضاً من الأجور، فمن غير المحتمل أن تتمكن النساء من المحافظة على مستوى معيشي معقول وهنّ يزاولن أعمالاً مؤقتة وأعمالاً بدوام جزئي. وبالتالي، لا يستبعد، مع احتمال تزايد عمالة المرأة عموماً، استجابةً لالتزامات أرباب العمل، ان تؤدي طبيعة العمل الذي تقوم به المرأة والفترة التي تقضيها في إنجازه الى زيادة العبء الملقى على عاتقها.

ومن فوائد العصر الجديد عولمة القضايا الاجتماعية بواسطة الاتصالات والإنترنت ووسائل الإعلام. ففي الوقت الحاضر، تزداد صعوبة الحيلولة دون فهم القضايا الاجتماعية، وضمنها حقوق الإنسان، وحقوق العمل، وحقوق المرأة. ومع أن هذا قد لا يزيد من فرص العمالة أمام المرأة، فإنه قد يحسّن أحوالها المعيشية.

وفي بلدان إسكوا، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة عند حدها الأدنى. ونظراً لآثار العولمة ولاتجاهات العمل الجديدة، بما في ذلك تقليص حجم المؤسسات وتخفيض الأجور، يمكن القول بأن زيادة العنصر النسائي ضمن القوى العاملة لن ينجم عنها سوى زيادة البطالة. غير أن انضمام المرأة إلى القوى العاملة أمر حيوي بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع. وعندما يجري تعليم النساء تسهيلاً لانضمامهن إلى القوى العاملة، تهبط معدلات الخصوبة إجمالاً. وقد يكون لهذا أهمية حاسمة في بلدان إسكوا، التي يشهد كثير منها معدلات مرتفعة لنمو السكّان، وبالتالي، تزايداً في عدد الشباب الذين يلتحقون بالقوى العاملة في كل سنة. ومن المردودات الاقتصادية الأخرى لتعليم الإناث: تحسّن الممارسات الغذائية والصحية، وزيادة التركيز على تربية الأطفال، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة والسياسية. وهكذا يكون لتعليم الإناث منافع محددة.

لقد كان ارتفاع معدل مشاركة المرأة نتيجة لاتجاهين متعارضين أساسا. فازدياد الملتحقات بالمدارس والجامعات يتجه، في آن معاً، إلى تخفيض ورفع معدلات عمل للفتيات. وفي المنطقة بمجملها، ارتفعت هذه المعدلات من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣١ في المائة في عام ١٩٩٥، بغض النظر عن الزيادة الضخمة لالتحاق الإناث بالمدارس والجامعات في جميع أنحاء المنطقة. والبطالة أعلى إجمالاً بين النساء منها بين الرجال، ومعدلات البطالة تبلغ أحياناً، بين الشابات خصوصاً، مستويات مرتفعة إلى أقصى حد. وعلى سبيل المثال، تظهر بيانات الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٩ أن العاطلات عن العمل كن يمثلن ٩٥,٤ في المائة من مجموع العمّال العاطلين عن العمل.

وأجور الإناث، في القلة القليلة من البلدان التي تتوفر عنها بيانات، هي، عادة، أدنى من أجور الرجال. بيد أن هذا لا يدل على تحيز مطرد ضدّ المرأة. فالبنية المهنية قد تختلف بين الرجال والنساء، والنساء قد يشغلن وظائف ذات أجور أدنى. ولأن

النساء التحقن بالقوى العاملة متأخرات عن الرجال، فأقدميتهن أقصر من أقدميتهم في وظائف معيّنة، فيكون متوسط أجورهن أدنى من متوسط أجورهم. وفي لبنان مثلاً، حيث استقصيت هذه المسألة مؤخراً، تبين وجود هذين العاملين كليهما، واستُنتج أن "البنية المهنية للقوى العاملة والأقدمية في العمل، وكلتاهما لصالح العمال الذكور، لا يسمحان بالقول بأن الفارق في متوسط الرواتب، وهو لصالح الذكور، ناجم عن تحيز مستمر في مجال النوع الاجتماعي يظهر في الأجور"[١٣].

جدول المرفق ١- أجور النساء كنسبة مئوية من أجور الرجال

البلد	المصدر	السنة	أجور الإناث في القطاعات غير الزراعية كنسبة مئوية من أجور الذكور
البحرين	١	١٩٩٥	٨٦,٠
	٢	١٩٨٠	٨٣,٠
	٢	١٩٩٠	٧٨,٠
	١	١٩٩٤	٨٣,٠
الأردن	١	١٩٩٥	٨٣,٥
	٢	١٩٩٧	٨٧,٠
الجمهورية العربية السورية	١	١٩٩٥	٦٠
لبنان	٣	١٩٩٦	٧٨,٩

المصادر: (١) الأمم المتحدة، المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالمرأة، نيويورك، ١٩٩٤؛

(٢) الأمم المتحدة، المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالمرأة، نيويورك، ١٩٩٨؛

(٣) المؤسسة الوطنية للاستخدام، لبنان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة سوق العمل، نتائج التحقيق الإحصائي لدى المؤسسات، بيروت، ١٩٩٧.

وترتفع معدلات عمل المرأة الاقتصادي باستمرار في المنطقة العربية، على غرار ما يجري في سائر مناطق العالم كلها. وأكبر زيادة من هذا القبيل حصلت خلال هذه الفترة سجلت في دول الخليج، حيث كانت مشاركة النساء متدنية نسبياً في عام ١٩٨٠، ووصلت الى ضعفيها في جميع هذه الدول، باستثناء قطر، حيث وصلت الى ثلاثة أضعافها (انظر الجدول المرفق ٩). وتبين الإحصاءات حصول ارتفاع في معدلات تعليم النساء، لكن القدرة الإنتاجية لهؤلاء النساء لم تستغل بعد. وقد تكون البيانات المتوفرة في هذا الصدد مضللة، لأن الكثيرات يبحثن عن عمل في القطاع غير الرسمي. والنساء في منطقة إسكوا يتجهن إلى تفضيل الوظائف الحكومية، رغم تدني مرتبات هذه الوظائف عن مرتبات القطاع الخاص.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان (بيروت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الإنماء والإعمار، ١٩٩٨)، ص ٧٥.

جدول المرفق ٢- الوظائف الحكومية، مطلع التسعينات

المنطقة	الوظائف الحكومية المدنية العامة، كنسبة مئوية من عدد السكان	الوظائف الحكومية المدنية العامة، كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة	الأجور، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الأجور، كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي	نسبة متوسط الأجور الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢,٠	٦,٦	٦,٧	٣٥,٣	٥,٧
آسيا	٢,٦	٦,٣	٤,٧	٢٢,٤	٣,٠
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق	٦,٩	١٦,٠	٣,٨	١٥,١	١,٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,٠	٨,٩	٤,٩	٢٧,١	٢,٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣,٩	١٧,٥	٩,٨	٣٤,٨	٣,٤
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٧,٧	١٧,٢	٤,٥	١٢,٢	١,٦

المصدر: S. Schiavo-Campo, G. de Tommaso, and A. Mukherjee, "An international statistical survey of Government employment and wages", World Bank Policy Research Working Paper No. 1806, 1997; J. Modi, "A decade of civil service reform in Sub-Saharan Africa", IMF working paper, 1997, cited in Willy McCourt, "Pay and employment reform in developing and transition societies".

ملاحظة: تشمل الوظائف الحكومية المدنية العامة جميع موظفي القطاع العام ما عدا موظفي المؤسسات المملوكة للدولة والقوات المسلحة. وتجمعات البلدان هي تلك التي يستخدمها البنك الدولي. وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستبعدة إجمالاً، باستثناء بلدين: المكسيك، المشمول بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وكوريا الجنوبية، المشمولة بآسيا. وتتكون آسيا من شبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهي بلدان مختارة ينشط فيها البنك الدولي. وجميع المعدلات غير مرجحة.

جدول المرفق ٥- نسبة الباحثين عن عمل للمرة الأولى إلى مجموع العاطلين عن العمل

البلد	السنة	النسبة المئوية للباحثين عن عمل لأول مرة إلى مجموع العاطلين عن العمل	النسبة المئوية للباحثات عن عمل لأول مرة إلى مجموع العاطلات عن العمل	النسبة المئوية للذكور الباحثين عن عمل لأول مرة إلى مجموع العاطلين عن العمل
الأردن	١٩٩٣	٥٣,٠٠	٧٨,٠٠	٤٤,٠٠
	١٩٩٤	٥٨,٦٢	٨٦,٢٨	٤٧,٧٣
الإمارات العربية المتحدة				
البحرين	١٩٩١	٧١,٩٤	٩٨,٠٩	٦٥,٣٧
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٩	٨٥,٤	٩٥,٤	
العراق	١٩٨٧	٩٦,٠٠	٩٨,٠٠	٩٥,٠٠
عمان	١٩٩٣	٦٤,١٧	٨٧,٩٦	٥٩,٦٢
فلسطين	١٩٩٧	٤٥,٢١	٦٩,٦٤	٤٢,١٥
قطر	١٩٩٧	٨٠,٤٧	٩٠,٧٦	٧٥,٧١
الكويت	١٩٩٩	٧٩,٥٢	٩٠,٠٣	٧٤,٣٣
لبنان	٢٠٠٠	٤٣,٠٠	-	-
	١٩٩٧	٥٨,٩٦	٦٤,٥٣	٥٧,٧٣
مصر	١٩٩٨	٩٣,٨٧	٩٧,١١	٩٠,٤٣
	١٩٩٤	٩٥,٠٠	٩٨,٠٠	٩٣,٠٠
المملكة العربية السعودية				
اليمن				

المصدر: بالنسبة لجميع البلدان باستثناء الجمهورية العربية السورية، شعبة الإحصاء في إسكوا؛ بالنسبة للجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط.

ملاحظة: علامة (-) تعني عدم توفر بيانات.

جدول المرفق ٦- التسجيل في مرحلة التعليم الثالثة (الجامعية)، حسب الجنس

البلد	السنة	العمر	نسبة المسجلين			معدل الطلاب لكل أستاذ
			الذكور	الإناث	المجموع	
الأردن	١٩٩٦	٢٠-١٨	..	..	..	٢٢,٤
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٦	٢٠-١٨	٥	٢١	١١	..
البحرين	١٩٩٣	٢٠-١٨	١٦	٢٤	٢٠	١٢,٦
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٤	٢٠-١٨	١٨	١٣	١٦	٣٥,٣
العراق	١٩٩٥	٢٠-١٨	..	..	..	..
عمان	١٩٩٧	٢٠-١٨	٩	٧	٨	٩,٨
فلسطين(أ)	١٩٩٨	..	..	..	..	٣٣,٩
قطر	١٩٩٦	١٤	١٤	٤١	٢٧	١٣,٢
الكويت	١٩٩٦	٢٠-١٨	١٥	٢٤	٢٠	١٦,١
لبنان	١٩٩٥	٢٠-١٩	٢٧	٢٧	٢٧	٧,٨
مصر	١٩٩٥	٢٠-١٧	٢٤	١٦	٢٠	..
المملكة العربية السعودية	١٩٩٦	٢٠-١٨	١٧	١٥	١٦	١٨,٠
اليمن	١٩٩٦	٢٠-١٨	٧	١	١٤	..
المجموع الفرعي			١٩	١٣	١٧	١٣,٤

المصدر: UNESCO, *1999 Statistical Yearbook*.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توفر بيانات.

(أ) الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٩، والمسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧.

جدول المرفق ٧- التسجيل في مرحلتي التعليم الأولى والأساسية، حسب الجنس

البلد	السنة	العمر	نسبة المسجلين			معدل التلاميذ لكل أستاذ
			الذكور	الإناث	المجموع	
الأردن	١٩٩٧	١٥-٦	..	..	..	٢٤,٧
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٦	١١-٦	٩١	٨٧	٨٩	١٦,١
البحرين	١٩٩٦	١١-٦	١٠٥	١٠٦	١٠٥	..
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٦	١١-٦	١٠٦	٩٦	١٠١	٢٣,٥
العراق	١٩٩٥	١١-٦	٩٢	٧٨	٨٥	٢٠,٠
عمان	١٩٩٧	١١-٦	٧٨	٧٤	٧٦	٢٦,٠
فلسطين(أ)	١٩٩٨	١٦-٦	..	..	..	٢٧,٢
قطر	١٩٩٥	١١-٦	٨٧	٨٦	٨٧	٩,١
الكويت	١٩٩٧	٩-٦	٧٨	٧٧	٧٨	١٣,٢
لبنان	١٩٩٦	١١-٦	١١٣	١٠٨	١١١	..
مصر	١٩٩٧	١٠-٦	١٠٨	٩٤	١٠١	٢٤,٢
المملكة العربية السعودية	١٩٩٦	١١-٦	٧٩	٧٦	٧٨	١٢,٩
اليمن	١٩٩٦	١٥-٦	١٠٠	٤٠	٧٠	
المجموع الفرعي	١٩٩٨-١٩٩٥	..	٩٩	٨٠	٨٩	٢٢,٣

المصدر: UNESCO, *1999 Statistical Yearbook*.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توفر بيانات.

(أ) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، والمسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧.

جدول المرفق ٨- التسجيل في مرحلة التعليم الثانوية، حسب الجنس

البلد	السنة	العمر	نسبة المسجلين			معدل التلاميذ لكل أستاذ
			الذكور	الإناث	المجموع	
الأردن	١٩٩٧	١٦-١٧	..	..		١٢,٤
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٦	١٥-١٧	٧٧	٨٢	٧٩	
البحرين	١٩٩٤	١٥-١٧	٩١	٩٨	٩٥	٢١,٢
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٦	١٥-١٧	٤٥	٤٠	٤٣	١٦,٦
العراق	١٩٩٥	١٥-١٧	٥١	٣٢	٤١	١٩,٨
عمان	١٩٩٧	١٥-١٧	٦٨	٦٦	٦٧	١٧,٦
فلسطين(أ)	١٩٩٨	١٧-١٨	..	..		
قطر	١٩٩٥	١٥-١٧	٨٠	٧٩	٨٠	٩,٦
الكويت	١٩٩٧	١٤-١٧	٦٤	٦٦	٦٥	١٠,٦
لبنان	١٩٩٦	١٦-١٨	٧٨	٨٤	٨١	
مصر	١٩٩٧	١٤-١٦	٨٣	٧٣	٧٨	١٨,٦
المملكة العربية السعودية	١٩٩٦	١٥-١٧	٦٥	٥٧	٦١	١٢,٩
اليمن	١٩٩٦	١٦-١٧	٥٣	١٤	٣٣	
المجموع الفرعي	١٩٩٤-١٩٩٨	..	٦٧	٥٦	٦٢	١٨,٠

المصدر: UNESCO, *1999 Statistical Yearbook*.

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توفر بيانات.

(أ) الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٩، والمسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٧.

المراجع

ألف- المراجع العربية

محمود عبد الفضيل، الهجرة والتحضر والفقر في منطقة الإسكوا: العوامل الاقتصادية (E/ESCWA/HS/2000/WG.1/8, E/ESCWA/HS/2000).

"السعودية: الرسوم الإضافية على إقامات الأجانب تؤمن ١٣ مليون دولار لصندوق الموارد البشرية"، جريدة الحياة: الصفحة الاقتصادية، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

محمد عدنان وديع التنمية البشرية، تنمية الموارد البشرية والإحلال في الدول الخليجية. الكويت، المعهد العربي للتخطيط.

المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية.

المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٠.

وزارة العمل الأردنية. التقرير السنوي، ١٩٩٩.

محمد خالد. "الأمم المتحدة تحذر من مساوئ التنافس غير المنضبط في اجتذاب الاستثمار"، جريدة الحياة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

إبراهيم محمود، اليمن: "نسب البطالة مرتفعة"، جريدة الحياة، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

وزارة التنمية، عمان: خطة التنمية الخمسية الخامسة، مسقط، ١٩٩٧.

وزارة الاقتصاد الوطني، عمان، القوى العاملة والاستخدام. مسقط، ٢٠٠٠ (غير منشور).

اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، التقرير الإقليمي حول التعليم للجميع، المقدم إلى المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع في الدول العربية، القاهرة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

باء- المراجع الإنكليزية

Al Khouri, Riad. "The role of globalization in labour market development: The case of Jordan" (unpublished consultancy).

Ali, Ali A.G. and Ibrahim A. Elbadawi. "Poverty and the labour market in the Arab world: The role of inequality and growth". Paper prepared for the labour workshop Partners for Employment Creation and Social Protection, as part of the Third Mediterranean Development Forum Voices for Change, Partners for Prosperity, Cairo, 5-8 March 2000.

Alonso-Gama, Patricia, Annalisa Fedelino and P. Sebastian Horvitz, authorized for distribution by A. Mohamed El-Erian. "Globalization and growth prospects in Arab countries". IMF Working Papers, 1997.

Anderson, Jon. "The Internet and the Middle East: Commerce brings region on-line," Middle East Executive Reports. 20:12, December 1997.

Azzam, Henry T. "Economic priorities for the GCC countries in the next decade 2000-2009". Paper presented to the Expert GroupMeeting on Assessment of Economic Development in the Last 25 Years and Priorities for the Next Decade, Beirut, 4-6 May 1999.

Ba-Jammal, Abdul-Qader. Statement made to the 6th plenary meeting of the fifty-third session of the General Assembly of the United Nations on 18 September 1998. A/53/PV.6.

Bulmer, Elizabeth Ruppert. "Rationalizing public sector employment in the MENA region: Issues and options". World Bank Discussion Papers. Washington, D.C., World Bank, 2000.

Castells, Manuel. *The Information Age: Economy, Society and Culture*. Vol. III. *End of millennium*. Malden and Oxford, Blackwell, 1998.

Castells, Manuel. *Information technology, globalization and social development*. Discussion Paper 114, UNRISD, Geneva, September 1999.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Egypt. Various labour force surveys.

Comiteau, Lauren. "Europe's jobs challenge". *Time Europe,* 8 May 2000.

The Economist Intelligence Unit. "Country report: Oman". London, EIU, 2001.

Embong, Abdul Rahman. "Globalization and transnational class relations: Some problems of conceptualization". *Third World Quarterly: Journal of Emerging Areas*. 21:6. December 2001.

ERF (The Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey). "The ABCDE of development". *Forum: The Newsletter of the ERF for the Arab Countries, Iran and Turkey,* 7:2, August 2000.

_____. "Economic trends in the MENA region", *ERF Indicators*. Cairo, ERF 2000.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia). *Social Impact of Restructuring with Special Reference to Employment*. New York, United Nations, 1999. (E/ESCWA/SD/1999/4).

_____. *Preliminary Overview of Economic Developments in the ESCWA Region in 2000*. New York, United Nations, 2000. (E/ESCWA/ED/2000/5).

_____. *Statistical Abstract of the ESCWA Region 2000*. United Nations publication. Sales No. A/E.00.II.L.12.

_____. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 1997-1998. Part II: Unemployment in the ESCWA Region: Selected Case Studies*. United Nations publication. Sales No. E/99/II/L.18.

_____. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 1999-2000*. New York, United Nations, 2000. United Nations publication. Sales No. E.00.II.L.7.

_____. Review of the Youth Situation in the ESCWA Region from the Perspective of Human Resources Development. New York, United Nations, 2001 (E/ESCWA/SD/2000/4).

Economist Intelligence Unit. "Oman country report". London, EIU, 2001.

Fergany, Nader. "Human development and acquisition of advanced knowledge in Arab countries". (September 1999, unpublished).

Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree*. New York, Farrar Strauss Giroux, 1999.

Ghabra, Shafic. "Joining the global rules-based economy: Challenges and opportunities for the GCC". Middle East Policy Council, Policy Forums. Capitol Hill Conference Series, 1 February 2000, as published on http://wwww.mepc.organizations/forums/chcs/20.htm.

Girgis, Maurice. "National versus migrant workers in the GCC: Coping with change". Paper presented to the Third Mediterranean Development Forum "Voices for change, partners for prosperity". Cairo, March 2000.

Hamdan, Kamal. "Employment in Lebanon: An overview." Paper presented to the National Seminar on Employment in Lebanon, organized by ILO, Beirut, 3 February 1999.

Hewitt de Alcentora, Cynthia. *Global Vision.* Oxford and Cambridge, Blackwell Publishers, 1996.

ILO (International Labour Organization). *Mental Health in the Workplace: Introduction*. Geneva, ILO, 2000.

_____. *World Labour Report: Income Security and Social Protection in a Changing World*. Geneva, ILO, 2000.

_____. *Life at Work in the Information Economy*. Geneva, ILO, 2001.

IMF (International Monetary Fund). "Republic of Yemen. Enhanced structural adjustment facility. Medium-term economic and financial policy. Framework paper 1999-2001." 5 March 1999. Available at http://www.imf.org/external/NP/PFP/999/Yemen/index.htm.

Institute of National Planning. *Egypt Human Development Report 1997/1998*. Cairo, INP, 1998.

International Social Science Journal. "International migration 2000". Issue 165, September 2000. Blackwell Publishers/UNESCO, 2000.

Khor, Martin. "Globalization and the South: Some critical issues". UNCTAD Discussion Papers, No. 147. 2000.

Kubursi, A.A. "Sustainable human development under globalization: The Arab challenge". *Human Development Studies Series No. 10*. (E/ESCWA/SD/1999/5).

Licari, Joseph. "Economic reform in Egypt in a changing global economy". OECD technical papers No. 169. Paris, OECD, 1997.

McCourt, Willy. "Pay and employment reform in developing and transition societies." Geneva, UNRISD, 2000. (Democracy, governance and human rights. Programme paper No. 1).

Ministry of Planning and Development Sector for Macro Planning and Studies. "Report on the system of monitoring and evaluation of human development for the period 1994-1999". Yemen, 1999.

Oliner, S and D. Sichel. "The resurgence of growth in the late 1990s: Is information technology the story?" *Journal of Economic Perspectives*. 14:4, 2000.

Olson, Elizabeth. "Wave of bank mergers causes massive job losses, UN finds". *International Herald Tribune*, 3-4 February 2001: p. 11.

Oxford Analytica Daily Brief. 24 January 2001. "Saudi Arabia: reform momentum"; 7 January 1999. "Gulf States: reform imperative"; 9 December 1998. "GCC faces uncertain future"; 24 November 1999. "Yemen: economic adjustment".

Pritchett, Lant. *Has Education had a Growth Payoff in the MENA Region?* World Bank Discussion Paper, December 1999.

Ratinoff, Luis. "Global insecurity and education: The culture of globalization". *Prospects,* 25:2, June 1995.

Rawe, Julie. "What will be the 10 hottest jobs? … and what jobs will disappear?". *Time*. 22 May 2000.

Rifkin, Jeremy. *The end of Work: The decline of the Global Labour Force and the Dawn of the Post-Market Era*. New York, Tarcher/Putnam, 1995.

Siddiqi, Moin A. "Economic report on the GCC". *The Middle East.* 308, January 2001.

Stone, Brad. "Opportunity knocks: New career paths". *Newsweek.* 30 April 2000.

Syrian Consulting Bureau. "The role of globalization in labour market development: the case of the Syrian Arab Republic." (Unpublished).

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). *Trade and Development Report 1998*. Geneva, UNCTAD, 1998.

_____. *Trade and Development Report 1999: Fragile Recovery and Risks, Trade, Finance and Growth*. Geneva, UNCTAD, 1999.

_____. *World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*. Geneva, UNCTAD, 1999.

_____. *Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*. Geneva, UNCTAD, 1999.

_____. *World investment report 2000*. Geneva, UNCTAD, 2000.

UNDP (United Nations Development Programme). *Human Development Report 1999*. New York, Oxford University Press, 1999.

UNRISD (United Nations Research Institute for Social Development). *UNRISD News* No. 22, Spring/Summer 2000. Geneva, UNRISD, 2000.

_____. "Visible hands taking responsibility for social development": An UNRISD report for Geneva 2000. Geneva, UNRISD, 2000.

United States Embassy. "Netherlands investment climate statement". United States Embassy at the Hague. Economic Section. August 1999.

USAID (United States Agency for International Development). Advancing the partnership: USAID/Egypt strategic plan FY 2000-2009. Cairo, USAID, 1999.

World Bank. *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C., World Bank, 1995.

_____. Arab Republic of Egypt: Country Economic Memorandum. Washington, D.C., World Bank, 1997.

_____. Latin American and Caribbean Studies. "Beyond the Washington Consensus". Washington, D.C., World Bank, 1998.

_____. *World Development Report 1999/2000*. Washington, D.C., World Bank, 2000.

World Economic Forum. The global competitiveness report. Geneva, WEF, 1999.

globalization@lists.worldbank.org

www.ilo.org/public/english/bureau/inst/papers/1997/dp96/index.htm

www.nfia.com/flexlabour

www.undp.org.lb/Reports/hdr97/chapter1.htm

www.wbln0018.worldbank.org/psd/compete.nsf

شكل المرفق ١- الإنفاق على بنية المعلومات الأساسية والمدخلات التكنولوجية، حسب المنطقة

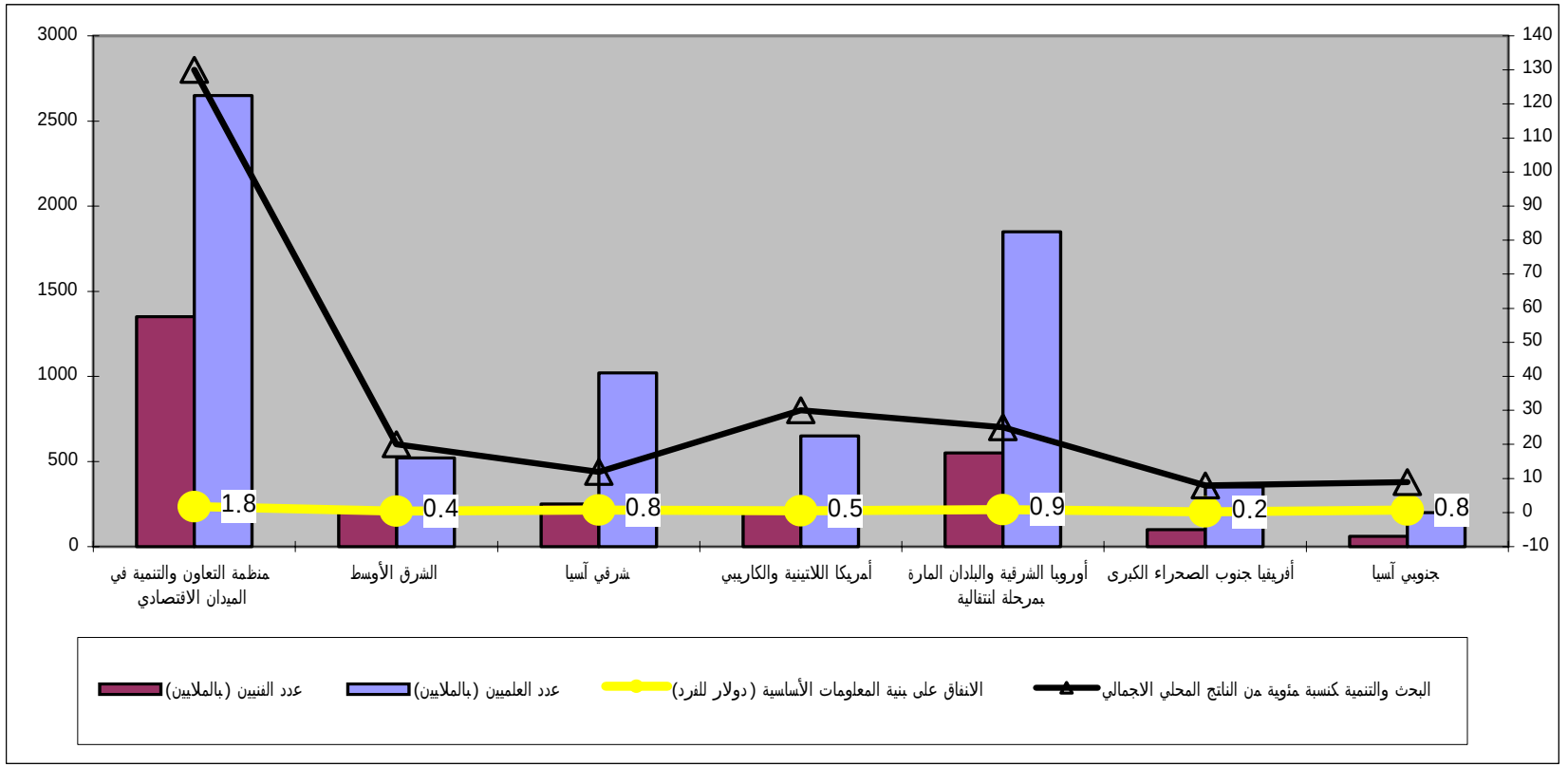

المصدر: World Bank, The Networking Revolution, June 2000. Table 4-2, p. 16, from Pyramid Research, 2000.

شكل المرفق ٢- المتوسط السنوي الإقليمي والعالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ١٩٨٧-١٩٩٢ و١٩٩٣-١٩٩٨

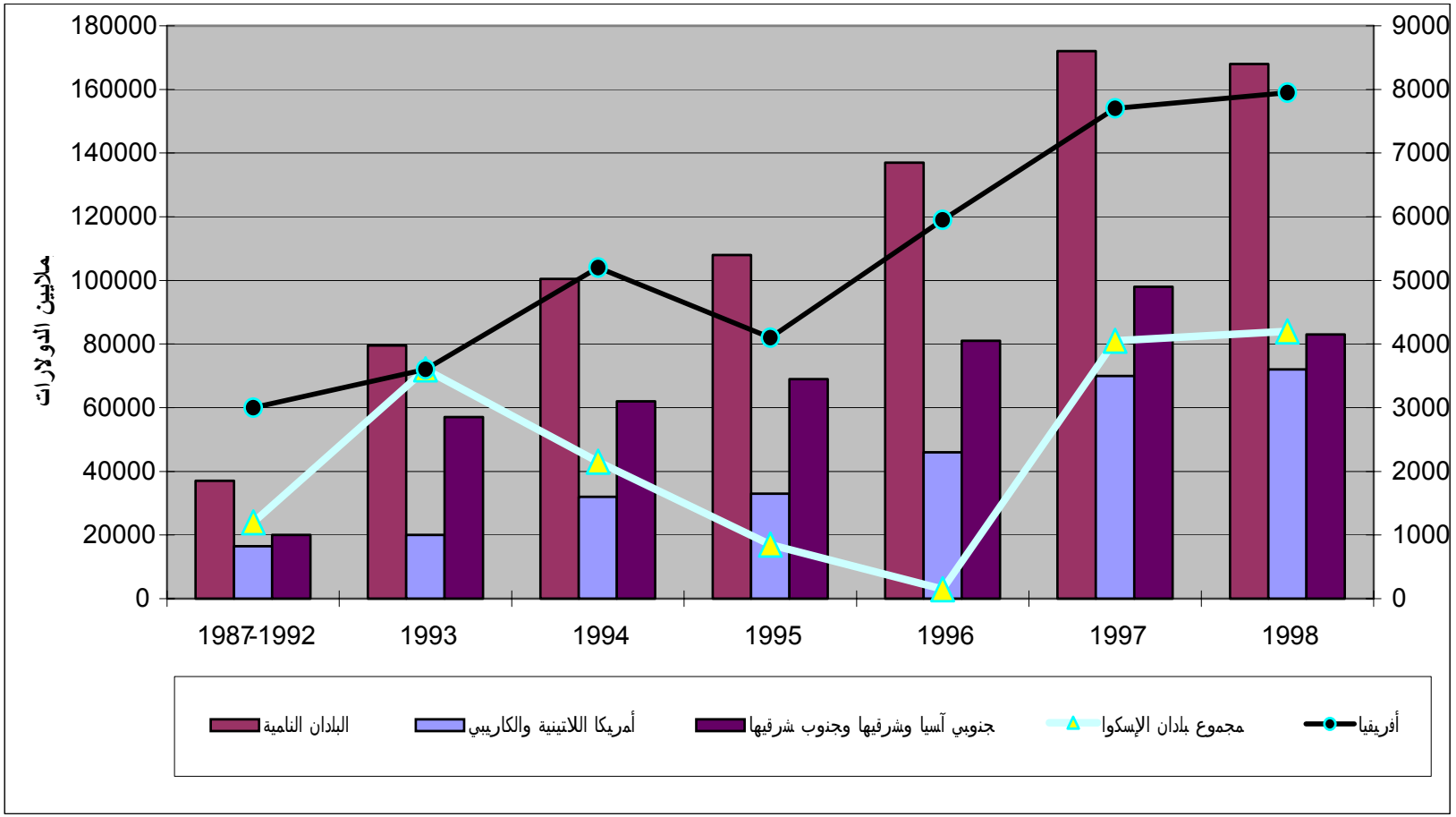

المصدر: World Investment Report: *Foreign Direct Investment and the Challenge of Development* (Geneva,UNCTAD,1999).

شكل المرفق ٣- التقدم المحرز في إحلال العمالة العمانية محل العمالة الأجنبية

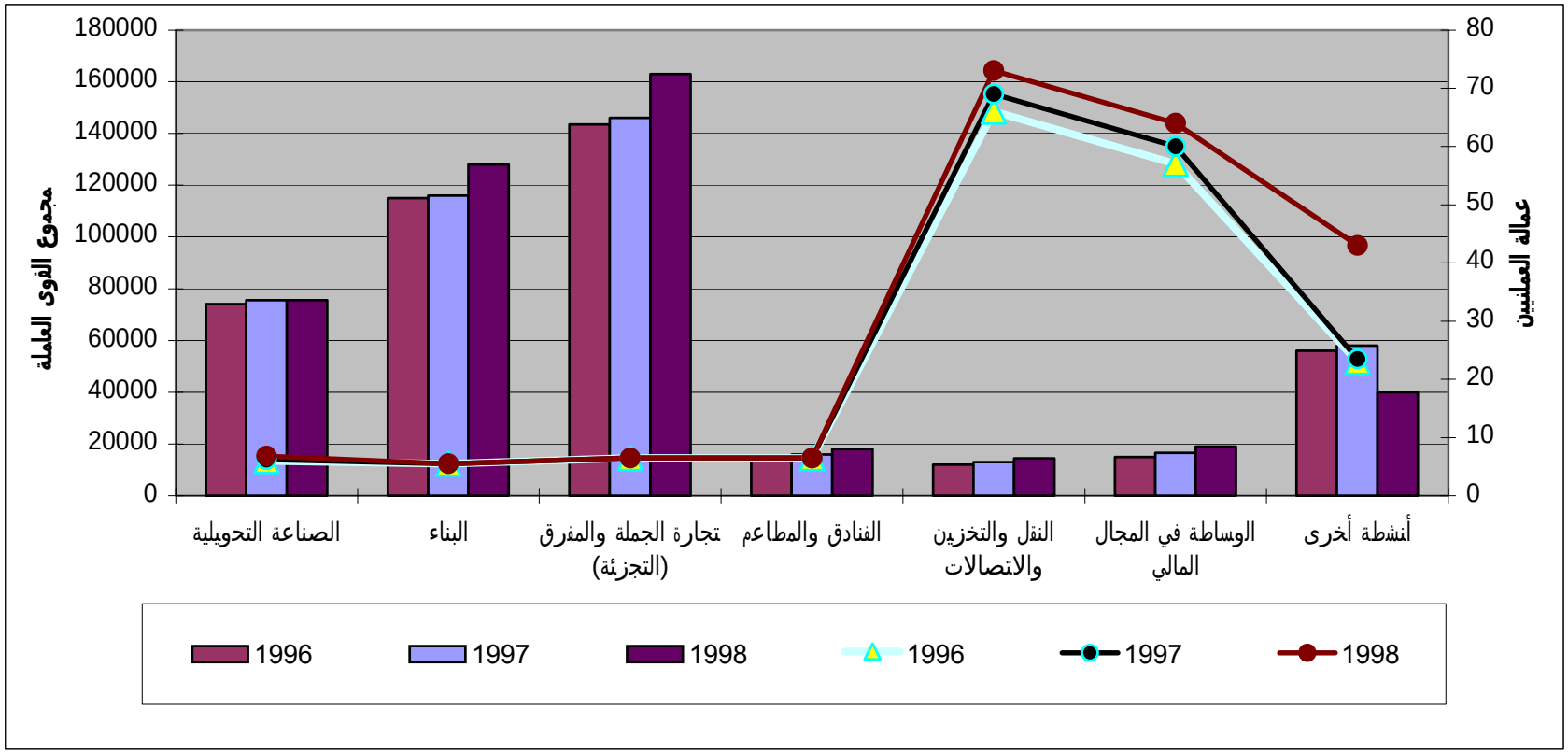

المصدر: عُمان، وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٠.

جدول المرفق ٣- تقديرات السكّان حسب الحجم والفئة العمرية

البلد	جميع الفئات العمرية		حسب الفئة العمرية							
			صفر-١٤		١٥-٢٤		٢٥-٤٤		فوق ٤٥	
	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠
الأردن	٥ ٠٣٩		١ ٩٩٦		١ ٠٥٨		١ ٣٧٦		٦١٠	
الإمارات العربية المتحدة	٢ ٤٤١	٢ ٨٥١	٦٨٤	٦٨١	٣٧٣	٤٧٦	٧٥٥	٦٧٨	٦٣٠	١ ٠١٦
البحرين	٦١٧	٧١٣	١٨٢	١٦٠	٩٨	١٢٤	٢١٥	٢٠١	١٢١	٢٢٧
الجمهورية العربية السورية	١٦ ١٢٥	٢٠ ٤٦٤	٦ ٥٧٨	٧ ١٩٨	٣ ٥٨٦	٤ ٣٢٦	٤ ٠٤٣	٥ ٩٣٨	١ ٩١٧	٣ ٠٠٢
العراق	٢٣ ١١٥	٣٠ ٣٣٨	٩ ٥٥٦	١١ ٧٤٢	٤ ٦٣١	٥ ٩٦٩	٥ ٧٥٣	٧ ٩٥٤	٣ ١٧٤	٤ ٦٧٣
عمان	٢ ٥٤١	٣ ٥١٨	١ ١٢١	١ ٤٥٧	٤٩١	٧١٥	٥٦٢	٨١٣	٣٦٨	٥٣٢
فلسطين	٣ ١٥٠	٤ ٩٣٨	١ ٤٧٥	٢ ١٤٩	٦٠٤	١ ٠٠٥	٧١٤	١ ١٧١	٣٥٧	٤٦٣
قطر	٥٩٩	٦٩٣	١٥٦	١٦٦	٨١	١٠٥	١٩٢	١٤٧	١٧٠	٢٧٣
الكويت	١ ٩٧١	٢ ٤٢٠	٦٦٥	٦٤٠	٤٠٠	٤٦٩	٥٩١	٧٠٥	٣١٦	٦٠٥
لبنان	٣ ٢٨٢	٣ ٧٢٣	١ ٠٧٣	٩٩٦	٦٠١	٧٠٧	١ ٠٠٨	١ ١٨٩	٦٠٠	٨٣٢
مصر	٦٨ ٤٦٩	٨٠ ٠٦٣	٢٤ ١٩٥	٢٣ ٦١١	١٣ ٨٥٨	١٥ ٩٤٣	١٨ ٤٤١	٢٣ ٥٣١	١١ ٩٧٥	١٦ ٩٧٨
المملكة العربية السعودية	٢١ ٦٠٧	٢٨ ٧٧٩	٨ ٧٥٨	١١ ٠٠٦	٤ ١٣٤	٥ ٤٨٠	٥ ٣٢٠	٦ ٩٨٩	٣ ٣٩٥	٥ ٣٠٣
اليمن	١٨ ١١٢	٢٥ ٣٦٦	٨ ٧٤٨	١١ ٧٤٤	٣ ٤٥٠	٥ ٠٦٨	٤ ١٠٥	٥ ٨١٢	١ ٨١٠	٢ ٧٤١
بلدان منطقة إسكوا	١٦٧ ٠٦٨	٢٠٣ ٨٦٦	٦٥ ١٨٧	٧١ ٥٥٠	٣٣ ٣٦٥	٤٠ ٣٨٧	٤٣ ٠٧٥	٥٥ ١٢٨	٢٥ ٤٤٣	٣٦ ٧٩٥

المصدر: المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٠.

جدول المرفق ٤- طلبة الجامعات حسب المجال الدراسي

البلد	التربية		الآداب		إدارة أعمال		العلوم		الطب		الهندسة		الزراعة		فروع أخرى		مجموع الطلاب	
	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩	١٩٩٠/ ٩١	١٩٩٨/ ٩٩
الأردن	٧,٠	١٢,٠	٤٠,٤	٢٩,٣	١٩,٦	٢٠,٦	١١,٨	١٥,٢	٩,١	٩,٠	٩,٨	١٢,٢	٢,٣	٣,٢			٨٠ ١٤٥	٩٦ ٩٤٤
الإمارات العربية المتحدة	٣٠,٧	٢٥,٤	٢٠,٥	٣١,١	١٥,٢	٩,٧	٩,٠	١٦,١	١,٨	١,٨	٤,٣	٨,٣	٢,٤	٢,٨	١٦,٠	٤,٧	٨ ٤٩٦	١٤ ١٠٤
البحرين	١٢,٣	٨,٤	١٠,٧	١٩,٨	١٧,٥	٢٩,٤	٨,٨	١٢,٧	٢٧,٦	١١,٩	٢١,٢	١٥,٩			١,٨	١,٧	٧ ٩١٦	٩ ٢٠١
الجمهورية العربية السورية	٢,٤	٤,٤	٤٨,٧	٤٦,٩	٩,٢	٧,١	٩,٦	٨,٥	٩,٨	١١,٥	١٦,٨	١٦,٧	٢,٧	٣,٨	٠,٧	١,٠	١٦٩ ٩١٣	١٦٦ ٨٢٠
عُمان[ب]			٥٤,٦	٤٩,٢		١٥,٨	١١,٩	٩,٧	١٠,٢	٨,٥	١٤,١	١١,٠	٩,١	٥,٧			٣ ٠٢١	٦ ٤٣٢
فلسطين	١٤,٠	٢٠,٥	٤٥,٩	٢٤,٠	١٦,٦	٢٥,٧	١٧,٥	١٥,٧	١,٧	٤,٠	٣,٩	٦,٠	٠,٢	١,٠	٠,٢	٢,٩	١٦ ٤١٢	٦٠ ٨٤٦
قطر	٣٢,٣	٢٧,٣	٢٠,٠	١٨,٤	٥,٧	١٣,٤	٨,٨	١٣,٤			٣،٣	٦,٧			٢٨,٥	١٥,٧	٦ ١٤٣	٨ ٤٧٦
الكويت	٤١,٦	٤١,٥	٤,٠	٧,٠	٢٤,٣	٢٢,٥	٩,٤	٨,٠	١١,٣	٥,٦	٩,٤	١٥,٢	_				٢٢ ٣٨٧	٣٢ ٢٥٣
لبنان[أ]	١,٦	١,٩	٦٧,٨	٦٨,٣	٣,٣	٥,١	١٦,٦	١٦,٢	٦,٤	٤,٧	٣,٦	٣,٤	٠,٦	٠,٤			٧٤ ٨٣٠	٥١ ٦٦٠
مصر	١٢,٣	١٦,٠	٣٣,٤	٣٦,٦	٢٧,١	٢٥,٢	٢,٧	٢,٣	٧,١	٨,٧	١٣,٤	٨,٢	٣,٤	٢,٩			٦٥٤ ٣٤١	١ ٠٣٠ ٩٣٠
المملكة العربية السعودية	٢٥,٠	٨,٤	٣٩,٠	٥٤,٢	١١,١	٢,٤	١٠,١	١٠,٢	٥,٦	٤,٩	٦,٣	١٤,٨	١,٨	٤,٦	١,٠	٠,٥	١٣٢ ٨٢٧	٣٧١ ٥٢٢
اليمن	٤٠,٠	٣٨,٨	٢٩,٠	٢٥,٠	١٦,٩	١٨,٤	٢,٣	٢,٦	٥,١	٢,٥	٤,٦	٢,٤	٢,٠	٠,٦		٩,٧	٤٢ ١٧٥	١٥٥ ٥٣٧
بلدان منطقة إسكوا	١٢,٥	١٥,٤	٣٦,٤	٣٩,٣	١٩,٩	١٨,٠	٥,٨	٦,٠	٧,١	٧,٤	١١,٦	٩,٨	٣,٠		٠,٥	١,١	١ ١٩٦ ٢١٩	٢ ٠٠٤ ٧٢٥

المصدر: المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/E.OO.II.L.12).

(أ) طلاب الجامعات اللبنانيون فقط.

(ب) طلاب جامعة السلطان قابوس فقط.

ملاحظة: علامة (-) تشير الى أن العدد صفر.

جدول المرفق ٩- اتجاهات العمالة، ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٥ و١٩٩٧
(بالنسبة المئوية)

بلدان إسكوا		معدل النشاط الاقتصادي بين البالغين[أ] (عمر ١٥ فما فوق)									النسبة المئوية للنساء في القوى العاملة[ب] (عمر ١٥ فما فوق)		معدل مشاركة القوى العاملة[ج] (عمر ١٠ سنوات فما فوق)					
		١٩٨٠			١٩٩٠			١٩٩٥-١٩٩٧			١٩٨٠	١٩٩٥-١٩٩٧	١٩٨٠			١٩٩٧		
		ن	ر	ف	ن	ر	ف	ن	ر	ف	ن	ن	ن	ر	ف	ن	ر	ف
بلدان مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة	١٦	٤٩	٧٨	٢٩	٩١	٦٢	٣١	٨٩	٨٥	٥	١٣	٩	٧٤	٦٥	١٩	٦٧	٤٨
	البحرين	١٨	٨٦	٨٦	٢٩	٨٨	٥٩	٣١	٨٧	٥٦	١١	١٩	١٠	٦٠	٥٠	٢١	٦٢	٤١
	عُمان	٧	٨٦	٧٩	١٣	٨٢	٦٩	١٦	٧٩	٦٣	٧	١٤	٤	٥٢	٤٨	٩	٤٣	٣٤
	الكويت	٢٠	٨٦	٦٦	٣٨	٨٥	٤٧	٣٩	٧٩	٤٠	١٣	٣١	١١	٥٥	٤٤	٢٥	٤٩	٢٤
	المملكة العربية السعودية	٧	٨٥	٧٨	١٥	٨٥	٧٠	١٨	٨٢	٦٤	٦	١٣	٥	٥٠	٤٦	١٠	٥٠	٤٠
بلدان المشرق	الأردن	٧	٧٦	٦٩	١٧	٧٦	٥٩	٢٢	٧٦	٥٤	٨	٢١	٧	٣٩	٣٢	١٣	٤٤	٣١
	الجمهورية العربية السورية	١٢	٧٨	٦٦	٢٤	٧٨	٥٤	٢٦	٧٨	٥٢	١٣	٢٥	١٤	٤٣	٢٩	١٦	٤٤	٢٨
	الضفة الغربية وقطاع غزة	..	..	..	٦	٦٦	٦٠	٨	٦٨	٦٠	..	١٠	..	..	..	..	..	..

جدول المرفق ٩ (تابع)

بلدان إسكوا		معدل النشاط الاقتصادي بين البالغين[أ] (عمر ١٥ فما فوق)									النسبة المئوية للنساء في القوى العاملة[ب] (عمر ١٥ فما فوق)		معدل مشاركة القوى العاملة[ج] (عمر ١٠ سنوات فما فوق)					
		١٩٨٠			١٩٩٠			١٩٩٥-١٩٩٧			١٩٨٠	١٩٩٥-١٩٩٧	١٩٨٠			١٩٩٧		
		ن	ر	ف	ن	ر	ف	ن	ر	ف	ن	ن	ن	ر	ف	ن	ر	ف
بلدان المشرق (تابع)	لبنان	٢٠	٧٣	٥٣	٢٤	٧٤	٥٠	٢٧	٧٦	٤٩	٢٣	٢٨	١٣	٤٤	٣١	١٩	٥٠	٣١
	مصر	٧	٨٠	٧٣	٢٧	٧٣	٤٦	٢٢	٧٣	٥١	٨	٢٢	١٩	٥١	٣٢	٢٢	٥١	٢٩
	العراق	١٧	٨٩	٦٢	١٥	٧٥	٦٠	١٧	٧٥	٥٨	١٨	١٨	١٠	٤٤	٣٤	١٠	٤٣	٣٣
البلدان النامية	اليمن	٨	٨٤	٧٦	٢٨	٨١	٥٣	٢٩	٨٢	٥٣	١١	٢٧	١٨	٤١	٢٣	١٨	٤٦	٢٨

المصادر: International Labour Office. *World Employment Report 1998-99: Employability in the Global Economy – How Training Matters* (Geneva, ILO, 1998)؛ الأمم المتحدة، المرأة في العالم ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصاءات (رقم المبيع A.OO.XVII.14)؛ الأمم المتحدة، المرأة في العالم: اتجاهات وإحصاءات (رقم المبيع A.95.XVII.2).

ملاحظة: علامة (..) تعني عدم توفر بيانات؛ ن= نساء؛ ر= رجال؛ ف= الفجوة بين الجنسين (ر-ن).

(أ) يعرف معدّل النشاط الاقتصادي بأنه نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوق والذين يشكلون، أو هم جاهزون ليشكلوا، امدادات القوى العاملة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وفقاً لنظام الحسابات القومية. أما تعريف منظمة العمل الدولية للناشطين اقتصادياً فيشمل جميع المستخدمين وغير المستخدمين، وبينهم الباحثون عن عمل لأول مرّة، وأصحاب العمل الذين يشغّلون شركات غير مسجلة في السجل التجاري، والعاملون لحسابهم، والموظفون، والعمال المساهمون في مشاريع عائلية، وأعضاء التعاونيات الإنتاجية، وأفراد القوات المسلحة. ومن حيث المبدأ، يُعتبر كل شخص يؤدّي عملاً، ولو لساعة واحدة في الأسبوع، ناشطاً اقتصادياً. والتعريف الذي أوصت المنظمة باعتماده يشمل أيضاً تهيئة المنتجات الأولية، بما فيها المواد الغذائية، ونقل المياه، وجمع الحطب للاستهلاك الشخصي. وهناك أنشطة أخرى ليس لها مردود نقدي، منها بناء المساكن التي يشغلها مالكوها، أو إجراء إصلاحات أو تجديدات كبرى فيها، ويُعتبر نشاطاً اقتصادياً، ويُعدّ القائمون بها من الناشطين اقتصادياً (انظر: المرأة في العالم ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصائيات).

(ب) النساء كنسبة مئوية من أفراد القوى العاملة البالغين، في عمر ١٥ سنة فما فوق: النسبة المئوية للنساء من مجموع القوى العاملة (انظر المرأة في العالم ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصاءات).

(ج) يُعرّف معدل مشاركة القوى العاملة بأنه نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي، البالغة أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق إلى عدد السكان من كل الأعمار (منظمة العمل الدولية، *World Employment Report 1998-99*).